وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة (1999-2013) مع الاشارة للعراق

اطروحة دكتوراه مقدمة الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة

زينب هادي نعمه

بأشراف

أ.م.د. صفاء عبد الجبار الموسوي

أ.م.د. كاظم سعد الاعرجي

1436 هـ

2015 م

اقرار المشرف

اشهد بان اطروحة الدكتوراه الموسومة (تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة 1999-2013 مع الاشارة للعراق) التي تقدمت بها الطالبة (زينب هادي نعمه يوسف الخفاجي) قد جرت تحت اشرافي في جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد.

أ.م.د صفاء عبد الجبار الموسوي أ.م.د كاظم سعد الاعرجي

اقرار رئيس قسم الاقتصاد

بناء على التوصيات المقدمة من لدن المشرف والمقوم اللغوي والعلمي ارشح هذه الاطروحة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم : أ.د مهدي سهر الجبوري

اقرار الخبير اللغوي

اشهد بان الاطروحة الموسومة (تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة 1999-2013 مع الاشارة للعراق) التي تقدمت بها الطالبة زينب هادي نعمه يوسف الخفاجي قد راجعتها وصححتها لغوياً واصبحت بأسلوب سليم ولأجله وقعت.

الخبير اللغوي

د. مشكور كاظم حنون الطالقاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ
أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا

الاهداء

الى مدينة العلم ونبي الرحمة محمد صل الله عليه وال وسلم

والى صاحب العصر والزمان الامام المهدي (عج)

عائلتي جميعاً دون استثناء جعلهم الله عزاً لي دوماً وحفظهم من كل سوء

شهدائنا الابرار من الجيش والحشد الشعبي رحمهم الله جميعاً وجعل مثواهم الجنة

واهدي هذا الجهد المتواضع لكل طالب علم سائر في هذا الطريق وينهل منه ليرتوي من بحر المعرفة

زينب هادي الخفاجي

شكر وتقدير

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ والحمد لله الذي انعم علينا بنعمة الايمان واكرمنا بالعلم والمعرفة والعرفان , لذا ومن واجبي تجاه كل من ساهم في اتمامي اطروحتي ان اتقدم له بالشكر والتقدير وابدأ بأساتذتي المشرفين الاستاذ المساعد الدكتور صفاء الموسوي والاستاذ المساعد الدكتور كاظم الاعرجي لما قدماه من ملاحظات ورعاية لي خلال فترة اعداد الاطروحة جزاهم الله خير الجزاء , كذلك اتقدم بالشكر الى كل من الاستاذ الدكتور هاشم الشمري والاستاذ الدكتور مهدي سهر لجهودهم المتواصلة وحرصهم الشديد على عملي.

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى اساتذتي الذين قدموا مجهود كبير خلال فترة السنة التحضيرية , واشكر استاذنا الدكتور عبد الكريم كامل ابو هات والدكتور احمد ابريهي العلي اطال الله في عمرهم وامدهم بالصحة والعافية , واتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ الدكتور كامل علاوي والزميل الدكتور فراس الصفار لجهودهم المتميزة في اغناء الاطروحة واشكر الاخ الدكتور حسين شناوه وجميع زملائي خلال السنة التحضيرية.

واود ان اشكر رئيس واعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة موضوعي وابداء ملاحظاتهم القيمة والهادفة لتقويم الاطروحة بشكل علمي وموضوعي.

كما اشكر الاخوات الموظفات في مكتبة الدراسات العليا لجهودهم المستمرة في مساعدتي .

واخيرا اشكر كل من ساهم معي في انجاز هذا العمل من خلال تقديم (النصيحة او المصادر او المشوره) ولم تسعني الذاكرة ان اذكره .

مع التقدير والاحترام لكل انسان سعى للخير في سبيل الله وتعزيز المسيرة العلمية

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	ء
الاهداء	أ
شكر وتقدير	ب
المحتويات	ت- خ
قائمة الجداول	د- ذ
قائمة الاشكال	ر
المقدمة	1- 4
الفصل الاول :الاطار النظري والمفاهيمي	5- 77
تمهيد	5
المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي	6
اولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي والمفاهيم الاخرى	6- 7
ثانياً: نشأة الاقتصاد الرقمي	8
ثالثاً: قياس الاقتصاد الرقمي	10
رابعاً: خصائص الاقتصاد الرقمي	11
خامساً: ايجابيات الاقتصاد الرقمي	12
سادساً: عيوب الاقتصاد الرقمي	13
سابعاً: عناصر الاقتصاد الرقمي	14
ثامناً: الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي	16
تاسعاً: مؤشرات الاقتصاد الرقمي	18
(1) مؤشر البنية الاساس للاتصالات وتقنية المعلومات	18
أ- مؤشر عدد خطوط الهاتف الرئيس (الثابت) لكل فرد	20
ب- مؤشر عدد المشتركين بالهاتف المحمول (النقال)	22
ج- مؤشر عدد الحواسيب الشخصية	24
د- مؤشر عدد مستخدمي الانترنت	25
(2) مؤشر العلم والتكنولوجيا	27
أ- البحث والتطوير	27
ب- براءات الاختراع	30
ج- المنشورات العلمية (مقالات , مجلات علمية وتقنية)	33
د- مؤشر ميزان المدفوعات التكنولوجية	34
(3) مؤشرات الجاهزية التكنولوجية	35
أ- مؤشر جاهزية الافراد	35
ب- مؤشر جاهزية مؤسسات الاعمال	35
ج- مؤشر جاهزية الحكومة	36

(4) مؤشرات الموارد البشرية	36
المبحث الثاني : قطاعات الاقتصاد الرقمي	37
اولاً: قطاع التجارة الالكترونية	37
نشأة قطاع التجارة الالكترونية	37
مفهوم التجارة الالكترونية	38
التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية	39
اهمية التجارة الالكترونية	39
اشكال التجارة الالكترونية	41
عوامل نجاح التجارة الالكترونية	43
الاثار السلبية للتجارة الالكترونية	44
مخاطر التجارة الالكترونية	45
حجم التجارة الالكترونية في الاقتصاد الرقمي	47
ثانياً: قطاع تكنولوجيا الاتصالات	49
مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	49
خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	49
اهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي	50
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتفاوت الرقمي بين الدول	53
العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل الاقتصاد الرقمي	55
ثالثاً: التعليم الالكتروني	56
مفهوم التعليم الالكتروني	57
بيئة التعليم الالكترونية	57
متطلبات التعليم الالكترونية	58
خصائص التعليم الالكتروني	59
اهمية التعليم الالكتروني	59
مشاكل التعليم الالكتروني	60
اليات التغلب على مشاكل التعليم الالكتروني	61
العوامل المساعدة في انتشار التعليم الالكتروني محلياً ودولياً	62
الفرق بين التعليم التقليدي والتعليم الالكتروني	63
رابعاً: الحكومة الالكترونية	64
مفهوم الحكومة الالكترونية	64
اسباب ظهور الحكومة الالكترونية	65
مكونات الحكومة الالكترونية	66
تصنيفات الحكومة الالكترونية	67
اهداف الحكومة الالكترونية	68
معوقات الحكومة الالكترونية	70
مزايا الحكومة الالكترونية	70
عيوب الحكومة الالكترونية	71

متطلبات التحول الى الحكومة الالكترونية	72
خامساً: السياحة الالكترونية	72
مفهوم السياحة الالكترونية	72
انواع الخدمات الالكترونية	73
اهمية السياحة الالكترونية	74
متطلبات تطبيق السياحة الالكترونية	75
الفرق بين السياحة التقليدية والسياحة الالكترونية	77
الفصل الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومتغيرات الاقتصاد الكلي- اطار تحليلي	78- 144
تمهيد	78
المبحث الاول : العلاقة النظرية بين متغيرات الاقتصاد الرقمي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي	79
التطور التقاني والمعرفي وفق النظريات الاقتصادية	79
اراء مفكري المدرسة الكلاسيكية	79
رواد النظرية النيوكلاسيكية (نموذج سولو)	79
المعرفة التكنولوجية وفق التناقض النيوكلاسيكي (شومبيتر)	80
الاقتصادي ثورشتاين فبلن	81
نظريات النمو الحديثة	82
نموذج الفجوة التكنولوجية	83
نظرية دورة حياة المنتج	83
نموذج بول رومر	85
ثانياً: اثر الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي	86
التاثير على الناتج المحلي الاجمالي	86
التاثير على الانتاجية والعمالة	87
التاثير على الاستثمار	91
التاثير على العلاقات الاقتصادية الدولية	93
التاثير على البطالة والتضخم	94
المبحث الثاني: تجربة دولة ماليزيا في الاقتصاد الرقمي	97
اولاً: نظرة عامة عن دولة ماليزيا	97
ثانياً: التطورات الاقتصادية في ماليزيا	98
ثالثاً: التطورات التكنولوجية والرقمية في الاقتصاد الماليزي (مشروع ممر الوسائط المتعددة)	106
رابعاً: مؤشرات الاقتصاد الرقمي لماليزيا	110
خامساً: تاثير الاقتصاد الرقمي على بعض المتغيرات الاقتصادية	114
التاثير على الناتج المحلي الاجمالي	114
التاثير على العمل واجمالي انتاجية عوامل الانتاج	117
التاثير على الاستثمار	119

المبحث الثالث: تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في الاقتصاد الرقمي	121
اولاً: نظرة عامة عن دولة الامارات	121
ثانياً: التطورات الاقتصادية للامارات العربية المتحدة	122
ثالثاً: التطورات التكنولوجية والرقمية في الامارات العربية المتحدة	127
رابعاً: مؤشرات الاقتصاد الرقمي للامارات العربية المتحدة	131
خامساً: تاثير التكنولوجية الرقمية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للامارات العربية المتحدة	134
التاثير على الناتج المحلي الاجمالي	134
التاثير على العمل واجمالي انتاجية عوامل الانتاج	138
التاثير على الاستثمار	140
الفصل الثالث: قياس اثر الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي مع الاشارة للعراق	145- 181
تمهيد	145
المبحث الاول: التوصيف النظري للنموذج	146
اولاً: صياغة النموذج	147
ثانياً: التوقعات النظرية المسبقة عن اشارة وحجم المعلمة المقدرة	147
دالة الناتج المحلي الاجمالي	148
دالة التضخم	148
دالة البطالة	148
المبحث الثاني: قياس وتحليل اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي في متغيرات الاقتصاد الكلي لدول العينة	149
اولاً: تقدير النماذج القياسية الخاصة بماليزيا وتحليل نتائجها	149
النموذج الاول	150
اثر الصادرات الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي	150
اثر الاستيرادات الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي	152
اثر التجارة الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي	153
النموذج الثاني	154
اثر الصادرات الالكترونية في البطالة	155
اثر الاستيرادات الالكترونية في البطالة	156
اثر التجارة الالكترونية في معدل البطالة	157
اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الموبايل, عدد مستخدمي الانترنت, عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل البطالة	158
النموذج الثالث	160
اثر الصادرات الالكترونية في معدل التضخم	160
اثر الاستيرادات الالكترونية في معدل التضخم	161
اثر التجارة الالكترونية في معدل التضخم	161

اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الموبايل, عدد مستخدمي الانترنت, عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل التضخم	162
ثانياً: تقدير النماذج القياسية الخاصة بالأمارات العربية المتحدة وتحليل نتائجها	164
النموذج الاول	164
اثر التجارة الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي	164
النموذج الثاني	166
اثر التجارة الالكترونية في معدل البطالة	166
اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الموبايل, عدد مستخدمي الانترنت, عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل البطالة	167
النموذج الثالث	169
اثر التجارة الالكترونية في معدل التضخم	169
اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الموبايل, عدد مستخدمي الانترنت, عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل التضخم	170
المبحث الثالث: الاقتصاد الرقمي في العراق	172
اولاً: قطاع الاتصالات في العراق	172
ثانياً: مجتمع المعرفة في العراق	173
ثالثاً: مؤشرات الاقتصاد الرقمي في العراق	174
البحث والتطوير	175
براءات الاختراع	176
عدد مستخدمي الانترنت	178
مؤشر الهواتف النقالة	178
رابعاً: الرؤيا الاستشرافية للعراق في مجال الاقتصاد الرقمي	180
الاستنتاجات والتوصيات	186-182
الاستنتاجات العامة	182
الاستنتاجات التطبيقية	183
التوصيات	186
المصادر	200 -187

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي	17
2	دليل الجاهزية للربط الشبكي حسب الامم المتحدة (الاونكتاد)	20
3	**عدد خطوط الهاتف الثابت لكل (100) من السكان في دول الاسكوا**	21
4	**عدد مشتركي الهاتف النقال لكل (100) من السكان في دول الاسكوا**	23
5	عدد الحواسيب الشخصية لعدد من الدول العربية	24
6	عدد مستخدمي الانترنت لكل (100) فرد من السكان	26
7	قائمة الدول حسب الانفاق على البحث والتطوير 2011	28
8	ترتيب مجموعة من الدول العربية وفق مؤشر الابتكار ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2011	30
9	براءات الاختراع في الدول العربية للمدة من 2003-2013	32
10	مؤشر المقالات والمجلات العلمية للمدة 2005-2011	34
11	نمو حجم التجارة الالكترونية من خلال الانترنت وحسب مصادر مختلفة (مليار دولار امريكي)	48
12	الفرق بين التعليم التقليدي والتعليم الالكتروني	63
13	الفرق بين السياحة التقليدية والسياحة الالكترونية	77
14	مؤشرات الاقتصاد الكلي في ماليزيا للمدة(1999-2013)	105
15	مؤشرات الاقتصاد الرقمي لماليزيا	111
16	حصة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة في ماليزيا للمدة (2000-2013)	116
17	مصادر نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	118
18	اثر الاستثمار على الصادرات والواردات لسلع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ماليزيا للمدة (2000-2012)	120
19	المتغيرات الاقتصادية في دولة الامارات للمدة 2005-2010 (مليار درهم)	125
20	مساهمة القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي (مليار درهم)	125
21	مؤشرات الاقتصاد الرقمي لدولة الامارات العربية المتحدة	132
22	مؤشرات الاقتصاد الكلي في الامارات العربية المتحدة للمدة (1999-2013)	137
23	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في GDP الاماراتي للفترة (2005-2009)	142
24	نتائج تقدير اثر الصادرات الالكترونية (EXIC) في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1999-2013)	151
25	نتائج تقدير اثر الاستيرادات الالكترونية (IMIC) في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1999-2013)	152

26	نتائج تقدير اثر التجارة الالكترونية (TRT) في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1999-2013)	153
27	نتائج تقدير اثر الصادرات الالكترونية (EXIC) في معدل البطالة للمدة (1999-2013)	155
28	نتائج تقدير اثر الاستيرادات الالكترونية (IMIC) في معدل البطالة للمدة (1999-2013)	156
29	نتائج تقدير اثر التجارة الالكترونية (TRT) في معدل البطالة في ماليزيا للمدة (1999-2013)	157
30	نتائج تقدير اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي(عدد مستخدمي الموبايل, عدد مستخدمي الانترنت, براءات الاختراع المسجلة) في معدل البطالة للمدة (1999-2013)	159
31	نتائج تقدير اثر الصادرات الالكترونية (EXIC) في معدل التضخم في ماليزيا للمدة (1999-2013)	160
32	نتائج تقدير اثر الاستيرادات الالكترونية (IMIC) في معدل التضخم في ماليزيا للمدة (1999-2013)	161
33	نتائج تقدير اثر التجارة الالكترونية (TRT) في معدل التضخم في ماليزيا للمدة (199-2013)	162
34	نتائج تقدير اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي(عدد مستخدمي الموبايل, عدد مستخدمي الانترنت, براءات الاختراع المسجلة) في معدل التضخم في ماليزيا للمدة (1999-2013)	163
35	نتائج تقدير اثر التجارة الالكترونية (TRT) في الناتج المحلي الاجمالي في الامارات للمدة (199-2013)	165
36	نتائج تقدير اثر التجارة الالكترونية (TRT) في معدل البطالة في الامارات للمدة (199-2013)	166
37	نتائج تقدير اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي(عدد مستخدمي الموبايل, عدد مستخدمي الانترنت, براءات الاختراع المسجلة) في معدل البطالة في الامارات للمدة (1999-2013)	168
38	نتائج تقدير اثر التجارة الالكترونية (TRT) في معدل التضخم في الامارات للمدة (1999-2013)	169
39	نتائج تقدير اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي(عدد مستخدمي الموبايل, عدد مستخدمي الانترنت, براءات الاختراع المسجلة) في معدل التضخم في الامارات للمدة (1999-2013)	171
40	الانفاق على البحث والتطوير في العراق	176
41	براءات الاختراع الصادرة من العراق والممنوحة للمقيمين وغير المقيمين (2000-2011)	177
42	عدد مستخدمي الانترنت في العراق للمدة (2001-2010)	178
43	عدد مشتركي الهاتف النقال لكل (100) من السكان في العراق	179

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	الاشكال الاساسية للتجارة الالكترونية حسب الشركاء	41
2	احتياجات التنمية من التكنولوجيا	53
3	ملامح العولمة	56
4	انواع الخدمات التي تقدم لمختلف فئات المجتمع	65
5	منهجية عمل الحكومة الالكترونية	69

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ
أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا

الملخص

التغييرات الجوهرية في هيكل الاقتصاد العالمي ،استندت الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, وأنتج نوعًا جديدًا من الاقتصاد أصبح يعرف بالاقتصاد الرقمي حيث أصبح المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي لأنه يقوم على المعرفة العلمية التي أدت إلى زيادة كفاءات الإنتاج مما أدى إلى اشتداد الصراع الاقتصادي وكسب الرهان وتحقيق المنافسة لمن أصبح عناصر التقدم العلمي. مشكلة البحث تحاول الإجابة على الأسئلة المشتقة

. 1- هذا مبني على ماهية الاقتصاد الجديد

2- ما هي مؤشرات الاقتصاد. والتي مثلت أطروحة جديدة في النمو والتطور

تحاول الفرضية أيضًا الإجابة على السؤال المهم وهو أن الاقتصاد الرقمي يتتبع مهمة النمو الاقتصادي في دول العينة ، والهدف من البحث هو تقديم رؤية شاملة للاقتصاد الرقمي من حيث السمات والمؤشرات وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وكذلك ، خبرات التعريف آخذة في الارتفاع ، والتجربة الماليزية ، الإماراتية ، للوصول إلى هدف البحث وتحقيق فرضيته تم تقسيمها إلى ثلاث فئات أتعامل معها بالإطار المفاهيمي والنظري للاقتصاد الرقمي ناقش الفصل الثاني العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي ومتغيرات الاقتصاد الكلي ،

بينما أنهت الدراسة الفصل الأخير بقياس ما تم تحليله في الفصل الثاني

تحليل

. توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات: منها أن الاقتصاد الرقمي هو أحدث تغيير في الحياة الاقتصادية وتغيير الاقتصاد من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد الوفرة. كما وجدت أن التجارة الإلكترونية لها دور مهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وأوصت الدراسة بضرورة إعداد الإستراتيجية الوطنية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال والوصول إلى مجتمع المعرفة لمواكبة التطور العالمي.

المقدمة

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية خلال نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجديد تغيرات كبيرة نجمت عن تسارع خطى التطور التكنولوجي من خلال استخدام التقنيات الحديثة في الانتاج والاتصال مما ادى الى ظهور الثورة التكنولوجية الحديثة واسفر عنها استخدام الحاسبات العملاقة واستخدام شبكات الاتصال عبر الشبكة الدولية للمعلومات , هذه التغيرات ادت الى ظهور تسميات جديدة لهذا العصر الرقمي وبات اقتصاده يعرف بـ (الاقتصاد الرقمي , الاقتصاد الابداعي , اقتصاد الذكاء ...إلخ) وجميع هذه التسميات تشير الى ان هذا العصر هو عصر العلم والمعرفة الرقمية مما قاد الى حدوث تغيرات في مستوى الانتاج وطبيعته والغى الحواجز بين البلدان وباتت السلع تتحرك بسرعة بحيث اصبحت تسمى بالمنتجات الرقمية ومجتمعاتها وصفت بالافتراضية , وفي ظل هذه السيطرة الرقمية وسرعة حركاتها اصبح المستهلك هو سيد الموقف وان الشركات تتنافس لاستحصال رغباته ووفق ذلك اصبحت المعلومات هي المحرك الرئيس للنمو والمنافسة ورسمت ملامح العصر الجديد وبات من يملك التكنولوجيا ويستخدمها بفعالية يسيطر على السوق العالمية وهكذا نجد ان الاقتصاد الجديد غلبت عليه التعاملات الالكترونية فهناك تجارة الكترونية وتعليم الكتروني وسياحة الكترونية وصيرفة الكترونية , كل ذلك غير من طبيعة الاقتصاد وحتى بات يعرف الاقتصاد الجديد باقتصاد الوفرة لما لذلك من اثار مهمه على الانتاجية والكفاءة وفي ظل هذا التطور الالكتروني المتسارع وجدت العديد من البلدان طريقها نحوه وعملت باتجاه تحويل الاقتصاد الى اقتصاد رقمي وقد تحفزت العديد من البلدان الاخرى (دول العينة) لسلوك هذا الاتجاه لما فيه من مزايا مهمة على الناتج المحلي الاجمالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي الاخرى.

مشكلة البحث

ان التحولات في بنية الاقتصاد الرقمي افرزت نوعاً جديداً من الاقتصاد يعرف بالاقتصاد الرقمي الذي اصبح احد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي واستناداً لذلك فان مشكلة البحث تحاول الاجابة على التساؤلات الاتية:

1- مدى جاهزية بلدان العينة لاستيعاب التطورات التقانية.

2- ما هو الاثر الذي يتركه الاقتصاد الرقمي على سياسات الاقتصاد الكلي.

3- كيف يمكن للحكومات والقطاع الخاص ان يعززوا البيئة الرقمية.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها ان تبني سياسات سليمة للاقتصاد الرقمي سيؤدي الى اثار ايجابية على متغيرات الاقتصاد الكلي تختلف باختلاف جاهزية الدول.

الحدود الزمانية والمكانية

من الناحية المكانية تم الاشارة الى التجربة الماليزية بوصفها سلكت طريق العلم والتكنولوجيا في تنميتها الاقتصادية وكذلك الامارات كدولة عربية بوصفها افضل دول الخليج العربي التي اعتمدت مجتمع المعرفة , وان الحدود الزمانية للبحث هي للمدة من 1999-2013 .

هدف البحث

1- التأصيل النظري لمفاهيم الاقتصاد الرقمي وسماته ومؤشراته وانعكاساته على متغيرات الاقتصاد الكلي.

2- عرض ملامح تجربة ماليزيا والامارات العربية المتحدة في الاقتصاد الرقمي والاشارة الى العراق.

3- تحليل انعكاسات مؤشرات الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي في دول العينة المدروسة.

4- قياس اثر العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الرقمي ومتغيرات الاقتصاد الكلي في اقتصادات دول العينة المختارة للمدة من 1999-2013.

منهجية البحث

تماشيا مع طبيعة الموضوع , والوقوف على تفاصيله , وتتبع التطور التاريخي , فانه ينبغي علينا الاعتماد في الدراسة النظرية ,على المنهج الوصفي التحليلي (الاستنباطي) , الذي يستخدم النظريات والفرضيات السابقة في توصيف المشكلة ودراستها والتأصيل النظري لها من العام للخاص لذا يقوم على تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها , اما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج الكمي (الاستقرائي) من خلال النماذج القياسية والاحصائية لتحليل البيانات وبيان مدى دقتها واستقرائيتها وتحليلهُ للوصول الى استنتاجات عامة.

هيكلية البحث

من أجل الوصول إلى أهداف البحث وتحقيق فرضية البحث فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول وجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

- تضمن الفصل الاول الاطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي وقد تضمن مبحثين.

الاول : كان في مفهوم الاقتصاد الرقمي ومؤشراته , أما الثاني: فقد اشار الى قطاعات الاقتصاد الرقمي .

- الفصل الثاني تناول العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومتغيرات الاقتصاد الكلي اطار تحليلي - تجارب دول مختارة وتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث , الاول اطار نظري للعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الرقمي واثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي , اما المبحث الثاني تناول تجربة دولة ماليزيا , المبحث الثالث تناول تجربة الامارات العربية المتحدة في هذا المجال.

- الفصل الثالث انتهت الدراسة بفصلها الاخير من خلال قياس اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي

الاستعراض المرجعي

ان الدراسات العربية التي تبحث قياس اثر مؤشرات الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي قليلة وحسب الاطلاع هناك دراسة واحدة هي للدكتور مجدي الشوربجي اما بقية الدراسات فقد تناولت هذا الموضوع من زوايا متعددة ولكن تنصب جميعها باطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبأسلوب تحليلي وهنا سنورد بعض منها وباقي الدراسات لا يسعنى ذكرها لكن تم تناولها كمصادر في اطار الدراسة موضوع البحث.

1 - دراسة عام 1993 (نوزاد عبد الرحمن محمد صالح الهيتي) **بعنوان**

الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي

تهدف هذه الدراسة الى تقويم الابعاد الاقتصادية للثورة العلمية والتكنولوجية على الاقتصادات المتقدمة , وتقويم مدى الانجاز التنموي المتحقق من عمليات نقل التكنولوجيا في الوطن العربي, كذلك تحليل وتقويم لواقع القدرات العلمية والتكنولوجية المتاحة عربياً في سبيل استيعاب منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية والاسهام في تطوراتها المنظورة ووضع تصورات حول انعكاسات الثورة العلمية التكنولوجية على الاقتصاد العربي وتحديد اولويات العمل وتوضيح كيفية التعامل الواجب مستقبلاً مع الثورة العلمية والتكنولوجية.

2-دراسة عام (2009) (Mohammad Ali Moradi & Meysam Kebryaee) بعنوان (تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية مختارة)

الهدف من هذه الدراسة هو قياس اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي لـ (48) دولة إسلامية باستخدام البيانات خلال الفترة 1995-2005. وتحليل البيانات وكان نتيجة الدراسة وجود اثر موجب ومعنوي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي.

3- دراسة عام 2010 لـ (نادية صالح مهدي الوائلي) بعنوان

المدن الالكترونية ودورها في الاقتصاد الفعال دراسة في دول مختارة

ان هدف هذه الدراسة هو التعريف بالمدينة الالكترونية وعناصرها , وتوصيف مفهوم الاقتصاد الفعال وتحديد مؤشراته ومتطلباته لغرض ارساء اطار عام ملم قدر الامكان بالجوانب التي يتضمنها هذا الاقتصاد من اجل ايجاد قاعدة مناسبة للدراسات اللاحقة , كذلك بيان مدى توفر متطلبات ومؤشرات الاقتصاد الفعال في الدول المختارة.

4- دراسة عام (2011) لـ (مجدي الشوربجي) بعنوان

اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية

ركزت هذه الدراسة على قياس اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية لـ (17) دولة عربية خلال الفترة من (2000-2009) وركزت الدراسة على استخدام منهج البانل (Panel Data Approach) الذي يمزج بين بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العريضة بواسطة تطبيق ثلاثة نماذج هي:

أ- نموذج الانحدار المتعدد.

ب- نموذج الاثار الثابتة.

ج- نموذج الاثار العشوائية.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي

المبحث الثاني : قطاعات الاقتصاد الرقمي

تمهيد

ان التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي كان بفضل التطور الكبير والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات , وظهور موجة سريعة ومتنامية من السلع الرقمية مثل (الحاسبات , وبرامج العاب الفيديو, وبرامج التواصل الاجتماعي ...الخ) , واصبحت الميزة التنافسية للدول والمؤسسات تكتسي طابع الديناميكية وكان لزاماً على الدول ان تكون سريعة في التفاعل مع التحولات الاقتصادية الجديدة , ورافق ذلك ايضاً تحول المجتمع الى مجتمع رقمي مما جعل هذا الاقتصاد يأخذ عدة مفاهيم منها الاقتصاد (الالكتروني , السبراني , الانترنت, الشبكي ..الخ) , لذا اصبح من المهم معرفة ان الاقتصاد الرقمي هو ليس منافسة وتسويق للسلع فحسب بل هو اقتصاد متكامل يستند على مجموعة من القطاعات الالكترونية (سياحة الكترونية , تعليم الكتروني , تجارة الكترونية) فهو يُستخدم لإعادة هيكلة العالم الافترا□ي والواقعي للبلد في الداخل والخارج من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي الغت الحواجز الجغرافية والزمانية اذ جعل العالم فعلاً قرية كونية صغيرة واصبح كل شيء فيه متاح, اذ اصبح بإمكان الفرد عقد العديد من الصفقات للحصول على سلع او خدمات الكترونية وغير الكترونية وهذا ما ادى الى توفير الوقت والجهد والكلفة للبائع والمشتري والاقتصاد الرقمي لم يترك اثره على الجانب الاقتصادي فقط بل اثر في حياة الفرد والمجتمع ككل , وهذا النمط الجديد من الاقتصاد يختلف عن الاقتصاد التقليدي فقد اصبحت المعلومة والخدمة تقدم الكترونياً مما ا□افت مجال اوسع للاقتصاد وتحقق نسب عالية في نمو الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة والانتاجية فضلاً عن تحقيق تغيرات بنيوية في العلائق الاقتصادية والسياسية واصبحت المعرفة عنصراً اساسياً ومورداً من الموارد الاقتصادية , كما تعد اداة محورية في قياس مدى قدرة الدول على حيازة اسباب التقدم وامتلاك ناصية العلم والمعرفة لإنجاح خططها وبرامجها لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي

اولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي والمفاهيم الاخرى ...

للاقتصاد الرقمي مسميات عديدة مرادفة له تعكس افكار ووجهات نظر الكتاب والباحثين الاقتصاديين لكنها عموماً في النهاية لا تتعدى الاجزاء الرئيسة المكونة لهذا الاقتصاد (المعلومات والبرامج الالكترونية والحاسوب) ومن هذه المسميات هي الاقتصاد المعرفي والاقتصاد السبراني واقتصاد الويب والاقتصاد الشبكي واقتصاد الانتباه واقتصاد اللاملموسات وبما ان جميع هذه المفاهيم تدور حول محاور متماثلة بالمضمون ويصعب التفرقة فيما بينها الا في بعض المواقع البسيطة والظاهرية , لذا سوف نستعرض بعض من هذه المفاهيم.

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي من الناحية اللغوية :[1]

رقم : يُرقم , ترقيماً

والرقمية اسم مؤنث منسوب الى رقم مثل شبكة رقمية او صحيفة رقمية .

2- الاقتصاد الرقمي اصطلاحاً

يقصد بالاقتصاد الرقمي ,التفاعل, والتكامل ,والتنسيق المستمر, بين تكنولوجيا المعلومات ,وتكنولوجيا الاتصالات من جهة, والاقتصاد القطاعي والوطني والدولي من جهة اخرى بما يحقق الشفافية والفورية والاتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال مدة ما. [2]

- أو هو الاقتصاد الذي تنساب فيه المعلومات من خلال الحواسب والشبكات وينتشر فيه تطبيق المعارف الانسانية وتطوراتها المتسارعة على المنتجات وتمارس فيه معظم الانشطة الاقتصادية بسرعة اكبر وتكاليف اقل وجوده افضل وبشكل أكثر تميزاً وأكثر أمناً.[3]

- او هو اجراء تسهيل الانشطة الاقتصادية الكترونياً استناداً الى المعالجة الالكترونية وتخزين ونقل المعلومات بما في الانشطة التي توفرها البنية التحتية المادية وتمكين البرمجيات اللازمة لها .[4]

---

[1] معجم المعاني الجامع , 2014, على الموقع http://www.almaany.com

[2] تقرورت محمد ، متناوي محمد، الاقتصاد الرقمي وإشكالية التجارة الالكترونية في الدول العربية ، 2013 ،ص 1.

[3] رحيم حسين ،مناصريه رشيد ،واقع الاقتصاد المعرفي والرقمي وتأثيراته على تنافسية المؤسسة، موقع مدار على الخط ,2007 ,ص1. متاح على الموقع http://www.madarre.search.com

[4] Nirvikar Singh , The Digital Economy : An Overview , 2004 , p(7).

3- اقتصاد المعرفة

هو الاقتصاد القائم على الافكار والمعلومات الذي يفتح آفاقاً واسعة أمام المجتمع, كونه يملك القدرة على الابتكار والتطور, لان اغلب منتجاته فكرية معرفية لم تكن سائدة سابقا في الاسواق ألا بشكلها البسيط وقد رافق هذا النمط الجديد تغيرات في طبيعة وهيكلية السوق والنشاط الاقتصادي فقد اعتمد على الايدي العاملة المؤهلة علمياً وعملياً وعلى تطور العلم والمعرفة.[1]

4- اقتصاد المعلومة : هو المجال او الحيز الذي يهتم بتطبيق الطرق العلمية في تحليل الجوانب الاقتصادية للعمليات التي ينطوي عليها انتاج المعلومات ونشرها وتجميعها وتنظيمها وحفظها والافادة منها.[2]

5- الاقتصاد الالكتروني

هذا الاقتصاد يعتمد على سلع جديدة ومتنوعة وتكون صغيرة الحجم وخفيفة الوزن تفيد في تفكيك وتجزئة المرئيات والمسموعات والمعلومات وتحليلها وتحويلها الى لغة الارقام الاحاد والاصفار (وهي شفرة الكمبيوتر) وارسال هذه الارقام الى الافراد عن طريق الهواتف والموجات الهوائية على شكل صورة وصوت وايضا بصورة مكتوبة ومسموعة وهذه العملية تفيد حتى في تطوير شبكات الاتصال وخلق شبكات جديدة ايضاً. [3]

6- اقتصاد الانترنت : هو مجموعة متكاملة من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدينا بدعم من شبكة الانترنت والتي يمكن ان تشمل جميع الاستخدامات والفوائد الناتجة عن الاتصال التي توفرها شبكة الانترنت.[4]

من خلال ما تقدم نرى ان الاقتصاد الرقمي هو الحيز او المجال الفضائي الذي تمارس فيه الانشطة بصورة الكترونية وعلى مختلف الاصعدة بالاعتماد على ثلاثة مكونات رئيسية وهي: الحاسبات والمعلومات, والاتصالات والعناصر البشرية سواء أكانوا منتجين رقميين ام مستهلكين رقميين وهذا النوع من الاقتصاد يقدم منتجات وخدمات رقمية ذات كلفة مقبولة وجوده عالية بسبب اعتمادها على مورد غير نا□ب الا وهو الترددات المخصصة لشبكات الاتصال اللاسلكية الذي يمثل العامل الاساس في الاقتصاد الرقمي فضلاً عن المعلومات والتقنيات.

---

[1] جمال داود سلمان ، اقتصاد المعرفة ، المكتبة الوطنية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى , عمان ، الاردن ، 2009، ص17.

[2] عيشوش عواطف ، اقتصاد المعلومة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الاقتصاد وعلوم التسيير وعلوم التجارة ،2008- 2009 ،ص24.

[3] ويكيبيديا الموسوعة الحرة , 2014 , متاح على الموقع http//:www.ar.wikipedia

[4] OECD ,Measuring the Internet Economy A contribution to the Research Agenda , 2013 , p(12).

ثانياً: نشأة الاقتصاد الرقمي

تعد ثورة المعلومات احد ابرز ملامح الالفية الثالثة اي ان الاقتصاد الجديد هو اقتصاد رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات , وتعود جذوره الى عام 1830 حيث بدأت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكلها البسيط وفي عام 1870 تم التحول الالي للصوت والتلغراف وفي سنة 1900 تم اختراع الكمبيوتر اما عام 1980 بدأ استخدام خدمات الهاتف النقال في الدول المتقدمة , وفي عام 1990 تم ربط شبكات بروتوكول الانترنت بالحاسبات .[1]

وعليه فإن بداية الاقتصاد الرقمي بدأت تحديداً في عقد الستينات من القرن العشرين لكن تطورت وظهرت بصورة جليه واضحة للعيان خلال القرن الحادي والعشرين فأصبح للتحولات التاريخية أثر كبير في احداث تطورات في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فما تقدمه الثورة الرقمية من فرص مختلفة سواء على مستوى الافراد او الشركات او على مستوى الحكومات من خدمات رقمية تكون بذلك قد حققت منافع مباشرة وغير مباشرة فالأولى مثل العوائد التي تحصل عليها الشركات الراعية لمثل هذه البرامج اما الثانية فهي تعود على الافراد عند استخدامهم لشبكة النت أو برامج الاتصال المجانية او شبه المجانية , اذن خلال الاربعين سنه الماضية كانت معظم المنظمات والمؤسسات في العالم الصناعي لديها جوانب محوسبة للعمليات التي تمارسها مثل تخطيط موارد التصنيع والتشغيل الالي للمكاتب وان كل موجه من التكنولوجيا تجلب معها مجموعة جديدة من الاعمال الفنية والتكنولوجية وتحمل في طياتها الجوانب الايجابية والسلبية , على هذا الاساس يمكن تحديد بعدين للاقتصاد الرقمي الاول بعد زماني يرجع الى التسعينيات من القرن الماضي حيث كان للعولمة أثر في نضوج الاقتصاد وتبلوره بالرغم من ان ظهور الاقتصاد الرقمي لم يكن بصورة عرضية ومفاجئة بل كانت هنالك فترات تمهيدية سبقت ظهوره وهي تستند على ارضية قوية الا وهو ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالعولمة انهت حلقة الزمان والمكان للاقتصاد الصناعي لتستعيض عنها بحلقة جديدة ألا وهي التكنولوجيا القائمة على المعرفة الانسانية التي استطاعت ان تقلص الكثير من الاجراءات الادارية والتجارية والمالية خلال فترة زمنية بسيطة , اما البعد المكاني فنلاحظ ان الحاجز الطبيعية لمثل هذا النوع من الاقتصاد هو في الدول المتقدمة التي تمتلك قاعدة صناعية ومعرفية وتكنولوجية كبيرة مثل الولايات المتحدة واليابان وحتى بعض دول جنوب شرق اسيا التي حققت انجازات اقتصادية هائلة في هذا المجال فالعديد من الباحثين الاقتصاديين يشيرون الى ان الاقتصاد الرقمي يمتاز كونه يحقق نمو متواصل من ارتفاع الانتاجية وانخفاض البطالة الى

[1] ديفيد هافيات , سياسة المنافسة في الاقتصاد الرقمي , 2011 , ص4 .

ظهور وتغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشاط الاقتصادي لأميركا وان اثارها لم تكن على مستوى القطاع التكنولوجي بل على تطبيقات الصناعات التقليدية .[1]

من خلال ذلك يمكن ان نفهم ان شكل ومضمون الاقتصاد قد تحول من صناعي قائم على العمل وراس المال الى اقتصاد رقمي يعتمد على المعلومة والتقنيات ومن اقتصاد يمتاز بالندرة الى اقتصاد يمتاز بالوفرة وفيه البحث والتطوير يشكل العنصر الاساسي للإنتاج وهذا ما نراه في الكثير من المنتجات الرقمية والتي تحقق قيمة مضافة أعلى من القيمة المضافة التي تحققها بقية القطاعات كذلك فأن الاقتصاد الرقمي استحدث وظائف ذات نمط معرفي تكنولوجي , وكان الحاسوب والانترنت هو سبب نقل هذه الثورة من المستوى المحلي الى المستوى العالمي باتجاه العولمة ففي الستينيات والسبعينيات من القرن الما□ي كانت اقتصادات الدول منغلقة على نفسها في التصنيع وترى □رورة تحقيق الميزة النسبية في انتاجها للحصول على مكاسب افضل اما بعد الثورة المعلوماتية وظهور مبدأ الميزة التنافسية اصبح بإمكان البلدان ان تصنع السلع في بلدان مختلفة ويكون التجميع في دول اخرى ففي هذا الصدد اشار وزير الدولة البريطاني لشؤون الصناعة والتكنولوجيا لينيث بيكر خلال زيارته الى استراليا الى □رورة الاخذ باخر التطورات في ميدان الحاسبات مؤكداً في قوله بان الصناعي الذي لا يوظف تقنيات الحاسب الالكتروني سوف لا يجد له مكان في ميدان الصناعة وتجسيداً لهذه الافكار اعلنت الحكومة البريطانية عام 1982 عام صناعة المعلومات وقد أسست برنامج سمي ببرنامج تكنولوجيا المعلومات المتقدمة وتم توظيف ما قيمته (350) مليون باون استرليني في مجال البحث والتطوير لتطوير الجيل الخامس للحاسب الالي.[2]

وفي عام 1995 رفعت القيود المفرو□ة على الاستخدام التجاري للأنترنت وعلى نحو متزايد حيث كان الاستثمار في التكنولوجيا من اجل التفاعل والتواصل مع المنظمات الاخرى وعملائها وان استخدام الانترنت يشير الى استخدام الحواسيب من اجل نقل البيانات والملفات والرسائل بشكل نص او صورة بحيث يستند الاساس المنطقي للمشاركة التنظيمية في الاقتصاد الرقمي على أساس الاقتصاد في الدرجة الأساس وتطوير الشراكات والحفاظ عليها بين مراكز البحث والتطوير لأنها توفر وسيلة لكسب الوصول الى معارف جديدة للإفادة منها في الابتكار والتجارب .[3]

---

[1] تطار محمد منصف , النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية , مجلة العلوم الانسانية – بسكرة ,العدد (2) 2002 , ص (186).

[2] محمد محمود يوسف , اقتصاد مدن المعرفة : خصائص وتحديات التجربة المصرية نموذجاً – الشبكة العربية العالمية ,2013 ,ص13.

[3] Wanda J .Orlikowski and C. Su Zanne Iacono , The Truth is out there : An Enacted View of the Digital Economy ,2011,p(22).

ثالثاً : قياس الاقتصاد الرقمي

لم يكن الانترنت مجرد خدمة بل هو البنية التحتية للاقتصاد الرقمي, كونه يؤثر على جميع الانشطة الاقتصادية فان له دور في تحقيق الرفاه الاقتصادي ,وكانت هنالك محاولات لقياس الاقتصاد الرقمي ومعرفة حجمه فقد قامت مجموعة بوسطن الاستشارية (Boston Consulting Group) بأعداد تقرير يبحث في حجم الاقتصاد الرقمي وكيف يساهم هذا الاقتصاد في تحويل اقتصاد المملكة ومن ثم اعادة تطبيق المنهجية في بلدان اخرى ويتضمن البرنامج الفقرات التالية: [1]

(1) تميز اربعة عناصر رئيسية من الاثر الاقتصادي المباشر للأنترنت وتقرير حصته من الناتج المحلي الاجمالي الى الانترنت بما في ذلك الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي وصافي الصادرات .

(2) الاثار الاقتصادية للمستهلكين والشركات التي لا تستولي على الناتج المحلي الاجمالي بما في ذلك التجارة الالكترونية والاعلان على شبكة الانترنت وفوائد المستهلك .

(3) التأثيرات الانتاجية بما في ذلك المكاسب المتحققة من عمليات الشراء الالكتروني (تصنيع وانتاج) والمكاسب المتحققة من خلال المبيعات الالكترونية (جملة وتجزئة) .

(4) الاثار الاجتماعية الاوسع نطاقاً بما في ذلك المحتوى المقدم من المستخدمين والشبكات الاجتماعية والاحتيال والقرصنة.

وقد خلص التقرير الى ان قيمة الاقتصاد الرقمي تصل الى نسبة (7,2) من الناتج المحلي الاجمالي في المملكة المتحدة البريطانية في مجموعة بوسطن الاستشارية بالنسبة للاقتصادات الاخرى فالنتائج تتراوح ما بين (1,2%) في تركيا و(6,6 %) في السويد وفي استراليا (3,6%) من الناتج المحلي الاجمالي ,اما خلال عام 1997 كتبت استراليا تقريراً تحت عنوان المعلومات الاقتصادية بوصفها ثروة اجتماعية ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذه التكنولوجيا اصبحت حاسمة بالنسبة للقدرة التنافسية وقد ركز التقرير على دعم المعلومات من اجل النهوض بالاقتصاد الرقمي الذي يعتمد في تمويل وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات , وخلال عام 2008 تم انشاء مجموعة من التطبيقات المختلفة خاصة في الدول النامية والناشئة ومن هذه التطبيقات (التعليم , الخدمات المصرفية , الصحة) التي تستخدم عبر الهاتف المحمول او الانترنت وبعض من هذه التطبيقات له اثر على اصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة الدخل فعند تحسين الحصول على المعلومات سيعتبر ذلك مكسب لانتشار اوسع لتكنولوجيا

[1] OECD , Ensuring the Global Participation in the internet Economy for Development ,2013 p(17) .

المعلومات والاتصالات اذ يكون لهذا القطاع دور في نشر المعلومات الحديثة على نطاق واسع تفيد في خلق فرص عمل وبالتالي توليد دخل وتحسين المستوى المعاشي للفرد .[1]

رابعاً: خصائص الاقتصاد الرقمي

هناك العديد من الخصائص للاقتصاد الرقمي منها: [2]

1- المعرفة : التركيز في مجال الاعمال والاقتصاد الكلي بشكل عام هو من اجل الاستفادة من الموارد الضخمة من رأس المال البشري فالمعرفة تخلق القوة وهي وسيلة لتغيير الحياة للأفضل من خلال الفرص الجديدة وهذا يعني ان المنظمات ستضطر الى تسريح بعض العاملين الذين لا يتمتعون بالقدرات المعرفية وتطوير قدرات العاملين في مجال المعرفة .

2- الافترا□ية : في الاقتصاد الجديد من الممكن تحويل الاشياء المادية والملموسة في الامور الظاهرية وبالتالي فإن ذلك سيغير القواعد الرئيسة التي يقوم عليها الاقتصاد القديم وكذلك المؤسسات والعلاقات الاجتماعية.

3- التكامل بالأنترنت: فإن كل منظمة على حدة تكون لها مزايا بسبب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي لا تكون مثقلة بالتكاليف غير الضرورية الناجمة عن التسلسل الهرمي وعدم القدرة على التغيير على المستوى الكلي وعلى ذلك سوف يكون التفاعل والاندماج من اجل البقاء على قيد الحياة وسيكون هذا هو الاساس لخلق الثروة وتوزيعها .

4- التقارب : ان القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الرقمي يكون مهيمن عليها التقارب بين استخدام الحاسبة وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعد البنية التحتية في العصر الجديد التي يعتمد عليها كأساس .

5- الابتكار : يستند الاقتصاد الجديد على الابتكار لتطوير منتجات وخدمات جديدة معتمداً على الابداع والابتكار البشري التي تكون المصادر الرئيسة للقيمة المضافة في الاقتصاد الرقمي ويكمن التحدي في خلق بيئة تشجع وتكافئ الابتكار.

6- الانفتاح انه اقتصاد مفتوح اي لا توجد أية عقبات أمام أي شخص للدخول اليه والتعامل فيه وكل ما يحتاج اليه الشخص هو معرفة علمية ووعي كامل بإبعاد وجوانب هذا الاقتصاد.[1]

---

[1] OECD , OP.Cit ,2013 p(18) .
[2] Don Tapscott , The Digital Economy : Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence, 2014,p(4).

خامساً : ايجابيات الاقتصاد الرقمي

يمتاز الاقتصاد الرقمي بمزايا عديدة هي :[2]

1- يتمتع الاقتصاد الرقمي بالديناميكية لمختلف الانشطة الاقتصادية وعدم تقييده بالحدود الجغرافية لان التسويق يتم بشكل افترا□ي (التسويق الرقمي) عبر شبكة الانترنت بوصفه تنظيماً شبكياً بدلاً من التنظيم التدريجي (الاقتصاد الصناعي) لان الابداع والابتكار عناصر مهمة في الانتاج, بسبب استخدام التقنيات الرقمية كعنصر بديل عن المكائن والآلات التي تعتمد في الانتاج الصناعي.

2- اعتماد الاقتصاد الرقمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوفرة المعلومات المتاحة في الانترنت لمختلف المجالات التكنولوجية مثل النت والهواتف السلكية واللاسلكية والتلفزيون والتي تشتت افكار الفرد تحتم عليه تجميع تلك المعلومات للوصول الى مرحلة اتخاذ القرار.

3- الاقتصاد الرقمي يلغي عامل الزمان والمكان, لأنه بالإمكان انجاز الاعمال والخدمات بوقت قياسي خاصة مكاتب الحجز واسواق المال والتسويق الالكتروني وقد حدث هذا التحول بسبب التقدم التكنولوجي واستخدام الحاسبات وبرامج الاتصال المختلفة.

4- اعتماد الاقتصاد الرقمي على البحث والتطوير من خلال تحفيز الجانب العلمي للأفراد وتوفير الاموال والمختبرات لدعم هذه المشاريع فنموذج دورة المنتج واثرها في قيام التجارة الدولية وهي دراسة قام بها فرنون والتي ركز فيها على اثر البحث والتطوير الذي تقوم به شركات لتطوير منتجاتها الامريكية وبالتالي اثرها على الصادرات.

5- العمالة في الاقتصاد تعتمد على المهارات والمعرفة وليس على التخصص الوظيفي كما في الاقتصاد التقليدي لان الاقتصاد الرقمي يهدف الى تحقيق أعلى دخل للفرد وليس للوصول الى حالة التشغيل الكامل, من اجل تحقيق النمو الاقتصادي لا غير.

6- إن لرأس المال البشري دوراً مهماً في الاقتصاد الرقمي, لذا فإن الحصول على الشهادات العليا فضلاً عن التدريب والتأهيل يعد مصدر ثروة للقوى العاملة لأن التعليم يساعد على التطور الداخلي للمؤسسات وشركات الاعمال مما يساهم في تحقيق القيمة المضافة.[3]

---

[1] محمد جبار طاهر الشمري ، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي / مصر أنموذجاً ، بحث مقدم الى جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، بدون سنه ، ص4.

[1] Lester Henry, PhD, The Digital Divide , Economic Growth and Potential Poverty Reduction, The Case of the English Caribbean, University of the West Indies. St. Augustine 2013 , p(5)

[3] الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، أقامة شبكات البحث والتطوير والابتكار في البلدان العربية ، نيويورك ،2005 ،ص6.

7- انتاج سلع صناعية جديدة باستخدام طرق انتاجية لم تكن معروفة سابقاً وهذا ادى الى احداث تغييرات في مستوى اسعار هذه المنتوجات كذلك خلق منافسة بين هذه السلع في السوق العالمية.

8- انخفاض كلفة انتاج السلع الرقمية مع امكانية زيادة عدد الوحدات وامكانياتها فالإنتاج في ظل الاقتصاد لا يحتاج الى مصانع □خمة والات ومعدات كبيرة ولا ايدي عاملة كثيرة بل أصبح بإمكان شخص أو اثنين من انتاج مئات من السلع التقنية مثل الكمبيوتر واجهزة الاتصال والبرمجيات.[1]

سادساً : عيوب الاقتصاد الرقمي

للاقتصاد الرقمي عيوب متعددة اهمها: [2]

1- من عيوب الاقتصاد الرقمي ظاهرة القرصنة اي قرصنة بعض المستهلكين للسلع الرقمية التي تم انشائها بواسطة التكنولوجيا الرقمية والتي تعود بالنفع على الاقتصاد من خلال الاستنساخ والتوزيع والتي بدورها تزيد من العائد وتقلل من التكاليف لذا نلاحظ ان القرصنة تهدد المستهلكين والشركات خاصة في الدول التي تعاني من □عف الانظمة والقوانين التي تحكم النطاق العريض والفضاء السبراني لذا فأننا نسمع عن قرصنة الحسابات المصرفية للزبائن وشركات الاعمال التجارية والمالية خاصة التي تمارس انشطتها الكترونياً وهذه الظاهرة لا نلاحظها في الاقتصاد التقليدي بشكل واسع وكبير وان حدثت فان الانظمة والقوانين تكون كفيلة في تشخيص الفاعل ومعاقبته و□مان استرداد حقوق الاخرين عليه تم تصميم انظمة ادارة الحقوق الرقمية بالرغم من قدرة بعض القراصنة من التحايل على هذه الانظمة.

2- الاقتصاد الرقمي ينتج سلع غير معمرة فالكثير من منتجاته تكون صالحة لفترة زمنية تستمر على مدى عقد أو اقل ثم تتقادم لكن بالرغم من ذلك هنالك عدد من السلع التي تتصف بكونها معمرة مثل الاقراص الصلبة الموجودة في الكمبيوتر وبعض الالكترونيات التي تستخدم لفترات زمنية اكثر من عقد او اكثر.

3- الغش واقتحام الخصوصية ووجود المحتويات غير الملائمة أ□ف الى ذلك استخدام الفيروسات.

4- الاقتصاد الرقمي قائم على عدم المساواة الاجتماعية ونراها وا□حة عند استخدام الانترنت ما بين اصحاب الياقات البيض واصحاب الياقات الزرقاء (العمال) وحتى ما بين العمال انفسهم اي ما بين التدرجات الوظيفية للعمال بسبب تأثير الطبقة المهنية عند استخدام الانترنت الناتج بسبب الفارق

---

[1] حسن الشريف ، العرب وثورة المعلومات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد(44) ، بيروت ، 2005 ، ص85.

[2] Understanding the challenges of the Digital Economy : The Nature of Digital Goods, Imperial College London,

باكتساب العلم والمعرفة فضلاً عن ذلك هناك فجوة ايضاً بين الرجال والنساء فعدم المساواة بينهم يخلق فجوة اجتماعية واقتصادية بين فئات المجتمع .[1]

5- الاثار غير الصحية الناشئة من اجهزة الاتصال (الخلوي) على الافراد وعلى المدى الطويل كذلك الاثار البيئية الناشئة من التخلص من مكونات الحواسيب والهواتف والاجهزة التي تحتوي على مواد تكون □ارة عند اتلافها.[2]

6- عدم تكافؤ الفرص التجارية للدول او الشركات المشاركة في التجارة الالكترونية وهذا ما يعمق من الفجوة الرقمية ما بين الدول المتقدمة والدول النامية وداخل الدولة الواحدة نفسها.[3]

7- التفاوت في الكثافة السكانية ما بين الدول فنرى دول تكون ذات كثافة سكانية عالية تستطيع ان تصدر فائض من القوى العاملة المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات لكن في الدول القليلة السكان والفقيرة تكنولوجيا ومعرفياً ولا يتوفر فيها الكوادر الفنية القادرة على تغطية هذا المجال فإن ذلك سينعكس بالتأكيد على مقدرة الدولة وكفاءتها اجتماعيا واقتصاديا ومعرفياً.[4]

سابعاً : عناصر الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي يتكون من مجموعة من القطاعات أو المؤسسات الرقمية التي يكون فيما بينها علاقات تشابكية من خلال الشبكة العنكبوتية - شبكة المعلومات الداخلية والدولية - حيث يعد البريد الالكتروني وصفحات المواقع هي الاساس والقاعدة العريضة لتحقيق التفاعل والترابط الاقتصادي بين مختلف المؤسسات والقطاعات الخاصة والحكومية بما فيها قطاع البنوك والتسويق التوزيع , وتقوم الشركات المساهمة الالكترونية بتصميم المواقع التجارية على صفحات الانترنت من خلال الصور والفيديو وعرض كتالوجات وقوائم الاسعار والمواصفات الخاصة بالسلع وكل ذلك يتم الكترونياً من اجل تحقيق الاهداف التجارية لتحقيق التواصل والاندماج مع الأسواق العالمية.[5]

ويمثل السعي نحو تقليص التكاليف واستخدام التكنولوجيا والتطبيقات القوة الدافعة نحو استخدام الحاسبات في كل مرحلة من مراحل الحياة, لأنها اصبحت تمثل □رورة ملحة وان هذه الطريقة أدت الى ظهور ونضوج الاقتصاد الرقمي ألا ان هذه التكنولوجيا تساهم ايضاً في تسريع النمو والتجديد

---

(1) Sue Willis & Bruce Tranter, Beyond the Digital Divide: Socio- Economic Dimensions of internet Diffusion in Australia . university of Tasmania, Australia ,2002,p(8).

(2) الاتحاد الدولي للاتصالات , اتجاهات الاصلاح في الاتصالات , تفعيل عالم الغد الرقمي 2010-2011 , 2011, ص24.

(3) Lester Henry , op.cit , p(7)

(4) مجلة المعلوماتية , البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وامال المستقبل , العدد التاسع , 2013 ,ص4.على الموقع http://www.infomag.news.sy/index

(5) فريد راغب النجار , التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة , الدار الجامعية للنشر والتوزيع , الاسكندرية , 2006, ص(93).

والابداع في تطوير البرمجيات التي تعد الاساس في دورة العمل والانتاج فقد ادى تسارع انتشار شبكة الانترنت عالمياً الى نمو الاقتصاد العالمي مما شكل □غط كبير على اقتصادات الدول للتنافس فيما بينها على مستوى المنظمات والمؤسسات في البيئة العالمية الجديدة التي اصبحت فيها المعارف والمعلومات الجزء الاساس للعمل والتنافس وهنا يبرز دور الدولة في دعم الباحثين ومؤسسات البحث والتطوير وتشجيعهم لتحسين ظروف الاقتصاد محليا ودولياً لذا يشتمل الاقتصاد الرقمي على مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها حتى تجعل من الاقتصاد الرقمي فعال جداً منها:[1]

(1) المنتجات الرقمية : هي الصفة الاساس التي تميز الاقتصاد الرقمي ولا تشتمل على البرامج الالكترونية والموسيقى والفيديو فقط بل تتعداه ليشمل الكتب والجرائد والمجلات الرقمية وكذلك الخدمات الرقمية التي تقدم مثل حجز تذاكر السفر والخدمات المصرفية وحتى ظهور العملة الالكترونية والخدمات الحكومية كل ذلك ادى الى ظهور المجتمعات الرقمية وان ما يميز المنتجات الرقمية هو امكانية انتاجها حسب رغبة الزبائن وان الانتاج الرقمي تكون تكلفته الحدية صفر حيث ان الجزء الاكبر من تكاليفها هو التكاليف الثابتة اما التكاليف المتغيرة هي قليلة جداً.

(2) المستهلكون: يمتاز الاقتصاد الرقمي بوجود عدد كبير من المستهلكين فكل من يدخل على الشبكة العنكبوتية يعد زبون محتمل ان يستهلك السلعة الموجودة حيث بإمكانهم البحث والاختيار وحتى المساومة بسبب وجود عدد كبير من السلع الرقمية المعرو□ة التي تتيح له حرية الاختيار .

(3) البائعون : وهم كل مؤسسة او منظمة تعرض منتجاتها على الانترنت فالترويج والدعاية والاعلان يتم الكترونياً خاصة في السلع التي لا تكون مادية ملموسة بل هي افترا□ية مثل أمازون دوت كوم (Amazon.com) ومنظمة ياهو (Yahoo) وان السوق الافترا□ي هو سوق يمتاز بحرية الدخول والخروج اليه بسبب عدم وجود عوائق تمنع الدخول .

(4) المنظمات المسؤولة عن الهياكل القاعدية : اي تتمثل بالمنظمات والجهات المسؤولة عن توفير البرامج والحاسبات الالكترونية وشبكات الاتصال وتوفير الهيئات الاستشارية من اجل □مان سير العملية بجودة وكفاءة عالية .

(5) الانظمة والقوانين : أي سن الانظمة والقوانين الداعمة للاقتصاد الرقمي من اجل تقليل الاثار السلبية وحماية المستهلكين والعاملين في ظل فضاء النطاق العريض.[2]

---

[1] فارس رشيد البياتي , اقتصاديات برمجيات نظم المعلومات , الاكاديمية العربية في الدنمارك , 2008 ,ص11.

[2] Efraim Turban, and others , Information Technology for Management: Transforming Organizations in the Digital Economy, 2006 , p (32)

ثامناً : الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

هنالك مجموعة من الفروق ما بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي منها:[1]

1- الاقتصاد الرقمي يكون ذات موارد وفيرة لا تنضب عند الاستخدام بل تزداد لان المعرفة تتزايد من خلال الممارسة والاستخدام عكس الموارد في الاقتصاد التقليدي فعند زيادة استخدامها تنقص.

2- في ظل الاقتصاد الرقمي تلغى القيود الزمانية والمكانية بسبب وجود المؤسسات والاسواق الافترا□ية والتي تساهم في خفض الكلفة والجهد وزيادة السرعة والكفاءة في انجاز المعاملات .

3- العاملون في مجال التكنولوجيا في ظل الاقتصاد الرقمي يستخدمون الرموز والالكترونيات في عملهم بدلاً من استخدام الآلات والمعدات على اساس ان المعلومات هي سلعه عامة ومشاركتها تكون مجانية لكن في نفس الوقت تؤمن لأصحاب براءات الاختراع واصحاب الملكية حماية للمُنتَج الذي تم اكتشافه من خلال منظمات مثل منظمة حقوق الملكية الفكرية .

4- الاقتصاد التقليدي يكون ذات صفة محلية وتحكمه الأنظمة والقوانين والتشريعات الخاصة بكل بلد اما الاقتصاد الرقمي فان هيمنة الاقتصاد العالمي هو المسيطر اذ بات من الصعوبة تطبيق الانظمة والقوانين لان بفضل العولمة اصبح كل شيء متاح .

5- الاقتصاد الرقمي يعتمد على الشكل التنظيمي الشبكي من خلال استخدام الانترنت وتكنولوجيا الاتصال بدل من التنظيم التدريجي وان الانتاج فيه اصبح اكثر مرونة ويعتمد على الابداع والمعرفة وتشكل الميزة التنافسية عنصر اساس دون اهمال الجودة وكذلك تزايد اهمية التعاون بين المنظمات من اجل تطوير وتوسيع حجم الاسواق والتنافس على تقسيمه .

6- قوة العمل: في الاقتصاد التقليدي يكون الهدف الوصول الى حالة التشغيل الكامل اما في الاقتصاد الرقمي يكون الهدف الاساسي هو الوصول الى اعلى دخل من خلال اعتماد المهارات الشخصية وليس على اساس التخصص الوظيفي مما يجعله اكثر ديناميكية .[2]

---

[1] كمال المنصوري , عيس خليفي , اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة والعوائق , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , العدد (4) , 2014 , ص54 .

[2] فاتح مجاهدي , الاقتصاد الرقمي ومتطلباته , الجزائر ,2013 , ص4.

جدول (1) الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

الخصائص التنظيمية		
عوامل المقارنة	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
مجال المنافسة	وطنية	عالمية
الاسواق	مستقرة	متقلبة
حراك الاعمال	منخفض / متوسط	مرتفع
دور القطاع العام	البنية التحتية , السياسات التجارية والصناعية المقيدة	الخصخصة ,الانضمام لمنظمة التجارة العالمية , التكتلات الاقليمية , الشراكة مع القطاع الخاص
خصائص العمالة والتوظيف		
علاقات سوق العمل	تنافسية	تضامنية / مشتركة
المهارات المطلوبة	مهارات محددة مقترنة بالوظائف	تعلم شامل
التعليم اللازم	مقيد حسب المهام	تعليم مستمر مدى الحياة
اهداف السياسات	احداث فرص التوظيف / اجور منخفضة ومتوسطة	الاجور مرتفعة
خصائص الانتاج		
تكييف الموارد	موارد مادية	موارد المعلوماتية والمعرفة
العلاقات مع المنشآت الاخرى	مخاطر مستقلة	الاتحاد والتعاون
مصادر الميزة التنافسية	الكتل الاقتصادية	التجديد , الجودة (النوعية والتكلفة)
المصادر الرئيسية للإنتاج	الآلات والمكائن	الرقمية
موجهات النمو	مدخلات العوامل (العمل , راس المال)	الابتكار , الاختراع والمعرفة

المصدر : محمد عبد العال صالح, منظمة الخليج للاستشارات الصناعية , موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد , ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر السنوي للجمعية الاقتصادية العمانية , مسقط ,2-10/3/ 2005 , ص4

تاسعاً: مؤشرات الاقتصاد الرقمي

قبل البدء بمؤشرات الاقتصاد الرقمي لابد من توضيح ما هي مؤشرات الاقتصاد المعرفي التي تحتوي في داخلها على مؤشرات رقمية تخص الاقتصاد الرقمي من اجل ازالة الغموض والتشابك فيما يخص كل اقتصاد ومؤشراته فمن المعروف ان الاقتصاد المعرفي لأية دولة يستند وفق منهجية طريقة تقييم المعرفة (KAM) العالمي (Knowledge Assessment Methodology) الى سبعة محاور رئيسة ولكل محور تفرعاته:[1]

(1) محور الاداء الاقتصادي .

(2) محور النظام الاقتصادي .

(3) محور ادارة الحكم .

(4) محور التعليم .

(5) محور المرأة .

(6) محور بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

(7) محور الابتكار .

إن المحاور الخمسة الاولى تخص الاقتصاد المعرفي لكنها لا ترتبط بالأثر الرقمي الا كنشاط من النشاطات الاقتصادية وان مؤشرات الاقتصاد الرقمي تشكل نسبة (15%) من مؤشرات الاقتصاد المعرفي وفيما يأتي اهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي:

1- مؤشر البنية الأساس للاتصالات وتقنية المعلومات

يعرف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بانها ((مجموعة من الانشطة تسهل من خلال الوسائل الالكترونية تجهيز المعلومات وارسالها وعرضها)) وهذه التكنولوجيا مهمة في تنظيم اساليب العمل واعادة هيكلتها لكن وجود بعض الحواجز مثل الامية العامة وامية الحاسوب تعيق تنفيذ ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يدل على عدم التوازن في نشر التكنولوجيا وبالتالي الاخفاق في المشاركة العالم الرقمي الجديد .[2]

---

[1] عبد القادر الفنتوخ , اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي: ماذا تقول المُؤشرات 2014,ص1 http://www.fantookh.com

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , الاسكوا , الامم المتحدة , نيويورك , 2003 ,ص49.

وان المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات وحسب الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) تم تصنيفها وفق دليل الجاهزية للربط الشبكي وهو مؤشر مركب و□ع خلال 2003 كما في الجدول (2) :

جدول (2) دليل الجاهزية للربط الشبكي حسب الامم المتحدة (الاونكتاد)

الدليل	المؤشرات	المصادر
التوصيل	(1) عدد مضيفي الانترنت لكل فرد (2) عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد (3)عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل فرد (4) عدد مشتركي الهاتف النقال لكل فرد	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
النفاذ	(1) عدد مستخدمي الانترنت لكل فرد (2) الامية (النسبة المئوية للسكان) (3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (4) كلفة المخابرة المحلية	- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية - الشعبة الاحصائية للأمم المتحدة - البنك الدولي
السياسة	(1) وجود بدالة انترنت (2) التنافس في الاتصالات المحلية (3) التنافس في الخطوط المحلية (4) التنافس في خدمة الانترنت	- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
الاستخدام حركة الاتصالات	(1)الحركة الدولية الداخلية (2) حركة الاتصالات الدولية الخارجية	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

الاسكوا: مؤشرات العلم والتكنولوجيا في المجتمع المبني على المعرفة , الامم المتحدة ,نيويورك , 2003 ,ص49.

يبين الجدول (2) تفاصيل المؤشرات التي و□عتها الاونكتاد وهذه المؤشرات هي مجموعة فرعية مثل مؤشر التوصيل ومؤشر النفاذ اما مؤشر السياسة يتوقف على دليل الاستخدام للبيانات الداخلة والخارجة معاً وعلى حركة الهاتف لكن بالرغم من ذلك يبقى الافتقار الى البيانات الدقيقة خاصة ما يخص حركة الانترنت, لذا تم الاعتماد على بيانات حركة الهاتف بالرغم من انها لا تكفي لتمثيل دليل الاستخدام وبسبب اوجه القصور هذه قام الاونكتاد باستبعاد دليل الاستخدام من الدراسة عن التوصيل , وقد عرف بعض من هذه المؤشرات الرقمية وفقاً للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا عام 2006 ومنها الاتي .

أ- مؤشر عدد خطوط الهاتف الرئيسة (الثابتة) لكل فرد

يشير الخط الثابت عادة الى التواصل المجتمعي من خلال استخدام سلك نحاسي يربط الجهاز الطرفي بالشبكة العمومية التي تكون مرتبطة بالبدالة لكن هذا التعريف غير دقيق بسبب ان بعض الدول تقدم خدمات الهاتف عن طريق الكابلات المحورية بالإ□افة الى ظهور الشبكة الرقمية المتكاملة ISDN (Integrated Service Of Digital Network) التي بدلت مفهوم الخطوط الثابتة بشكل جذري , وقد عملت الكثير من الدول على تطوير بنيتها التحتية للاتصالات لان شبكة الاتصالات تعتبر بوابة الدخول لعصر المعلومات , فعلى مستوى الدول العربية تتجه اسواق الهاتف الثابت الى تزايد المنافسة وان كان هذه المنافسة لا تضاهي التنافس في اسواق الهاتف النقال والانترنت وتبقى نسبة انتشار الهاتف في البلدان العربية متدنية وتسجل تراجع منذ عام 2008 فقد بلغت (10%) في اواخر عام 2011 أي انها اصبحت ادنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ (17,3%) , وهذا الانخفاض يتماشى مع الانخفاض في الاتجاه العالمي .[1]

والجدول (3) يبين انتشار خطوط الهاتف الثابت للدول العربية من 2003-2011 اذ يو□ح انخفاض اعداد مشتركي خطوط الهاتف الثابت لكافة الدول العربية خاصة بعد 2003 ويزداد الانخفاض حتى السنوات الاخيرة 2010-2011 فنلاحظ ان دول الخليج العربي التي تتمتع بمستوى اقتصادي افضل من الدول العربية الاخرى ولكن نلاحظ ايضاً تراجع عدد خطوط الهواتف الثابتة للدول الاخرى وهذا يدل على ان التكنولوجيا غزت الدول الفقيرة والغنية على حداً سواء مع وجود التفاوت الاقتصادي والسبب هو اعتماد التقنيات الرقمية وتحول نمط القطاعات التقليدية الى القطاع الالكتروني مثل السياحة الالكترونية والحكومة الالكترونية والتعليم الالكتروني من قبل الدول التي تتبنى الاقتصاد الرقمي كذلك زيادة استخدام الهواتف النقالة التي اخذت تحل محل الهواتف الثابتة بشكل كبير أ□ف

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربية, الامم المتحدة , العدد(19) ,2011, ص38.

الى ذلك توافر برامج الاتصال المجانية عبر الانترنت سواء من خلال استخدام الحواسيب الشخصية او الهواتف النقالة وهذا يشير الى تحول العالم الى المجتمع الرقمي مما جعل الاعتماد على الهواتف الثابتة قليل قياسا بالمدة الما□ية قبل 2003 .

جدول (3) عدد خطوط الهاتف الثابت لكل (100) من السكان في دول الاسكوا

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	28,7	28,5	26,7	23,9	22	20,9	20,3	18,1	20,9
مصر	12,1	13,1	14,1	14,4	14,6	15,1	12,9	11,9	10,6
العراق	4,6	3,9	4,1	4,4	4,7	3,6	3,6	5,1	5,5
الاردن	12,2	12,2	11,8	11,2	9,9	8,9	8,3	7,8	7,4
الكويت	22,9	22,7	22,3	22	21,6	21,2	20,9	20,7	–
لبنان	17,8	15,8	15,7	16,6	16,9	18	19,2	21	21,1
عُمان	10,1	10,2	10,9	10,8	11,5	11,6	11,1	10,2	10,1
فلسطين	7,1	7,8	9,5	8,9	9,4	9,3	9,4	–	–
قطر	18,2	26,7	25	23,3	20,1	19	18	16,9	16,4
السعودية	15,7	15,9	16	15,9	15,7	15,7	15,6	15,2	16,5
السودان	2,6	2,7	1,5	1,3	0,9	0,9	0,9	0,9	1,1
سوريا	13,8	14,8	15,7	17,1	17,9	18,4	19,3	19,9	20,9
الامارات	33,4	32,5	30,4	28,1	25,6	25,7	22,8	19,7	23,1
اليمن	3,6	4	4,4	4,5	4,7	4,2	4,3	4,3	4,3

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , المجموعة الاحصائية للمنطقة العربية , العدد(32) , الامم المتحدة , نيويورك , 2012,ص277.

ب- مؤشر عدد المشتركين بالهاتف المحمول (النقال)

يشير مفهوم مشتركي الهاتف المحمول (الخلوي) لكل (100) فرد الى مستخدمي الهواتف المحمولة والمشتركين بخدمة آلية عامة للهاتف وتستخدم التقنية الخلوية التي توفر النفاذ الى الشبكة العامة وقد يفوق عدد مشتركي الهاتف المحمول لكل (100) فرد من السكان , الـ (100%) في بعض المجتمعات ويعود ذلك الى عوامل كثيرة منها منح بعض الدول هواتف للسيارات وعدم تفعيل الخطوط المسبقة الدفع , وينبغي ان تشمل الاحصاءات المتعلقة بمستخدمي الهواتف المحمولة الاشتراكات المسبقة الدفع او اللاحقة مع التمييز بينهما , وعلى تقديم الخدمات فقد قامت اسواق خدمات الهاتف النقال لمختلف الدول الرائدة في هذا المجال في التنافس فيما بينها من اجل تقديم افضل الخدمات في المنطقة العربية وقد حققت معدل نمو تبلغ نسبته (82%) تقريباً بين عامي 2007-2011 وهو بذلك يكون قد تجاوز معدل النمو العالمي الذي سجل نسبة مقدارها (70%) خلال نفس المدة , والنقطة المثيرة للانتباه هو تزايد اعداد مزودي الخدمات الاقليمين المستثمرين في البلدان العربية وهذا يؤدي الى تعزيز فرص تحقيق التكامل الاقليمي , وعند المقارنة من خلال متوسط انتشار الهاتف النقال في عدة بلدان من العالم يتضح من خلال النتائج ان متوسط الدول العربية البالغ (99%) يتفوق على المتوسط العالمي الذي مقداره (86%) ومتوسط الدول النامية (78%) وعلى النقيض من ذلك نرى ان بعض دول مجلس التعاون الخليجي تسجل أعلى نسبة انتشار في العالم والدول هي عُمان والكويت والمملكة العربية السعودية في حين يفوق متوسط البلدان العربية المتوسط العالمي يكون من المتوقع ان ينمو ويتطور هذا القطاع مع تحول بلدان مثل الامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ولبنان من الاحتكار الثنائي لقطاع خدمات الهاتف النقال الى المنافسة.[1]

الجدول (4) يو□ح عدد مشتركي الهواتف النقالة للفترة من 2003-2011 للدول العربية وعندما نتتبع الجدول نلاحظ بالفعل تزايد اعداد المشتركين بالهواتف النقالة على حدٍ سواء باختلاف اعداد المشتركين من دولة الى أخرى بسبب تقدمها اقتصادياً او جاهزية هذه الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جاهزية الشبكة) , ونلاحظ من خلال الجدول ان اغلب الاعداد تتجاوز المئة بالرغم من ان المؤشر يشير الى عدد مشتركي الهاتف الثابت لكل (100) شخص وهذا يشير الى ان بعض الافراد يمتلكون اكثر من جهاز نقال لذا تكون اعداد فوق (100) , كذلك نرى ان اليمن اقل الدول في اعداد مشتركة الهاتف النقال اذ بلغ عدد المشتركين في 2003 بما يقارب (3,5) مليون وهي اعلى بالمقارنة مع العراق والسودان لنفس الفترة وفي 2011 نجد ان العراق والسودان اعلى بالمقارنة مع

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , مصدر سابق , ص39.

اليمن اذ بلغ عدد المشتركين في العراق عام 2011 (78,1) وفي السودان بلغت (56,3) اما بقية الدول وخاصة دول الخليج فنرى اعداد المشتركين بتزايد مستمر.

جدول (4) عدد مشتركي الهاتف النقال لكل (100) من السكان في دول الاسكوا

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	68,5	96,7	105,8	111,8	120,6	136,9	119,9	124,4	128
مصر	8,1	10,5	18,4	23,8	39,1	52,7	69,4	87,1	101,1
العراق	0,3	2,2	5,6	33,2	48,4	58,8	64,2	75,8	78,1
الاردن	26	31,2	58,7	79	84,2	90,8	99,8	107	118,2
الكويت	66,8	91,3	100,6	107,6	113,3	114,1	146,5	160,8	–
لبنان	20,2	22,1	24,5	27	30,5	34,2	57	68	78,6
عُمان	25,4	33,9	54,9	73	97,6	122,1	146,4	165,5	169
فلسطين	7,7	12,5	16	22,6	27,4	34,3	45,8	–	–
قطر	57,6	68,6	87,3	94	107,3	102,4	122	132,4	123,1
السعودية	32,4	39,5	58,9	79,4	111,4	137,6	167,3	187,9	191,2
السودان	1,4	2,8	4,8	11,9	20,4	29	36,1	40,5	56,3
سوريا	6,8	13	16	24,7	32,3	35,8	49,8	57,3	63,2
الامارات	87,4	100,7	111,4	118,4	143	150,8	153,8	145,4	148,6
اليمن	3,5	7,4	11	14	19,8	28,5	35,6	46,1	47

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , المجموعة الاحصائية للمنظمة العربية , العدد (32) الامم المتحدة , نيويورك , 2012, ص278.

ج- مؤشر عدد الحواسيب الشخصية

بالرغم من اهمية الموضوع الا ان عدد قليل من الدول تنشر بيانات موثوقة عن عدد الحواسيب الشخصية لديها بعكس اجهزة الهاتف الموجودة في المساكن او الفنادق فان جميع البيانات عن الحواسيب الشخصية يشمل مسحاً لكل مكان موجود فيه كالمدرسة والبيت والعمل.....إلخ إذ ان معظم التقديرات الخاصة بالحواسيب مأخوذة من بيانات الشحن (عدد الحواسيب المباعة سنوياً) في بلد معين وبالإمكان ضرب بيانات الشحن السنوية بمعدل فترة حياة الحاسوب قبل الاستبدال للحصول على تقدير لعدد الحواسيب الشخصية وحياة الحاسوب تعتمد على عدد من العوامل منها الاستهلاك بسبب الاستخدام او الاهمال وتختلف معدلات الاستبدال بين الدول النامية والمتقدمة لان الحاسوب في الدول النامية يبقى لمدة اطول, لذلك ليس هناك طريقة لتحديد معدل استبدال الحواسيب وكقاعدة عامة يتم التغيير من (3-5) سنوات.[1]

الجدول (5) يشير الى مؤشر عدد الحواسيب الشخصية لكل (100) فرد ولعينة من الدول العربية للمدة من 2000-2005 فقط لعدم توفر بيانات حديثة في هذا المؤشر , لكن عند التتبع للجدول نرى تزايد اعداد مستخدمي الحواسيب وهذا يدل على التطور العلمي والتكنولوجي وتغير نمط الحياة للأفراد اجتماعياً واقتصادياً ومعرفياً لذا اصبح استخدام الحاسوب ضرورة ملحه بالنسبة للأفراد في ظل العالم الرقمي.

جدول (5) عدد الحواسيب الشخصية لعدد من الدول العربية

الدولة	عدد الحواسيب المستخدمة لكل (100) فرد للسنوات من 2000- 2005					
	2000	2001	2002	2003	2004	2005
السعودية	6,28	8,35	13,67	22,38	34,01	34,49
الكويت	11,42	11,96	12,06	16,10	17,63	22,33
الامارات	12,46	12,04	11,99	11,14	10,35	18,91
قطر	15,57	15,66	16,38	17,13	17,88	17,10
البحرين	14,90	15,37	15,92	16,42	16,88	16,64
عمان	3,15	3,43	3,74	4,53	4,88	4,60

المصدر: مجلة الاقتصادي الخليجي العدد (24) لسنة 2013

د- مؤشر عدد مستخدمي الانترنت

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة , 2014 متاح على الموقع www. ar.wikipedia.org

منذ الايام الاولى لاستخدام الانترنت كانت هناك تقديرات لعدد المستخدمين وتتواجد هذه المعلومة الاحصائية في مكان اخر لمجموعة المؤشرات الرئيسية التي تعتمد بدورها على بيانات تعدادات او مسوحات تقديرية ويشار الى المشتركين في خدمة الانترنت هم الذين يدفعون للنفاذ الى الانترنت وهو مؤشر اكثر دقة للنفاذ من المستخدمين وان الاشتراك يشير الى كثافة معينة للاستخدام لأنه من غير المحتمل ان يدفع شخص للنفاذ الى الانترنت الا اذا كان يستخدمه بانتظام ويجب ملاحظة ان عدد المشتركين يقيس كل الذين يدفعون لغرض استخدام الانترنت حتى الانترنت المقدم مجاناً.[1]

يو ح الجدول (6) عدد مستخدمي الانترنت اذ نلاحظ ارتفاع عدد المستخدمين وهذا يأتي مترافقاً مع تزايد مستخدمي الحواسيب الشخصية , ويدل هذا الامر على تطور البلدان ونموها الاقتصادي وقدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الاقتصاد الرقمي , كذلك مدى تغلغل استخدام الانترنت في حياة الفرد سواء للأغراض العلمية والمعرفية او للمعاملات التجارية او لأغراض الترفيه ولا يقتصر استخدام الانترنت على الافراد فقط بل يستخدم ايضا من قبل المؤسسات التجارية والحكومة في اتمام المعاملات التجارية والخدمية للمواطن لذا فقد اصبح عمل الكثير من الدول يتم الكترونياً (الصحة الالكترونية , الحكومة الالكترونية , الصيرفة الالكترونية ..الخ).

جدول (6) عدد مستخدمي الانترنت لكل (100) فرد من السكان

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , الاسكوا , المؤشرات الاساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .2010 ,ص6-7.

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	21,6	21,5	21,3	28,2	32,9	52	53	55	77
مصر	4	5,2	11,7	12,6	16,1	18	24,3	26,7	35,6
العراق	0,6	0,9	0,9	1	1,9	3,7	4,5	5,6	5
الاردن	8,5	11,7	12,9	13,9	20	23	26	38	34,9
الكويت	22,4	22,9	25,9	28,8	31,6	34,3	36,9	38,3	74,2
لبنان	8	9	10,1	15	18,7	22,5	23,7	31	52
عُمان	7,3	6,8	6,7	8,3	16,7	20	51,5	62,6	68
فلسطين	4,1	4,4	16	18,4	21,2	24,4	32,2	37,4	55
قطر	19,2	20,7	24,7	29	37	38	43	69	86,2
السعودية	8	10,2	12,7	19,5	30	36	38	41	47,5
السودان	0,5	0,8	1,3	8,1	8,7	10,2	–	8	19
السورية	3,4	4,3	5,6	7,8	16,6	6,5	13,8	20,7	22,5
الامارات	29,5	30,1	40	52	61	72	75	78	70
اليمن	0,6	0,9	1	1,2	5	6,9	10	10,9	14,9

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , المجموعة الاحصائية للمنطقة العربية , العدد (32) , الامم المتحدة , نيويورك , 2012, ص280.

2- مؤشرات العلم والتكنولوجيا

أ- البحث والتطوير

من المسلم به ان شبكات البحث والتطوير تمثل ادوات مهمة في تعزيز بناء القدرات للعلم والتكنولوجيا وبالتالي فهي توفر منافع عديدة على الصعيد الاقليمي والوطني والمؤسسي ويمكن ان يؤمن البحث والتطوير للمؤسسات الجديدة تراكم راس المال البشري القائم على المعرفة وبنفس الوقت فان المؤسسات ستحفز شبكات البحث والتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عليه تعرف شبكات البحث والتطوير بأنها ترتيبات مشتركة تعتمدها قوى فاعلة متنوعة بما في ذلك الباحثون الافراد ومراكز البحث ومجموعات البحث الاكاديمي والشركات وتسعى كل هذه القوى الفاعلة الى تحقيق اهداف مشتركة بصفة عامة وتستخدم احياناً موارد مشتركة وتعمل على جدول اعمال متفق عليه ويضم اهداف محددة جيداً, وقد ادى التقدم الذي تحقق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى ادخال الديناميكية والحيوية في نمو وتطور الشبكات وخفض الكلفة والوقت اللازم لتبادل ونقل المعلومات , وان الانفاق على العلم والمعرفة من اجل امتلاك التكنولوجيا يشكل ظاهرة علمية مهمة من اجل جذب المستثمرين وتمويل اختراعاتهم ونقلها الى مرحلة الانتاج التجاري ونرى المعرفة اليوم مشتتة بين الدول وتبقى الدول المتقدمة تسعى إلى احتكار التكنولوجيا لذلك انشأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO (World Intellectual Property Organization) بينما نرى الدول العربية لا تشجع على الابداع والمعرفة الا بنسبة □ئيلة فأصبحت طاردة للعلماء الذين ساهوا في النهضة الغربية الحديثة لذا فهذه العقول وجدت من يرعاها ويمول بحوثها العلمية, لكن نرى في النفس الوقت ايضاً بعض دول قارة اسيا تتحول الى المحور العالمي الجديد للإنجاز في العلوم والتكنولوجيا الحديثة متحدية الولايات المتحدة الامريكية واوربا وبحسب ما جاء في تقرير العلوم والتكنولوجيا والصناعة لعام 2006 ان الصين انفقت ما يقارب (136) مليار يورو على البحث والتطوير واليابان انفقت ما مقدار (130) مليار يورو لكن الولايات المتحدة ظلت على راس دول العالم في الاستثمار في مجال البحث والتطوير فقد انفقت ما يقارب (330) مليار يورو كما في الجدول (7).[1]

جدول (7) قائمة الدول حسب الانفاق على البحث والتطوير 2011

[1] عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب , أثر التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات على النمو الاقتصادي , 2014, ص9.

الدولة	الانفاق على البحث والتطوير(مليار دولار)
الولايات المتحدة	405,3
الصين	153,7
اليابان	144,1
المانيا	69,5
كوريا الجنوبية	44,8
فرنسا	42,2
المملكة المتحدة	38,4
الهند	36,1
روسيا	23,1
فنلندا	6,3
سنغافورة	6,3
ماليزيا	2,6

المصدر: عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب ,اثر التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات على النمو الاقتصادي ,2014 , ص10.

من الجدول (7) يمكن ملاحظة ان الانفاق على البحث والتطوير في الولايات المتحدة الامريكي يشكل ما مقداره (405,3) مليار دولار وهو ما ساهم في تطور نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومن المعروف ان الاقتصاد الامريكي حقق فترة نمو خلال العصر الحديث امتدت منذ التسعينيات بمعدل نمو بلغ حوالي (3,9%) في كل من عامي 1998- 1999 محافظاً خلال هذه المدة على معدلات تضخم منخفضة مع تزايد فرص العمل وتراجع معدلات البطالة , التي بلغت ادنى مستوياتها فالاقتصاد الامريكي يشكل اكبر اقتصاد في العالم , وان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل المحرك الاساسي للاقتصاد الامريكي الجديد حيث اصبح يشكل اكبر اقتصاد رقمي تحكمه

الاتصالات وقطاع الانترنت والتجارة الالكترونية كما يتمتع الاقتصاد الجديد بالمرونة الكافية التي تتسم بها الاسواق المالية والمناخ المشجع لروح المبادرة والابتكار والابداع.[1]

اما الصين فما تنفقه على البحث والتطوير يشكل ما مقدار (153,7) مليار دولار وهي تأتي بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحد الامريكية حيث كان من المتوقع ان تحل اليابان بالمركز الثاني نظرا لما يتمتع به البلد من تقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكن اجمالاً لو قمنا بمقارنة ما ينفق على البحث والتطوير في الدول المتقدمة مقارنة بالدول العربية نرى ان هناك فجوة كبيرة جداً فالإمارات تنفق ما مقداره (0,47%) اما مصر فتنفق على البحث والتطوير بنسبة (0,23%), اما الكويت فتنفق بمقدار (0,09%), والعراق (0,06%) فقد كشف تقرير اليونسكو للعلوم عام 2010 ان الدول العربية هي في مؤخرة دول العالم في الانفاق على البحث والتطوير واشار التقرير انه على الرغم من الثروة التي تتمتع بها الدول العربية لكن هذه البلدان تبقى تفتقر الى قاعدة متينة في مجال العلوم والتكنولوجيا وان مستوى الانفاق على البحث والتطوير متدني منذ اربعة عقود وهو لا يزال دون المتوسط عن المستوى العالمي وانه يتراوح ما بين (0,1%-1,0%) من الناتج المحلي الاجمالي لأغراض البحث والتطوير بينما تخصص البلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حوالي (2,2%) من الناتج المحلي الاجمالي وكشف التقرير ايضاً ان المملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة الخامسة في العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي للفرد مع ذلك لا تزال المملكة تقع في المرتبة ما قبل الاخيرة من حيث الانفاق على البحث والتطوير, والجدول (8) يو ح ترتيب الدول العربية من الترتيب العالمي على مؤشر الابتكار ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام 2011 .[2]

فمن خلال الجدول (8) نجد ان قطر تحتل المرتبة (44) عالمياً وفق هذا المؤشر تليها الامارات ويشير هذا المؤشر الى زيادة الانفاق على البحث والتطوير والاهتمام بالجانب التكنولوجي , اذ و عت هذه المؤشرات وفق منهجية تقييم المعرفة (KAM) .

[1] عماري عمار واخرون , الاقتصاد الجديد : المخاطر والمشاكل , مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسّيير, العدد (5) , 2005 , ص50 متاح على الموقع http://www.univ-ecosetif.com.

[2] تقرير اليونسكو للعلوم 2010 :الدول العربية الاقل انفاقاً على البحث العلمي في العالم , 2014 ,ص1. http://www.arab.eng.org/vb/showthread.php.

جدول (8) ترتيب مجموعة من الدول العربية وفق مؤشر الابتكار ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2011

الترتيب	الدولة	مؤشر الابتكار	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
44	قطر	6,4	8,06
45	الامارات	6,69	8,59
49	البحرين	4,29	7,3
52	الكويت	4,98	6,96
66	عمان	4,94	4,9
68	السعودية	3,97	6,43

المصدر: منهجية تقييم المعرفة KAM 2011 من البنك الدولي متاح على الموقع http://www.albankaldawli.org

ب- براءات الاختراع

هو حق امتياز خاص يمنح بشكل رسمي لمخترع في فترة زمنية محددة مقابل سماحه للعامة بالاطلاع على الاختراع, وبشكل عام فإن الحق الذي يُمنح لصاحب الاختراع هو منع الآخرين من صناعة أو استخدام أو بيع أو عرض ذلك الاختراع دون الحصول على موافقة من صاحب براءة الاختراع.[1]

ومن الملاحظ انه في البلدان المرتفعة الدخل يتقلص العمر الافترا□ي للمنتجات التكنولوجية المتقدمة مما يرغم الشركات على استحداث منتجات متميزة وبوتيرة اسرع مما كان ويتجلى هذا الواقع في ظهور انواع جديدة من السلع التكنولوجية مثل (الحواسيب , البرمجيات , العاب الفيديو , الهواتف النقالة) ويعود الجزء الاكبر من السبب في هذه الظاهرة على عاتق شركات التكنولوجيا المتقدمة نفسها لأنها تتعمد خلق احتياجات جديدة لدى المستهلك عن طريق انتاج اشكال جديدة ومتنوعة واكثر

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة , براءة الاختراع ,2014 ,ص1. http://www.ar.wikipedia.org/wiki

تطور من منتجاتها كل ستة أشهر تقريباً , وتعد هذه الستراتيجية ايضاً وسيلة لاستباق المنافسين فيما بينهم اينما كانوا نتيجة لذلك فان براءات الاختراع سابقاً كانت تمتد فترة صلاحيتها الى سنوات عديدة وهي تكون اقرب الى السلع المعمرة اما الان فهي لم تعد تصلح ألا لمدة قصيرة من الزمن بسبب عامل المنافسة للحصول على زبائن وتحقيق اموال طائلة وتتطلب عملية صنع المنتجات الجديدة وتسجيل براءات الاختراع الجديدة ستة اشهر تقريباً من العمل والاستثمارات مما يرغم الشركات على ابتكار منتجات جديدة بدون توقف ولكن اصبحت الشركات تجد صعوبة اليوم في المحافظة على هذا النمو بسبب الازمات ووجود منافسة عالية لها , والجدول التالي يو□ح براءات الاختراع المسجلة في المكتب الامريكي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية للدول العربية ومن الوا□ح تدني مستوى الثقافة التي تشجع الافراد على الابتكار والسعي لزيادة البحث والتطوير وهذا الامر وا□ح من خلال تذبذب وانخفاض مستوى براءات الاختراع للكثير من الدول لكن المملكة العربية السعودية كانت سباقة في هذا المجال اذ سجلت (237) براءة اختراع منحت لها في 2013 , وقد جاءت الكويت في المركز الثاني بفارق كبير عن المملكة اذ منحت (84) براءة اختراع في 2013 وبعدها احتلت مصر المرتبة الثالثة برصيد (34) ايضاً خلال نفس العام اما باقي الدول فهي في حالة تدهور وانخفاض في هذا المجال.[1]

[1] تقرير اليونسكو عن العلوم لعام 2014 (الوضع الحالي للعلوم في مختلف انحاء العالم – الموجز التنفيذي), منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة , 2014 , ص18. متاح على الموقع http://www.unsco.org/science/psd

جدول (9) براءات الاختراع في الدول العربية للمدة من 2003-2013

الدولة	قبل 003	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السعودية	189	19	15	18	19	20	30	22	58	61	170	237
الكويت	61	7	4	3	7	6	15	15	14	24	32	84
مصر	78	6	4	7	4	12	2	3	16	21	25	34
الامارات	30	2	2	3	8	2	9	9	7	10	20	18
لبنان	55	5	1	1	2	4	2	3	4	9	8	7
المغرب	59	1	1	1	3	1	4	1	1	3	2	1
تونس	17	0	1	1	2	0	2	0	2	3	5	4
الاردن	16	1	1	0	1	2	0	1	0	5	3	6
سورية	15	0	1	0	3	1	0	0	0	1	1	0
قطر	1	0	0	0	2	0	1	2	0	1	4	7
عمان	1	0	0	1	0	0	5	1	1	3	3	3
الجزائر	11	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0
البحرين	4	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	2
السودان	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
ليبيا	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
اليمن	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط , التحول الى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية , تقرير يرصد المعرفة في المملكة العربية السعودية , 2014 , ص(92)

ج- المنشورات العلمية (مقالات, مجلات علمية وتقنية):

ان مؤشر المنشورات العلمية مهم وحيوي ايضاً كما في بقية المؤشرات الاخرى فمن خلال البيانات والاحصاءات التي تنشر عن اعداد المنشورات العلمية وعدد الباحثين لكل الدول من قبل المنظمات الدولية تعطي صورة وا□حة عن قدرة كل بلد المعرفية والتكنولوجية ومدى التطور الاقتصادي له وكذلك تعكس مدى استقرار الدولة واحتضانها للعلم والعلماء.[1]

ويعد هذا المؤشر حلقة مكمله لمؤشر الانفاق على البحث والتطوير ومؤشر عدد الباحثين في مجال البحث والتطوير وايضاً تبوء هذا المؤشر دوراً حيوياً في تأثيره على الجانب الاجتماعي والسياسي فضلاً عن الجانب الاقتصادي حيث يساهم اجتماعياً في نشر العلم والمعرفة وتقليص الامية والجهل في المجتمع وسيادة روح التنافس العلمي داخل شرائح المجتمع ولمختلف العلوم , وبالتأكيد يبقى هناك تفاوت في هذا الجانب ما بين الدول المتقدمة والدول الاخذة بالنمو (النمور الاسيوية) والدول النامية فالجانب السياسي والاقتصادي بالإ□افة الى الحروب والكوارث الطبيعية كان لها دور سلبي على الدول النامية مقارنة بالدول التي تشهد استقرار امني وسياسي واقتصادي مما يحفزها على النمو والتطور والجدول (10) يو□ح اعداد مجموعة مختارة من الدول لعدد المقالات والمجلات العلمية ولعدد من السنوات 2005-2011 فنلاحظ ان مصر من اكثر الدول التي تهتم بنشر المقالات والمجلات العلمية اذ بلغ في 2005 عدد المقالات (1,658) وفي 2011 بلغت عدد المقالات (2,515) , وبعدها تأتي السعودية وبقية الدول لكن اقل الدول كانت اليمن اذ بلغ عدد المقالات والمجلات العلمية المنشورة في 2005 (8) مقالة وفي 2011 بلغت (33) مقالة, لكن اجمالاً فإن ذلك يدل على تزايد اعداد المثقفين والعلماء الباحثين في مجال العلم والمعرفة للدول العربية على الرغم من هجرة الكثير من العلماء والكفاءات بسبب الظروف الاقتصادية او السياسية.

جدول (10) مؤشر المقالات والمجلات العلمية 2005-2011

[1] ويكيبديا الموسوعة الحرة , 2014

الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاردن	275	285	344	412	383	378	342
الامارات	229	230	214	256	265	276	324
البحرين	33	41	48	43	36	42	40
الجزائر	350	413	481	537	607	598	599
سوريا	77	62	80	67	72	101	110
اليمن	8	24	18	13	25	21	33
العراق	39	67	73	68	70	68	96
الكويت	234	257	242	240	214	192	202
المغرب	443	400	379	413	391	350	386
السعودية	576	558	589	621	710	1,003	1,491
مصر	1,658	1,786	1,934	2,019	2,247	2,431	2,515

المصدر : البنك الدولي, بيانات 2014 , متاح على الموقع
http://www.data.albankaldawli.org

د- مؤشر ميزان المدفوعات التكنولوجية

ميزان المدفوعات هو اجراء لعمليات نقل دولية غير مدمجة , ومن خلال هذا الميزان يمكن تقييد جميع المبالغ التي تخص الملكية الفكرية فهو يتضمن بيع وشراء السلع غير المنظورة مثل حقوق الملكية الفكرية والتراخيص وكذلك المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا مثل الخدمات الادارية التي تقدم من دولة لأخرى .[1]

وان هذا المؤشر يحتوي على اربعة أسس رئيسة وهي:[2]

(أ) عمليات نقل التكنولوجيا مثل براءات الاختراع والتراخيص ونقل الدراية.

[1] مرال توتليان , مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المراءة من تطورها , المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ,2006 , ص 25.
[2] الاسكوا , مصدر سابق , ص23

(ب) عمليات نقل الرسومات تشمل (التراخيص والامتيازات الممنوحة والماركات العالمية .

(ج) الخدمات التقنية التي تقدم على هيئة دراسات تقنية وفنية ودراسات هندسية .

(د) الابحاث والتنمية ذات الطابع الصناعي.

على هذا الاساس فإن ميزان المدفوعات الذي تم تصنيفه حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) يتكون من مجموعتين من العوامل الاولى هي العوامل المطلوب احتسابها مثل (حقوق الاختراع والدراية التي لا تغطيها براءات الاختراع والعلامات التجارية) اما المجموعة والثانية هي العوامل التي لا يطلب احتسابها مثل الاستشارات المالية والتجارية والقانونية التي تقدم من قبل كوادر متخصصة مثال ذلك (الافلام والتسجيلات الصوتية حقوق الدعاية والتامين وتصميم البرامج التي تعد لأغراض خاصة).

3- مؤشرات الجاهزية التكنولوجية Readiness Component Index

هو المؤشر الذي يقيس مدى قدرة الافراد والمؤسسات والحكومة على استخدام وتحسين الامكانات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويعتمد هذا المؤشر على ثلاث مؤشرات فرعية هي :[1]

أ- مؤشر جاهزية الافراد Individual Readiness Sub Index

وهو المؤشر الذي يقيس مدى جاهزية الافراد للاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على تطويرها .

ب- مؤشر جاهزية مؤسسات الاعمال Business Readiness Sub Index

هذا المؤشر يقيس قدرة مؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للإفادة من التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ج- مؤشر جاهزية الحكومة Government Readiness Sub Index

[1] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات , ملخص حول تقرير التنافسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعام 2008-2009 , الاردن , ص3.

يعتمد هذا المؤشر على جاهزية الحكومة في تقديم خدماتها من خلال استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسعي لتطوير اعمالها من خلال تطوير هذه التطبيقات وتنويعها .

4- مؤشرات الموارد البشرية

أ- التعليم والتدريب: يسمح هذا المؤشر بتقييم المعارف والمهارات المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم وهذا المؤشر يسمح بتقييم المخزون والاستثمار في رأس المال البشري وهي تتكون :[1]

(1) مخزون راس المال البشري : في اطار هذا المؤشر طورت ثلاث مقاربات لتقدير مخزون رأس المال البشري الاولى ترتكز على مستوى تدريب السكان والثانية قياس مهارات الراشدين والثالثة تحديد الفروقات التي تميز عائدات الراشدين وهي مرتبطة بخصائص فردية .

(2) الاستثمار في رأس المال البشري : يتم تقييم الاستثمار في رأس المال البشري من خلال مورد المال والوقت وهذان الموردان يستثمران من قبل الافراد والمؤسسات والاعمال وتتمثل بالإجراءات المالية للاستثمار وهي تعتمد على :

(أ) النفقات الاجمالية للتعليم وفقاً لنسبتها المئوية من الناتج المحلي الاجمالي إلى الجهد الاجمالي (عام , خاص) المبذول في التعليم لبلد ما .

(ب) نفقات عامة للراشدين وهذه النفقات تشمل الاشخاص ذوي الوظائف والعاطلين عن العمل وبعض المجاميع المهمشة في سوق العمل (المعوقين) .

(ج) نفقات التدريب المهني المخصصة من قبل الشركات.

(3) الاستثمار بالوقت في رأس المال البشري .

المبحث الثاني : قطاعات الاقتصاد الرقمي

[1] مرال توتليان , مصدر سابق , ص 28-30 .

اولاً : قطاع التجارة الالكترونية

تعد التجارة الالكترونية احدى نتاجات الاقتصاد الرقمي ,ومن السمات البارزة له فضلاً عن بقية الاعمال الالكترونية الاخرى مثل (التعليم الالكتروني , الحكومة الالكترونية , التسويق الالكتروني ....الخ) وقد ساعدت مجموعة من المتغيرات في نهوض وتطور التجارة الالكترونية مثل العولمة والتحرر والانفتاح وعمليات الخصخصة وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, لهذا السبب تم التركيز بصورة خاصة على التجارة الالكترونية كونها تعتمد على نظام معلوماتي ونظام الكتروني وهذان النظامان يشكلان الركيزة الاساسية للاقتصاد الرقمي من خلال وسائله المعتمدة مثل الفاكس والبريد الالكتروني وشبكة الانترنت لان التجارة الالكترونية ساهمت في تحويل شكل السوق من السوق المحلي الى السوق العالمي المفتوح المواكبة للتطورات التي رافقت التجارة من الاقتصاد الجديد الذي ساهم في إزالة العقبات الجغرافية ما بين البلدان.

1- نشأة قطاع التجارة الالكترونية

في عام 1970 ظهر اول تطبيق لمفهوم التجارة الالكترونية فقد تم التحويل النقدي للأموال بطريقة الكترونية من منظمة الى اخرى وكانت هذه الطريقة من المؤسسات والشركات المالية الكبرى بعدها توسع هذا المفهوم ليشمل عمليات نقل وارسال الوثائق الكترونياً , وبعد عام 1995 اصبحت معظم الشركات الكبيرة والمتوسطة لها موقع الكتروني اما في عام 1999 دخلت تطبيقات جديدة للتجارة الالكترونية تشمل منظمات الاعمال للأعمال وكذلك منظمات الاعمال لموظفي الشركات.[1]

ان انتشار الانترنت بهذه السرعة يعد العامل الاساس وراء التقدم وهذه السرعة لم يسبق لها مثيل مقارنة بوسائل الاتصالات والتكنولوجيا السابقة فقد وصل عدد مستخدمي الراديو الى (50) مليون مستخدم خلال 35 سنة اما مستخدمي الحاسوب وصل الى (50) مستخدم خلال 16 سنة في حين وصل مستخدمي التلفزيون الى (50) شخص خلال 13 سنة لكن نفس هذا العدد من المستخدمين للأنترنت تم خلال (4) سنوات فقط , على هذا الاساس فان الانترنت والتجارة الالكترونية يشكلان قوة دفع غير مباشرة للتجارة كذلك فان التقدم التكنولوجي للمعلومات قد وسع من نطاق الخدمات للتعامل الدولي مما جعل النظرة لقطاع الخدمات كنشاط تنخفض فيه الانتاجية الى قطاع اساسي لان الانترنت يقدم تسهيلات للتجارة ويؤمن لها اتصالات اسرع وبكلفة اقل فنقل وارسال الوثائق والبيانات وتقديم الخدمات الاستشارية التي يمكن نقلها بالفاكس او البريد الالكتروني ومن خلالها يتم

[1] محمد نور صالح , سناء جودت خلف , تجارة الكترونية , الطبعة الاولى , عمان , 2009 , ص 26.

تسوية حسابات المعاملات بين الطرفين بعد الحصول على الخدمة من دون الحاجة الى انتقال اي من الطرفين من مكان لأخر.[1]

إن استخدام التجارة الالكترونية له تأثير على سلوك الافراد والمنشآت والنشاط الحكومي فالأفراد والحكومات ستجد نفسها امام ثورة اقتصادية جديدة تتطلب وسائل متطورة للقيام بالمعاملات التجارية لأنها ستعمل على تغيير الطريقة التي سيعمل بها الاقتصاد, لأن هذه التحولات سيكون تأثيرها ليس على التجارة والاقتصاد بل على الانظمة والقوانين مثل قانون الضرائب والملكية الفكرية وعلى القطاع الحكومي والقطاع الخاص والعلاقات الاقتصادية بين الدول فنرى في السنوات الما□ية بدء الاهتمام بهذا النوع من التجارة وصدور قوانين واحكام جديدة لتنظيم التجارة الالكترونية مثل مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي عقد عام 1998 وكذلك مؤتمر شركاء في التنمية الذي عقد عام 1998 في فرنسا ودخول العديد من الدول في اتفاقيات ثنائية لو□ع المبادئ المشتركة بخصوص التجارة الالكترونية كما يوجد اهتمام من قبل المنظمات الدولية مثل الاونكتاد والامم المتحدة فقد اعدت الامم قانون يحكم التجارة الالكترونية عام 1998 لان الكثير من السلع والخدمات التي يتم تسويقها عبر المعاملات الالكترونية هي عبارة عن سلع وخدمات غير مادية مثل (خدمات سياحية ,وخدمات حجز والعاب وخدمات قانونية وعقارية وخدمات متعلقة بالصحة والتعليم والادارة).[2]

2- مفهوم التجارة الالكترونية

التجارة الالكترونية كمفهوم يتكون من مقطعين هما التجارة (commerce) وهذا المفهوم يعبر عن نشاط تجاري واقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات وفقاً لقواعد ونظم متفق عليها ، اما الالكترونية (Electronic) ويقصد به اداء النشاط التجاري باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مثل شبكة الانترنت والاساليب الالكترونية.[3]

فالتجارة الالكترونية هي كل عمليات الاعلان والتصريف للبضائع والخدمات ثم تنفيذ عمليات الصفقات وابرام العقود ثم الشراء والبيع لتلك البضائع والخدمات ثم سداد القيمة الشرائية عبر شبكات الاتصال مثل الانترنت او اي وسيلة اخرى تربط بين البائع والمشتري.[4]

---

[1] فاروق احمد يونس , تطور التجارة الالكترونية اليوم ..وغداً, مجلة دراسات اقتصادية , بيت الحكمة , بغداد العدد (14) , 2002 ,ص120.

[2] زايري بلقاسم , طوباش علي , طبيعة التجارة الالكترونية وتطبيقاتها المتعددة , العرب وثورة المعلومات , مركز دراسات الوحدة العربية , الطبعة الاولى , 2005 ,ص59.

[3] محمد بن بوزيان ، عائشة بلحرش ,التجارة الالكترونية في الجزائر الفرص والتحديات , الجزائر , 2013,ص2.
http://www.tas-wiki.com/tw411.html.

[4] محمد رشيد الغالبي ، وسائل الائتمان التجاري وادوات الدفع , دار النهضة العربية ، 2000, ص7.

او هي عبارة عن مجموعة من المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات ببعضها البعض وبين المشروعات والافراد وبين المشروعات والادارة.[1]

3- التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية

ان مفهوم التجارة الالكترونية يختلف عن الاعمال الالكترونية لأنها اوسع نطاقاً واكثر شمولية من التجارة الالكترونية , فالأعمال الالكترونية تعني العلاقة بين طرفين من العمل وتمتد لسائر الانشطة الادارية والانتاجية والمالية والخدمية وهي تتمثل بالعلاقة بين المورد والزبون , لأنها تمتد لعلاقة المنشئ او الشركة بوكلائها وموظفيها وعملائها كما تمتد الى انماط اداء العمل والرقابة عليه , ويدخل □من مفهوم الاعمال الالكترونية (التجارة الالكترونية ,البنوك الالكترونية, خدمات الحكومة الالكترونية , شركات التامين الالكترونية , السياحة الالكترونية)، في حين تعد التجارة الالكترونية هي نشاط تجاري يشمل تعاقدات البيع والشراء وطلب الخدمة وتلقيها باليات تقنية و □من بيئة تقنية.[2]

4- اهمية التجارة الالكترونية

للتجارة الالكترونية اهمية كبيرة تتجسد بالنقاط التالية:[3]

أ- تعد التجارة الالكترونية اهم وسائل التجارة الدولية في الاقتصادات العالمية خاصة المتقدمة والتي تساهم في رفع معدلات نموها ,لأن التجارة الالكترونية تعتمد على الانترنت بالدرجة الاساس في كل تعاملاتها التجارية ونظراً لتركز مستخدمي الانترنت في الدول المتقدمة فنراها قد حققت (80%) من مجموع المبادلات التجارية العالمية.

ب- التجارة الالكترونية تسمح بتخفيض المخزون من خلال استعمال عملية السحب في نظام ادارة سلسلة التزويد بالإ □افة الى تقليل المخاطر المرتبطة بتراكم المخزون من خلال تخفيض الزمن الذي يستغرقه معالجة البيانات او المعاملات المرتبطة بالطلبيات .

ج- التجارة الإلكترونية هي أحدى الاليات الهامة التي تعتمد عليها عولمة المشروعات التجارية والانتاجية والبورصات والبنوك مما ادى الى سهولة اداء المدفوعات الدولية المترتبة على الصفقات التجارية بواسطة النقود الالكترونية المقبولة الدفع عالمياً وخلال فترة زمنية قصيرة.[1]

---

[1] مدحت رمضان ، الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية , دراسة مقارنة , دار النهضة العربية , القاهرة ,2001 ,ص12.
[2] خالد ممدوح ابراهيم , حماية المستهلك في المعاملات الالكترونية , الدار الجامعية , 2007 , ص10.
[3] هيثم عبد الله سلمان , اقتصاديات التجارة الالكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة الامارات العربية المتحدة) مجلة العلوم الاقتصادية , البصرة , العدد (15) , 2005 , ص24.

د- تعزيز الشفافية الاقتصادية في الاسواق عن طريق عرض الكتالوجات عبر الشبكة العنكبوتية ويتم ايضاح الاسعار وانواع السلع ومنشئ انتاجها وذكر كل معلومة يحتاجها المشتري عن السلع التي يرغب باقتنائها.

هـ - اختصار الوقت والجهد في انجاز المعاملات فبحسب الشركة الاستشارية (IDC) المختصة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات انه بسبب عدم الكفاءة المتعلقة بالوصول الى الوثائق فان ذلك يكلف اي مؤسسة ما من توظيف (100) عامل معرفة اي ما مقداره تقريباً (2,5) مليون دولار في السنة, لان العاملين يضيعون ما يقارب ثلاث ساعات يومياً في التفتيش عن المعاملات.[2]

و- تجاوز حدود الدولة ففي السابق كانت الشركات تتعامل مع عملاء محليين فقط وان كانت لديها الرغبة في التعامل مع عملاء دوليين فان ذلك يحملها مصاريف كبيرة وغير مضمونة العائد اما في ظل الثورة الرقمية فأصبح بإمكان الشركات ان تعرض سلعها وخدماتها للعملاء في كافة انحاء العالم دون اي تكلفة اضافية فخلق السوق العالمية وتجاوز الاسواق التقليدية جعل العالم سوقاً مشتركة مفتوحة امام الجميع بغض النظر عن فرق الزمان والمكان.[3]

---

[1] منتدى ستوب , وسائل الدفع الالكترونية ,2014,ص3 . http//www. forum.stop55.com

[2] ستار جبار خليل البياتي , الاهمية الاقتصادية للتجارة الالكترونية وامكانية تطبيقها في العراق , 2013 ,ص267.

[3] محمد عادل عبد العزيز , التجارة الالكترونية والفكر المحاسبي , الطبعة الاولى , 2005 , ص17.

5- اشكال التجارة الالكترونية

تقسم التجارة الالكترونية حسب طبيعة العلاقات بين الشركاء او حسب نوعية التعاملات والشكل (1) يو ح ابرز الاشكال في ظل التجارة الالكترونية حسب الشركاء.

شكل (1) الاشكال الاساسية للتجارة الالكترونية حسب الشركاء

المصدر : احمد عبد الخالق ,التجارة الالكترونية والعولمة , منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية (بحوث ودراسات) ,القاهرة , مصر , 2000,ص45.

أ- من الاعمال الى الاعمال : business to business (B2B)

هي علاقة بين اطارين من اطارات العمل التي تعتمد على الشبكة كوسيلة لإدارة نشاطها ولإنجاز علاقاتها المرتبطة بالعمل وهي تتم بين مؤسسات الاعمال بعضها مع البعض الاخر مستعينة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتقديم طلبات للموردين والعار ين للسلع وتسليم الفواتير واتمام عمليات الدفع.

ب- من الاعمال الى المستهلك : business to costumer (B2C)

هذا النوع من التجارة الالكترونية يمثل البيع بالتجزئة في التبادل التجاري العادي وهذا النوع توسع بشكل كبير مع ظهور الشبكة العنكبوتية (الانترنت) فهناك ما يسمى بالمراكز التجارية للتسوق وهي تقدم خدماتها من خلال عرض السلع والخدمات لصالح المؤسسات وهي تقوم بتنفيذ العمليات التجارية من بيع وشراء عن طريق الانترنت وسيتم الدفع بطرق مختلفة مثل بطاقات الائتمان او الشبكات الالكترونية او نقد عند التسليم.[1]

ج- التجارة بين الحكومة والمستهلك : Government to Costumer (G2C)

هذا النوع من التجارة يتم بين المستهلك والادارات المحلية مثلا ان يقوم المستهلك بدفع المستحقات (الضرائب) الكترونياً دون الحاجة للرجوع الى الدوائر الحكومية.

د- بين مؤسسات الاعمال والحكومة : Business to Government (B2G)

هنا تقوم الحكومة بعرض الاجراءات واللوازم والرسوم ونماذج المعاملات على شبكة الانترنت ثم اجراء المعاملات الكترونيا من غير ان يكون هناك تعامل مع مكاتب المؤسسات والدوائر الحكومية وهذا النوع هو حديث قياسا بالأنواع السابقة ألا أنه سوف يتطور بشكل اوسع اذا قامت الحكومات باستخدام اوسع للتجارة الالكترونية.[2]

أما القسم الآخر من اشكال التجارة الإلكترونية الذي يتم من خلال التعاملات ما بين الشركاء هي:[3]

- تطبيقات المشاركة : Peer to Applications (P2A)

هذه التطبيقات تسمح لمستخدم الحاسوب المشاركة في الحصول على المعلومات والتعاون مع مستخدم اخر على الانترنت لإجراء العمليات عليها والتعديل وهي يمكن استخدامها في (B2B,B2C,C2C) كونها تسمح للمستخدمين مبادلة الملفات مثل الموسيقى او الفيديو او البرمجيات الكترونياً وبصورة مباشرة.

---

[1] احمد عبد الخالق ,التجارة الالكترونية والعولمة , منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية (بحوث ودراسات) ,القاهرة , مصر , 2000,ص45.

[2] علاء عبد الرزاق محمد السالمي , حسين علاء عبد الرزاق السالمي, شبكات الادارة الالكترونية , الاردن , الطبعة الاولى , 2005, ص246.

[3] محمد نور صالح , سناء جودت خلف , مصدر سابق , ص28-29.

- التجارة عبر الهاتف المحمول : mobile Commerce (M-Commerce)

هنا تتم ممارسة الانشطة وتطبيقات التجارة من خلال الاجهزة اللاسلكية (الهاتف المحمول) فهي تمكن المستخدم من اجراء عملياته البنكية عبر المحمول هذا فضلاً عن ظهور تطبيق جديد(خدمة جديد) وهو تحديد الموقع عبر الهاتف المحمول.

- التجارة الالكترونية من المنظمة الواحدة: Intrabussiness (ES)

هذا النوع من التجارة يتضمن الانشطة والعمليات الداخلية للمنظمة والتي تشمل تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات ما بين الفروع التابعة للمنظمة وهي تشمل أنشطة عمليات التدريب لموظفي المنظمة.

- تجارة المنظمة مع الموظفين : Business to employees (B2E)

هذا النوع من التجارة تقوم فيه المنظمة بتوفير الخدمات والمعلومات والمنتجات لموظفيها فحسب.

(5) التجارة التحالفية : Collaborative Commerce (C2C)

من خلال شبكة الانترنت والحاسوب يمكن لمجموعة من الاشخاص من الاتصال والتعاون فيما بينهم من اجل تصميم منتج أو أجراء عمليات تنظيمية مباشرة.

6- عوامل نجاح التجارة الالكترونية

لأجل نجاح الشركات التجارية التي تتبنى التجارة الالكترونية لابد من توفر مجموعة من العوامل: [1]

- البنية التحتية المناسبة من أجهزة الاتصالات والكمبيوتر وهي أجهزة اخرى رورية لممارسة التجارة الالكترونية.

- موقع مصمم بشكل ملائم من حيث السرعة والكفاءة.

- خدمات دعم الزبائن.

- الادارة الجيدة والامن والثقة.

- موظفي ذوي كفاءة عالية وخبرة.

- المعرفة والوعي بالقضايا القانونية.

- استراتيجية مناسبة للتخطيط والتسويق.

[1] خضر مصباح الطيطي , التجارة الالكترونية من منظور تقني وتجاري واداري , عمان , دار الحامد ,2008 , ص 169.

- التمويل المالي الكافي.

- تجارة مبنية على نموذج نا□ج وشامل.

7- الاثار السلبية للتجارة الالكترونية

هناك جملة من الاثار السلبية الناجمة عن التعامل بالتجارة الالكترونية منها :[1]

(أ) الفرد الذي يطلب السلعة لا يتمكن من لمسها أو معاينتها فهو يتعرف عليها من خلال الصور والمعلومات التعريفية المدونة.

(ب)حدوث عمليات نصب واحتيال بسبب صعوبة التحقق من شخصية المتعاملين كذلك انعدام الثقة الكاملة في استعمال البطاقات الائتمانية والخوف من عمليات القرصنة.

(ج) بعض السلع من المستحيل فحصها مثل الاطعمة القابلة للتلف ,لان بعض السلع تكون ذا تكلفة مرتفعة مثل المجوهرات والتحف النادرة التي يكون فيها امكانية الغش كبيرة.

(د) صعوبة تكافؤ قواعد البيانات ونظم برامج تشغيل العمليات الجارية المصممة للتجارة التقليدية مع نظم البرامج الخاصة بالتجارة الالكترونية وهنا تواجه الشركات الكثير من العراقيل والمشاكل.

(ذ) بعض المستهلكين لديهم مخاوف من ارسال ارقام بطاقاتهم الائتمانية على الانترنت بسبب عدم معرفتهم أو جهلهم تماماً للطرف المقابل الذي يتعاملون معه.[2]

(هـ) الافتقار الى المعايير والمقاييس الدولية المستخدمة في التجارة الالكترونية لكن في السنوات الاخيرة ظهرت طرق جديدة للتغلب على المقاييس في تقليل المعلومات بين مختلف انظمة الكمبيوتر مثل استخدام لغة برمجة (برتوكول) لنقل المعلومات المشفرة بين مختلف انظمة الحاسبات الالكترونية.

(و) تكاليف الاشتراك في الانترنت لبعض الدول ما زالت مكلفة جداً وغير كفؤة ا□افة الى ذلك فان بعض الحكومات تصدر قوانين تمنع او تقلل من فرض التعاون الدولي.

(ي) بعض المستهلكين يرفض التغيير والتحول من نمط التجارة الفيزيائية (اللمس باليد للسلعة) الى التجارة الالكترونية كما انهم يرفضون التحول للتعاملات اللاورقية والعقود الالكترونية.[1]

---

[1] عبد العزيز الرحيم سليمان , التبادل التجاري (الاسس: العولمة والتجارة الالكترونية) , الطبعة الاولى , دائرة المكتبة الوطنية ,عمان-الاردن , 2004 ,ص198.

[2] جاري شنايدر , التجارة الالكترونية , ترجمة د.م. سرور علي ابراهيم , المملكة العربية السعودية , الرياض , دار المريخ , 2008 ,ص57.

8- مخاطر التجارة الالكترونية

هنالك العديد من المخاطر التي تواجه التجارة الالكترونية منها: [2]

(أ) مخاطر حكومية : تتمثل في طبيعة السياسات التي تتبناها بعض الحكومات التي لها تأثير مباشر او غير مباشر على انتشار التجارة الالكترونية ومن هذه السياسات اصرار بعض الحكومات على مباشرة ادارة البني التحتية التجارية مثل الموانئ التجارية البرية والبحرية مما يجعلها متدنية الكفاءة ومرتفعة التكاليف وبالتالي لا تتناسب مع بنية التجارة الالكترونية كذلك فان بعض الحكومات لا تقدم الدعم لمشاريعها الوطنية وبالتالي فان ارتباط هذه المشاريع بالأنترنت لن يحقق لها اي نجاح.

(ب) مخاطر تشريعية وقانونية: ان التشريعات والقوانين المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية تعتبر احد اهم البنى التحتية لقيام ونمو التجارة الالكترونية وان الدول النامية والمتقدمة تواجه على حداً سواء هذه المشكلة في كيفية وضع التشريعات والقوانين التي تتلائم مع التجارة الالكترونية ففي المرحلة التي تسبق عملية التعاقد تظهر العقبات تتمثل بمدى مصداقة المشتري بوجود الموقع والسلعة او الخدمة المعروضة ومشروعية ما يقدمه الموقع من حيث ملكية مواده اما في مرحلة ابرام العقد تظهر مشكلتان الاولى هي مدى وثوق كل طرف من وجود الطرف الاخر وهنا لابد من وجود طرف محايد يقوم بعملية التوثيق اما المشكلة الثانية هي مدى حجية العقد الالكتروني ومدى قبوله في الاثبات ومن هنا ظهرت فكرة التوقيع الرقمي , اما في المرحلة الثالثة وهي مرحلة تنفيذ العقد من تسليم وتسلم السلعة فهنا قد تثور مشكلة التأخير او الاخلال بمواصفات الاتفاق بالإضافة الى تحديات اخرى مثل ضعف امن المعلومات وحماية الانشطة من مخترقي الحاسوب والشبكات.

(ج)الافتقار الى المعرفة والخبرة التقنية داخل المؤسسة هذا يمثل احد العقبات الرئيسة التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية التي تحاول ان تتطور وتنمو في مجال التجارة الدولية والتجارة الالكترونية.[3]

(د) مشكلة الجباية للتجارة الالكترونية

تحدث مشكلة الجباية بسبب عدم توافق التعاملات الالكترونية مع مبدأ الجباية التقليدية وهذا يرجع الى اختلاف اماكن المتعاملين والجدل الدائر هل ان الضريبة تفرض على البلد المصدر او المستورد فالضرائب تفرض على المقيمين في البلد اما غير المقيمين فان مقدار الضريبة يكون على الدخل

---

[1] خضر مصباح الطيطي , مصدر سابق , ص171.

[2] عابد بن عابد العبدلي , التجارة الالكترونية في الدول الاسلامية (الواقع – التحديات – الآمال), جامعة ام القرى , 2005 ,ص39. متاح على الموقع http://www.cyberatals.internet.com

[3] محمد بن بوزيان , عائشة بلحرش , مصدر سابق ,ص8.

الذي مصدره هذا البلد فضلاً عن ذلك فالتجارة الالكترونية تضع الادارة الضريبية امام تحدي كبير يتمثل في صعوبة تحديد المعاملات التجارية والجهات القائمة بهذه المعاملات بسبب السرية الذي نجم عنها مشكلة التهرب الضريبي الذي يضعف من كفاءة الجهاز الضريبي.[1]

(هـ) المخاطر التقنية والتكنولوجية : ان □عف البنى التحتية الالكترونية: مثل نوعية وسائل الاتصالات ونقل البيانات والمعلومات والربط الالكتروني ومدى توفر الحاسبات واجهزة الهواتف الرقمية والتي تعد الاساس للدخول الى الانترنت فبعض الدول تعاني من □عف في مجال تقنية المعلومات لاسيما في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة التي تتمتع بقاعدة تكنولوجية ومعلوماتية واسعة ومتطورة.

(و) مخاطر اجتماعية : بقدر ما يوفر التسويق الإلكتروني من فرص كبيرة ومتنوعة في ظل الاتجاه نحو العولمة والتحول إلى الاقتصاد الرقمي ، إلا أنه يواجه بعض الصعوبات التي تحد من استخدامه والافادة منه ، ويمكن تحديد أهم هذه المخاطر فيما يأتي : [2]

- المخاطر التنظيمية

أن تنمية الأعمال من خلال التسويق الإلكتروني تحتاج إلى أحداث تغييرات جوهرية في البنية التحتية في الهيكل والمسار والفلسفة التنظيمية للشركات ، فهناك حاجة ماسة إلى إعادة تنظيم هياكلها ودمج الأنشطة والفعاليات الاتصالية التسويقية الخاصة بالتسويق الإلكتروني باستراتيجيتها التقليدية مع تحديث إجراءات العمل بها بما يتمشى مع التطورات التكنولوجية المتجددة .

- ارتفاع تكاليف إقامة المواقع الإلكترونية : إن إنشاء موقع إلكتروني على الإنترنت أشبه ما يكون بإنشاء وبناء موقع مادي ، حيث إن تصميم وإنشاء وتطوير المواقع الإلكترونية يحتاج إلى خبراء متخصصين وعلى درجة عالية من الكفاءة وكذلك الحاجة إلى دراسات تسويقية وفنية بحيث تكون تلك المواقع الإلكترونية جذابة ومصممة بشكل قادر على جذب انتباه العملاء وإثارة اهتمامهم ، كما يجب أن يكون الموقع مؤهلاً لتقديم قيمة إ□افية للعميل بما يحقق للشركة ميزة تنافسية.

- تطور تكنولوجيا المواقع الإلكترونية

إن سرعة التطورات التكنولوجية في مجال تصميم وتطوير المواقع الإلكترونية وتعزيز فعاليتها وقدرتها التنافسية يعد من أهم التحديات التي تواجه استمرارية هذه المواقع ونجاح التسويق

---

[1] مرقاش سميره , خلوف زهره , التجارة الالكترونية: الفرص والتحديات ,جامعة الشلف , 2013 , ص13.

[2] تحديات التجارة الإلكترونية , 2013. متاح على الموقع www.aawsat.com/details.asp?section

الإلكتروني من خلالها .

- عوائق اللغة والثقافة

أن اللغة والثقافة من أهم التحديات التي تعوق التفاعل بين كثير من العملاء وبين العديد من المواقع الإلكترونية ، لذا فهناك حاجة ملحة لتطوير برمجيات من شأنها إحداث نقلة نوعية في ترجمة النصوص إلى لغات يفهمها العملاء ، كذلك □رورة مراعاة العوائق الثقافية والعادات والتقاليد والقيم بحيث لا تكون عائقاً نحو استخدام المواقع التجارية .

9- حجم التجارة الالكترونية في الاقتصاد الرقمي

في بداية السبعينيات من القرن الما□ي بدأت تطبيقات التجارة الالكترونية حيث طبقتها الشركات الامريكية من خلال اقامة شبكات خاصة بها تربط الشركات بالعملاء واعمالهم من اجل تسهيل الاتصال وتقليل العمليات الورقية والاتصال ما بين الافراد لضمان خفض التكاليف التشغيلية وزيادة كفاءة العمليات لـ (95%) فان اكبر شركات الولايات المتحدة التي تمارس هذه العمليات والتي اخذت بالتوسع من مجرد معاملات مالية الى معاملات اخرى ادت الى ازدياد الشركات المساهمة هذه التقنيات وتحويلها من مؤسسات مالية الى مصانع وبائعي التجزئة ومؤسسات خدمية , اما في مطلع التسعينيات فقد تطورت تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) وادى الى زيادة استخدام الانترنت بشكل موسع في جميع دول العالم لذا فان تزايد اعداد المستخدمين ادى الى تزايد حجم المعاملات الي تتم بطريقة الكترونية مما انعكس على نمو وتطور التجارة الالكترونية ولمختلف القطاعات الاقتصادية (السلعية, الخدمية, بيع, شراء, تسويق ....الخ), فالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) يشير حسب احصاءاته الى ان عدد المستخدمين للأنترنت بلغ عام 1991 تقريباً (4.5) مليون مستخدم ثم تضاعفت الاعداد الى (60) مليون مستخدم عام 1996 ويتوقع ان يزداد عدد المستخدمين الى(600) مليون مستخدم , وتشير الاحصاءات التي اوردتها مؤسسة (Emarketr) الى ان عدد مستخدمي الانترنت بلغ (445,9) مليون مستخدم وتوقعت ان يصل العدد الى (709,1) عام 2004 وقد صاحب هذا التزايد في اعداد المستخدمين للأنترنت الى نمو حجم التجارة الالكترونية والجدول الاتي يو□ح مقدار نمو التجارة الالكترونية حسب مصادر مختلفة.[1]

ويشير الجدول (11) حسب احصاءات (Forrestor) بلغت التجارة الالكترونية في 2002 (2293,50) وازدادت في 2006 الى (12837,3) , اما حسب احصاءات مؤسسة (Emarketer) فقد نمت التجارة من (278,19) في 2002 الى (2367,47) في 2004.

[1] عابد بن عابد العبدلي , مصدر سابق , ص 9.

جدول (11) نمو حجم التجارة الالكترونية من خلال الانترنت وحسب مصادر مختلفة

(مليار دولار امريكي)

المصدر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Forrestor	-	-	2293,50	3878,80	6201,10	9240,60	12837,30
IDC	354,90	615,30	-	-	-	-	-
Emarketer (B2B)only	278,19	474,32	823,48	1408,57	2367,47	-	-

المصدر : عابد بن عابد العبدلي ,التجارة الالكترونية في الدول الاسلامية (الواقع – التحديات – الآمال) 2005 , ص9.

وبالرغم من صعوبة ضبط حجم المعاملات التجارية وتوجهاتها على شبكة الانترنت مما نجد صعوبة في قياس حجم التجارة الالكترونية بالشكل الدقيق مع ذلك يمكن الافادة من بعض البيانات التي تم رصدها من قبل بعض الشركات العالمية او المنظمات مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التي اعتمدت على (120) مصدر حسب عملها التحضيري في مؤتمر(اوتاوا) الخاص بالتجارة الالكترونية الذي عقد عام 1998 معتمداً على البيانات الاولية المتوفرة وقد استخلصت متوسطاً لتقديراتها للفترة من (1995-1997) يتمثل في ان القيمة الاجمالية لكل التجارة الالكترونية تقترب من (725) مليار دولار.[1]

اما بالنسبة لحجم التجارة الالكترونية بصورة عامة فوفقاً لمؤسسة (IDC وهي مؤسسة تعنى بالتجارة الالكتروني) يبلغ حجم التجارة الالكترونية في جميع انحاء العالم وبالجمع بين (B2B) و (B2C) للمعاملات هو (16) تريليون دولار امريكي في عام 2013والشركة الفرنسية لبحوث التكنولوجيا تقدر السوق العالمية للمنتجات والخدمات الرقمية بـ (4,4) تريليون امريكي في 2013 وان جمع هذه الارقام مع بعضها يعطي لنا تقدير الحجم الاجمالي للاقتصاد الرقمي بمقدار (20,4) تريليون دولار امريكي اي ما يعادل حوالي (13,8%) من مجموع المبيعات التي تتدفق خلال الاقتصاد العالمي .[2]

[1] ثائر محمود رشيد العاني , ميس صاحب عبد الوهاب , التجارة الالكترونية اداة للمنافسة الدولية في الاسواق العالمية , مجلة دراسات اقتصادية , بيت الحكمة , العدد (15) , السنة الرابعة ,2002 , ص97.

[2] Bloomberg , Chine ,Overtakes , U.S.As Biggest Economy When Measured by Purchasing power , 2014,p(1)

ثانياً: قطاع تكنولوجيا الاتصالات

ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظهرت بهذه الصورة المتطورة مع بداية ظهور الحاسبة وقد ا□اف لها الانترنت الصفة العالمية لكن الجديد في تكنولوجيا المعلومات هو الا□افات التي استحدثت عليها وتوسيع استخداماتها في عدة مجالات ولعدة استخدامات مثل استعمالات الحاسبة والانترنت واجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية يستفاد منها الافراد والمؤسسات وعليه فان هذه التكنولوجيا تعد بالنسبة للمؤسسة هي ادوات تستخدمها لبناء نظم المعلومات وتساعد الادارة في اتخاذ القرارات اللازمة لمختلف العمليات داخل المؤسسة .

1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بانها جميع انواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الالية ووسائل الاتصال وشبكات الربط واجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات .[1]

2- خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ان لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً مهماً وحيوياً في الاقتصاد وحياة الافراد خاصة بعد ان اصبحت التكنولوجيا جزءاً اساسياً من حياة الاجتماعية للفرد فما تقدمه من خدمات جعلت من السهولة انتقال وتبادل المعلومات في اي وقت ومكان حيث اصبحت مسألة التشارك في هذا الجانب التكنولوجي مهم على حداً سواء للدول المتقدمة والنامية فليس من مصلحة الدول المتقدمة ان تبقى محتكره لنفسها انتاج وتسويق هذه السلع والخدمات التكنولوجية لأنه اذا انتفت صفة المشاركة العالمية سينهار هذا القطاع الحيوي لذا تمتاز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بخصائص عديدة منها : [2]

أ- تقليص الوقت: لان التكنولوجيا تجعل من الجميع ان يكونوا على مقربة واحدة زمانياً وبغض النظر عن البعد المكاني , كذلك تقليص المكان بالنسبة للتخزين فالمنتجات المادية كانت تحتاج الى مخازن كبيرة اما المنتجات الرقمية فأنها تكون مخزونة بطريقة يسهل الوصول اليها .

---

[1] بومايله سعاد , فارس بوباكور , أثر التكنولوجيا الحديثة للأعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية , مجلة الاقتصاد , العدد (3) , 2004 , ص205. المتاح على الموقع http:// www.bloomberg.com

[2] محمد محمد الهادي , نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير التعليم في مصر , ابحاث المؤتمر العالمي الثاني لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات 13-15/ ديسمبر 1994 ,مصر, 1994 , ص153.

ب - الذكاء الاصطناعي : اهم ما يميز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو تطوير المعرفة وتوفير فرص عمل تنسجم مع هذا القطاع من اجل الشمولية والتحكم في عملية الانتاج زد على ذلك امكانية اقتسام المهام الفكرية مع الالة .

ج- التفاعلية وقابلية التحرك والحركة : اي ان كل شخص يستخدم هذه التكنولوجيا يكون اما مستقبل او مرسل في نفس الوقت وهذا يؤدي الى التفاعل والتشارك بين الاثنين , كذلك امكانية المستخدم من ان يستفيد من خدمات التكنولوجيا عند تنقله من مكان الى اخر من خلال الهواتف النقالة او الحاسوب والانترنت .

د- تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اداة يتم من خلالها تجاوز الانقسامات بين الطبقة الغنية والفقيرة كونها تساعد في القضاء على الأميه والجهل والامراض والفقر من خلال نشر التعليم الالكتروني (دراسة عن بعد او دراسة مدى الحياة) وتوفير فرص عمل للعاطلين اصحاب الشهادات فمنافعها يمكن ان تصل الى حتى الى المناطق المعزولة .

هـ - ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم في التنمية الاقتصادية : ان الثورة التكنولوجية من سماتها الانتشار بشكل سريع جداً ولها تأثير واسع على جميع مناحي الحياة وهي على العكس تماماً من الثورة الصناعية التي كانت ذات نطاق □يق ومحدود وتتمحور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حول القوة التي تمكنها من وصول الناس الى المعلومات والمعرفة الموجودة في اي مكان وزمان.[1]

3- أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي

رغم حدوث الازمات الاقتصادية التي اصابت العديد من البلدان المتقدمة والنامية بفعل التشابك الاقتصادي والتجاري فيما بين هذه الدول فقد تأثر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ايضاً بهذه الازمة إلا ان هذا القطاع استمر في النمو خاصة في الدول الناشئة , ويعد قطاع الاتصالات المتنقلة وخدمات البيانات المنقلة هي المغذي والمحرك الاساسي لهذا النمو بما يحتويه من تطبيقات رقمية متنقلة فنلاحظ زيادة الاشتراكات اللاسلكية في البلدان النامية وبنفس الوقت نرى ان اسواق الخدمات المتنقلة في البلدان المتقدمة يكيفون نماذجهم التجارية الرقمية مع زيادة الطلب على هذه الخدمات فما يلاحظ ان الجيل الرقمي الحالي والقادم يستخدمون هواتفهم الذكية والاجهزة المتنقلة للنفاذ الى

[1] نوري منير واخرون , تكنولوجيا المعلومات والاتصال واهميتها في اقتصاديات الدول العربية لمسايرة تحديات الاقتصاد العالمي الجديد , الجزائر ,2013 ,ص5.

الانترنت والشبكات الاجتماعية فكل ذلك سيزيد من الضغط على مشغلي الخدمة ومسوقيها ان يعر□وا خدمات عالية السرعة وهذا ما سينعكس على النمو الاقتصادي .[1]

وتعد صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة البرامج التي توصف بأنها ذو هيكل اقتصادي وحيد خاص بالمعلومات اذ يكون ذا تكلفه كبيرة عند الانتاج وذات تكلفه منخفضة او معدومة عند اعادة الانتاج اذ اصبح بالإمكان انتاج ملايين النسخ ونقلها وتبادلها بسهولة بفضل الانترنت وهذا يعد عامل مساعد في النمو خاصة نمو الاستثمار في مجال التكنولوجيا, والاستثمار قد انطلق في الولايات المتحدة الاميركية خلال السنوات الما□ية وان قطاع تكنولوجيا المعلومات قد نما بمعدل (33%) سنوياً وحقق حوالي (5%) من الناتج المحلي الاجمالي , كما ان الاستثمار في مجال الاجهزة والبرامج سيطر بقوة هذا القطاع فقد تزايدت صناعة البرامج في الولايات المتحدة من (13 بليون دولار الى 157 بليون دولار) وهي تعتبر اعلى المعدلات اذا قورنت بالقطاعات الاخرى وهذا التحسن ادى الى زيادة الناتج المحلي الحقيقي وزيادة دخل الفرد من الناتج مع تحقيق ربحية عالية وزيادة في معدل الاستثمار ومعدل منخفض في التضخم والبطالة .[2]

وتعد التكنولوجيا من اهم المواد□يع التي كان لها دور في التنمية الاقتصادية حيث تعد تكنولوجيا الاتصالات من المصادر التي تستخدم في زيادة الانتاج المحلي من خلال الاستخدامات الجديدة للموارد المتاحة ومعرفة كيفية استخدام طرق جديدة في عملية الانتاج فالاقتصاد الرقمي يعمل على افراز نوع جديد من النظم الاقتصادية وكذلك انواع من الرأسمالية الجديدة فبسبب التطور التقني والاقتصادي سوف تجبر الدول النامية على اصلاح الخلل في اقتصاداتها من اجل مواكبة العولمة والتطورات التي احدثتها لان التقدم التكنولوجي والاحتكار في هذا المجال خاصة جعل الدول المتقدمة فالولايات المتحدة الامريكية واليابان والاتحاد الاوربي يسيطرون بنسبة (90%) حيث ان اكثر من ثلث المشتريات (38%) تتم من طرف الولايات المتحدة الامريكية (مؤسسات , افراد ,ادارات) وهذا ما عمق من الفجوة والهيمنة بين البلدان لذا لابد من ان تسعى الدول النامية والأخذة بالنمو الى تقليص هذه الفجوة واستغلال التكنولوجيا لتنمية اقتصاداتها , اما تكنولوجيا الاتصال فهي تعمل من خلال القائمين عليها على اكتشاف افضل الوسائل بحيث تمكن المؤسسات من الانتاج والتسويق بشكل افضل وبطرق حديثة وحل المشكلات التي تتعلق بالوقت والجهد والسرعة من اجل تحسين مستواها الانتاجي لتمكنها من التنافس في الاسواق العالمية , وهذه هي من متطلبات الاقتصاد الرقمي للتنمية

---

[1] الاتحاد الدولي للاتصالات , اتجاهات الاصلاح في الاتصالات 2010-2011 , تفعيل عالم الغد الرقمي ,2011 ,ص2.
http://www.itu.int/icteye

[2] محمد ناجي حسن خليفه , زينب محمد الجوادي , الاقتصاد الرقمي والتجارة في البرامج , بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع ادارة المعرفة في العالم العربي 26-28 نيسان 2004 ,ص 5 .

الاقتصادية فالاقتصاد الرقمي يساهم في معرفة اثر الاقتصاد على المجتمع (المجتمع المعلوماتي) وتشخيص المشكلات الاقتصادية التي تواجهه وايجاد الحلول المناسبة .[1]

ولأجل ان يحقق الاقتصاد الرقمي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النمو الاقتصادي لابد ان يعتمد على الصفات الخاصة لهذه التكنولوجيا وهي : [2]

(أ) المعلومات : تقدم هذه التكنولوجيا طرق حديثة في الادارة والانتاج والاستخدام للأصول الغير مادية في كل القطاعات الاقتصادية من خلال المعلومات التي توفرها لهذه المؤسسات حيث اثبت الاقتصاد الرقمي امكانية تطبيقه على جميع مجالات الاقتصاد وان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقق مكاسب اقتصادية عالية اذ انها تحسن من قدرات وامكانات القطاعات عند حيازتها المعلومات واستخدامها في عملياتها الانتاجية والادارية .

(ب) عائدات التشبيك : تتسم اسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بظاهرة تسمى عائدات التشبيك (network effects) وفكرة هذه الظاهرة هي ان ازدياد انتشار تكنولوجيا ما سيزيد من قيمتها وعائداتها , فاذا تم المقارنة بين التكنولوجيا المادية وتكنولوجيا المعلومات فعلى سبيل المثال نجد ان حيازة شخص معين لسيارة سوف تعود عليه الفائدة بنفس المقدار لو كان هناك (1000 او 5000 شخص) يملكون نفس السيارة لكن عند امتلاك شخص اخر لحاسوب وربطه بالأنترنت سوف تزداد فائدة وعائدات هذا الشخص من العلم والمعرفة كلما زاد عدد المستخدمين الاخرين الذين يستخدمون الحاسبة والانترنت لان ,الابداع والتطور في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يزيد من انتاجية الفرد .

ا□افة الى ذلك فان للتنمية احتياجات متعددة من التكنولوجيا منها:

[1] بن بريكه عبد الوهاب , ابن التركي زينب , اثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية , مجلة الباحث , 2010 , ص251.
[2] محمد المرياتي , توظيف المعلوماتية في خدمة التنمية العربية , 2014 , ص5.

شكل (2) احتياجات التنمية من التكنولوجيا

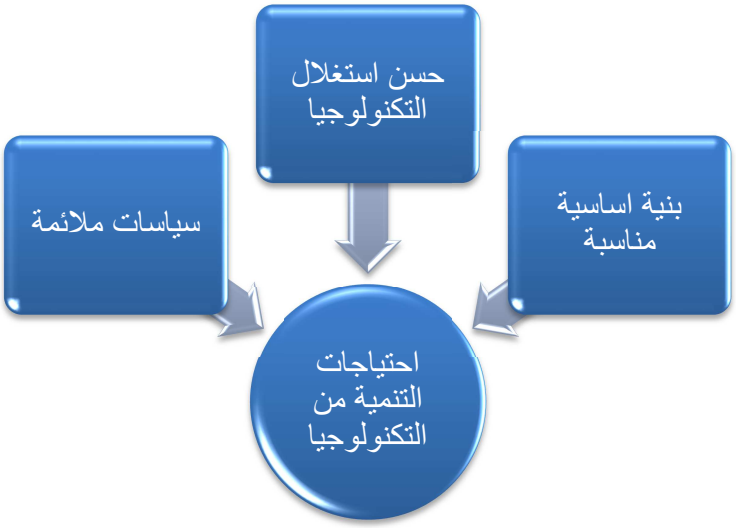

المصدر: من اعداد الباحثة

تعد هذه العناصر من الامور الاساسية لتحقيق التنمية في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نطاق مجتمع المعلومات وهذا ما قد يساهم في زيادة الانتاجية وتحسين القطاعات الاقتصادية فهنالك قطاعات تواجه صعوبة في التحول الى قطاعات ناجحة ومنتجة بإمكانات عالية او ذات قدرة تنافسية دون وجود التكنولوجيا فمثلاً القطاع المصرفي في ظل التطور الاقتصادي والتكنولوجي لم تعد تستطيع العمل دون استخدام للتكنولوجيا فالتشابك بين العولمة والتنمية والتطور التكنولوجي لهما اثار اقتصادية واجتماعية تعكس ان للتكنولوجيا اهمية كبيرة وحيوية .[1]

4- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتفاوت الرقمي بين الدول

لوحظ أهمية التكنولوجيا كبعد من ابعاد التغيير الاجتماعي وهي تمتد الى مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والعلاقات الاسرية والعمل والتعليم والهوايات الشخصية , وبنفس الوقت تعبر هذه التكنولوجيا عن الامتيازات والحرمان داخل المجتمع الواحد ايضاً بين مختلف الدول فالتفاوت الرقمي في المجتمعات ادى الى وجود الفجوة الرقمية التي تشير الى عدم المساواة في وصول بعض القطاعات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك انعدام او انخفاض مستوى المهارات والكفاءة كل ذلك يؤدي الى فرز طبقتين في المجتمع الاولى تتمتع بالامتيازات الاجتماعية والاقتصادية وطبقة تعاني من الحرمان , لذا فالسؤال الذي يثار هنا هل ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أ□عفت أم عززت من عدم المساواة لان وجود الفجوة الرقمية يدل على عدم امكانية وصول بعض قطاعات

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , مؤشرات مجتمع المعلومات , الامم المتحدة , نيويورك, 2005 , ص53.

المجتمع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالمزايا الاقتصادية المستمدة من هذا القطاع يمكن ان تعود على العمالة المحلية والنمو من خلال الاستثمار في المعرفة للعمال الذين هم قادرين على التنافس في الاسواق العالمية بشكل متزايد على اساس المعارف في حين ان الشركات الصغيرة تكون قادرة على الوصول الى الاسواق المتخصصة على الانترنت وعلى المستوى الفردي كذلك فأن مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي الى رفع مستوى العمل من خلال التعليم والتدريب مقارنة بالمهن الاخرى التي لا تستخدم فيها التكنولوجيا وحتى مستوى الاجور يكون مختلف فالذين يستخدمون الانترنت للوصول الى المعلومات ومن ثم نقلها وتوزيعها في العمل يكسبون أكثر من الاشخاص الذين يستخدمون تكنولوجيا الاتصال فقط لأغراض تجهيز البيانات.[1]

ومن اجل تطور هذا القطاع الحيوي في ظل المستجدات العالمية عقد المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية خلال عام 2012 في دبي وتم بمشاركة (2000) خبير من (100) بلد وكان لهذا المؤتمر أهداف ومساعي منها مراجعة معاهدة نظام الاتصالات الدولية للاتحاد الدولي لعام 1988 وتحديث هذه المعاهدة على وفق المعايير الدولية الحالية المعمول بها لتقنية الاتصالات للقرن الحادي والعشرين فمن جملة هذه الامور مثلاً توسيع نطاق عمل المعاهدة لتشمل الانترنت والخدمات التي يقدمها من اجل التأثير المباشر على كافة الخدمات المتعلقة بالأنترنت كذلك طرحت قضايا تتعلق بالتحكم في الانترنت ومدى امكانية ملائمة نقل ادارة عناوينها واسماء نطاقها من هيئة الانترنت للأسماء والارقام العالمية الى المستوى المحلي للبلدان , وقد تم أ□افة بنود أخرى مثلاً ما يتعلق بتعزيز التنافسية في خدمات الهواتف النقالة وا□افة مواد جديدة لضمان أمن الشبكات وأدائها والحد من الرسائل الاقتحاميه وقد تم التوقيع على المعاهدة المحدثة لكن ما لوحظ هو ان البلدان النامية هي التي وقعت على المعاهدة وليست البلدان المتقدمة وقد بلغ عدد البلدان الموقعة عليها (89) دولة وعدد الدول التي اعتر□ت (55) بلد وان (49) دولة لحد الان لم تحسم الامر وهي في مرحلة استشارة المراجع الرسمية الخاصة بها , وقد اشار بيرون هولند المدير التنفيذي لسلطة تسجيل الانترنت الكندية الى وجود علاقة بين ترتيب الدول وفق درجة ومستوى الديمقراطية وموقف هذه الدول من دعم المعاهدة المعدلة حيث ان البلدان الاكثر ديمقراطية هي أقل دعم للمعاهدة لذا اظهر النموذج □رورة اعتماد نهج تعدد أصحاب المصلحة واسلوب المشاورات المفتوحة وكذلك أشار الى □رورة و□ع وثيقة تخص نظام الاتصالات الدولية الغاية منها ان يفهم الناس تأثير الاتصالات على حياتهم اليومية .[2]

---

[1] Sue Willis and Bruce Tranter , OP.Cit ,p (3-4).

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربية , العدد (20) , الامم المتحدة , نيويورك , 2013 , ص40.

5- العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل الاقتصاد الرقمي

ان ظهور العولمة بدأ في التسعينيات من القرن الما□ي وكانت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي احد ابرز العوامل التي ساعدت في ظهور وانتشار العولمة كونها تمثل الادوات والطاقة المحركة لها والتي ساهمت في نقل التوجهات والافكار والتحول من اقتصاد صناعي يعتمد على الثروة المادية وعلى الندرة الاقتصادية الى اقتصاد قائم على العلم والمعرفة والوفرة المعلوماتية , فالمعلومات هي اهم مصادر القوة للمعرفة السياسية والاقتصادية والعسكرية فكلما كانت البلدان ذات اقتصاد مدعم علمياً وتقنياً ستصبح هي المستفيدة من العولمة وما تتيح من فرص على مختلف الاصعدة وهذا ما يدفع بالقول بان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي جوهر العولمة حيث اثرت هذه الثورة العلمية في طرق ووسائل الانتاج وعلى تدفق الموارد والمعلومات وما نراه بشكل وا□ح اليوم ان العالم يعيش ثورة علمية تقنية , وان ما حققته من نجاحات وانجازات خلال العقدين الما□يين لم يتحقق الا بفضل العلم الذي اصبح المحور الاساس الذي تدور حوله جميع الحقائق والعلوم الاخرى وعلى اساسه يتم اعادة ترتيب اولويات الافراد والمجتمعات. [1]

ولكن بما ان الاقتصاد العالمي الجديد يرتكز على اساس جوهري هو ازالة الحدود بين اقتصادات الدول حيث يمتلك الاقتصاد العالمي ديناميكية ومنطق خاص به كونه لم يعد اقتصاد خيالي بل اقتصاد واقعي يعتمد على الافترا□ية وتزداد قوته و□عفه من قوة و□عف العلم والمعرفة لذا تم التشديد على التعليم لان النجاح والاستمرار يعتمدان على اكتساب العلوم والمعارف والاختلاف في وطرح وجهات النظر للتفاعل مع العالم الخارجي حيث يعود الفضل الى التكنولوجيا خاصة في مجال التجارة الالكترونية حتى يصبح العالم عالم بلا حدود او قيود وكان للاتصالات دور فعال في غياب هذه الحدود الدولية من خلال التعامل بالفاكس والانترنت وخطوط الهاتف النقال بالإ□افة لذلك فان الاتصالات في ظل العولمة ادت الى انفتاح الاسواق الداخلية التي كانت تسيطر عليها الاحتكارات خاصة احتكارات الاتصالات القومية الى شركات اخرى هي عبارة عن مزيج من الاحتكارات الدولية , مثل الشركات المتعدية الجنسية التي استطاعت ان تتجاوز مسألة الحدود فسابقاً كانت الشركات تستمد قوتها من الاساس الوطني الا ان الرؤية الحالية للشركات اختلفت فمثلاً في مجال الاتصالات اصبحت الشركات لا تشعر بالتقيد في منطقة معينه اي اصبح بإمكانها الاستغناء عن الاساس الوطني والتسجيل في مواقع اكثر ايجابية وتفاعل من خلال الانترنت اما شركات البحث والتطوير اصبح بإمكانها ان توجه نشاطاتها ووظائفها عبر الحدود الدولية ووفق اتفاقات وشراكات

---

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي , اليات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي , الطبعة الاولى , الاردن , دار الحامد للنشر والتوزيع , 2010 , ص97-99.

مع الدول الاخرى مثل مراكز الابحاث والتطوير في سويسرا والهندسة في الهند والتصنيع في الصين والتمويل في لندن في حين تبقى وظيفة التسويق والتحكم في الولايات المتحدة الامريكية .[1]

واستنادا لكل ما سبق يمكن التوصل لأبرز ملامح العولمة والتي ظهرت بصورة وا□حة ومتعددة في جميع المجالات كما في الشكل الاتي:

شكل (3) ملامح العولمة

المصدر : محمد عبد العال صالح , التجارة الالكترونية, 2014 , ص2.

ثالثاً : التعليم الالكتروني E-Learning:

في ظل التطورات التي اصابت العالم يعد التعليم الالكتروني من الاتجاهات الحديثة العهد في مجال التعليم فالتعليم يجب ان لا يتوقف على الاساليب التقليدية التي تحد من فرص التعليم للكثيرين الذين لم يكملوا تعليمهم بالإ□افة الى تطوير قدرات وقابليات الافراد على استخدام الحاسوب والانترنت لتقليص فجوة الجهل العلمية والتكنولوجية ولتطوير المحتوى العلمي والتربوي باستخدام مناهج ووسائل حديثة تساهم في اثراء البيئة التعليمية لتهيئة مخرجات تعليمية ذات مستوى علمي كفوء يساعدها على دخول معترك الحياة العملية بكل قوة وفاعلية بسبب ما يمتلكه هذا المجتمع من ادوات وقدرات علمية عالية وكفؤة.

[1] محمد عبد العال صالح , التجارة الالكترونية, 2014 , ص1 .

1- مفهوم التعليم الالكتروني

هو التصميم الفعال لبيئة التعليم والتعلم من المعلم, التي تركز على المتعلم واحتياجاته وقدراته بشكل يسهل عملية التعلم لأي فرد في أي زمان ومكان باستخدام مصادر التعلم الرقمية المختلفة لدعم وتوسيع نطاق العملية التعليمية بأشراف المعلم.[1]

او هو استعمال التقنية والوسائل التكنولوجية في التعليم وتسخيرها لتعلم الطالب ذاتياً وجماعياً وجعله محور المحا□رة، بدءا من التقنيات المستخدمة للعرض داخل الصف الدراسي من وسائط متعددة وأجهزة إلكترونية، وانتهاء بالخروج عن المكونات المادية للتعليم: كالمدرسة الذكية والصفوف الافترا□ية التي من خلالها يتم التفاعل بين أفراد العملية التعليمية عبر شبكة الإنترنت وتقنيات الفيديو التفاعلي , على اساس هذا المفهوم اذن التعلم الإلكتروني يحدث في ثلاث بيئات مختلفة وهي التعلم الشبكي المباشر، التعلم الشبكي المتمازج والتعلم الشبكي المساند, أي نقل عملية التعليم من مجرد التلقين من المعلم وعملية التخزين من قبل الطالب إلى العملية الحوارية التفاعلية بين الطرفين فالتعلم الإلكتروني يمكن الطالب من تحمل مسؤولية أكبر في العملية التعليمية من خلال الاستكشاف والتجربة حينها يصبح الطالب متعلماً بدلاً من متلق.[2]

2- بيئة التعلّم الإلكتروني : وتكون على انواع عديدة منها:[3]

(أ) التعلم الشبكي المباشر: هنا يلغى مفهوم المدرسة كاملاً وتقدم المادة التعليمية بشكل مباشر بواسطة الشبكة، إذ إن الطالب يعتمد بشكل كلي على الإنترنت والوسائل التكنولوجية للوصول للمعلومة و تلغي العلاقة المباشرة بين الأستاذ و الطالب. لكن هذه البيئة يمكن أن تؤثر سلباً على التعلم، بسبب اهمية وجود المعلم والتفاعل المباشر بينه وبين الطالب.

(ب) التعلم الشبكي المختلط : الذي يعد أكثر البيئات التعليمية الإلكترونية كفاءة إذ يمتزج فيه التعليم الإلكتروني مع التعليم التقليدي أذ يتفاعل فيه المعلم والطالب لان الطالب ليس مستمعاً فحسب بل هو جزء رئيسي في المحا□رة، فاذا كانت المحا□رة تعرض بصورة الكترونية من خلال الحاسوب وان المادة تحتوي على أشكال متنوعة كاستخدام الصوت والصورة عندها يكون الطالب قد أخذ تصورا عن الدرس و عند قيام المدرس بالشرح يناقش الطالب بما لديه من أفكار فقط ،كون المادة لا تطرح

---

[1] منال بنت سليمان السيف ,مدى توافر كفايات التعليم الالكتروني ومعوقاتها واساليب تنميتها من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود ,السعودية ,2009, ص8.

[2] www.psso.org.sa/arabic/pssolibrary/nadwa01/nadwat/pdf/23.pdf

[3] محمد الهادي ، التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، 2005 ، ط1، ص32.

للمرة الأولى على ذهن الطالب فقد أخذ مرحلة أولية في التصور والتفكير وأصبح قادرا على تطوير تفكيره والتعمق أكثر بالدرس.

(ج) التعلم الشبكي المساند: هنا تستخدم الشبكة من قبل الطلبة للحصول على مصادر المعلومات.

3- **متطلبات التعليم الالكتروني**

هنالك العديد من المتطلبات للتعليم الالكتروني والتي تعد ضرورية لهذا القطاع الحيوي منها:

أ- المتطلبات البشرية هي:

- المعلم: هنا ينبغي على المعلم ان يكون قادراً على استخدام التقنيات الحديثة (الحاسبة , الانترنت , البريد الالكتروني).

- المتعلم: ان يمتلك مهارات التعليم الذاتي وايضاً يكون قادراً على استخدام التقنيات الحديثة.

- طاقم الدعم التقني: ويجب ان يكون متخصصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويمكن تقديم ذلك من خلال برامج تدريبية او ورش عمل او حلقات تدريسية.[1]

ب - متطلبات مادية : وتتمثل بـ[2]

- تجهيزات أساسية، مثل :الأجهزة الخدمية والحاسوبية، وكذلك تأمين شبكة الإنترنت.

- المحتوى الإلكتروني وبناء المقررات للوصول بالمتعلم إلى مستوى من التحصيل والإنجاز، والمكون من نصوص وصور ورسومات وملفات الوسائط المتعددة لإثرائه ، والمعد وفقًا لمبادئ التصميم التعليمي.

- واجهات التفاعل وهي الواجهة الإلكترونية التي ترشد المتعلم إلى مواقع وعناصر النظام وطرق الوصول إليه من خلال روابط تشعبية وأدوات إلكترونية تفاعلية.

- نظم التعلم الإلكتروني المساندة، وهي النظم التي تعنى بإدارة التعلم الإلكتروني او إدارة محتوى التعلم الإلكتروني من خلال قائمة من الأدوات التي تمكن مستخدم النظام، سواء من التحكم بالعملية التعليمية والبحث والوصول السريع للنصوص والوسائط اللازمة لبناء المحتوى.

---

[1] هيفاء المبيريك , التعليم الالكتروني: تطوير طريقة المحاضرة في التعليم الجامعي باستخدام التعليم الالكتروني مع نموذج مقترح, السعودية , 2002 , ص5.

[2] محمد عبدالحميد، فلسفة التعليم الإلكتروني عبر الشبكات .محرر في: منظومة التعليم عبر الشبكات, القاهرة ,عالم الكتب , 2005,ص34.

4- خصائص التعليم الالكتروني

من خصائص التعليم : [1]

أ- يوفر بيئة تعلم تفاعلية بين المعلم والمتعلم وبين المتعلم وزملائه.

ب- يستطيع المتعلم التعلم دون الالتزام بعمر زمني لأنه يشجع على التعليم المستمر.

ج- امكانية قياس مخرجات التعليم من خلال الاستعانة بوسائل مختلفة مثل الاختبارات ومنح المتعلم شهادة معترف بها.

د- وجود ادارة الكترونية مسئولة عن تسجيل الدارسين ودفع المصروفات ومتابعة الدارس ومنح الشهادات.

هـ- قلة تكلفة التعليم الالكتروني مقارنة بالتعليم التقليدي.

و- سهولة تحديث البرامج والمواقع الالكترونية عبر الشبكة العالمية للمعلومات.

5- اهمية التعليم الالكتروني

للتعليم الالكتروني اهمية كبيرة في ظل التطورات العلمية منها: [2]

أ- التواصل اي زيادة امكانية الاتصال بين الطلبة وبين الطلبة والمدرسة من خلال تسهيل الاتصال ما بين هذه الاطراف عن طريق البريد الالكتروني وغرف الحوار وهذه الوسائل تحفز الطلاب على المشاركة والتفاعل في المواضيع المطروحة.

ب- الاحساس بالمواساة وسائل الاتصال تتيح الفرصة للطلبة للأدلاء بآرائهم بحرية تامة من خلال ادوات الاتصال المتاحة خلافاً لقاعات الدراسة التقليدية التي يكون فيها الطالب اما خجول او في حالة عدم التركيز لذا هذه الطريقة هي اكثر فاعلية للطلاب الذين يشعرون بالخوف والقلق والخجل.

ج- سهولة الوصول الى المعلم فقد اتاح التعليم الالكتروني امكانية الحصول على معلم بسهولة ويسر وحتى خارج اوقات العمل لان الطالب اصبح بمقدوره ارسال استفساراته من خلال البريد الالكتروني وهنا تم تجاوز مشكلة تضارب ساعات العمل بالنسبة للمدرس.

د- امكانية تحوير طرق التدريس اي عرض المادة التعليمية بطرق سمعية او بصرية تناسب المتلقي.

---

[1] احمد سالم , تكنولوجيا التعليم والتعليم الالكتروني , ط1 , الرياض , مكتبة الرشد , 2004,ص 292.

[2] عز الدين ابراهيم محمد , التعليم الالكتروني مفهومة وفوائده ومعوقاته ,2013,ص5.

هـ- زيادة وعي الفئات العاملة وتطوير معرفتهم وخبراتهم ومواكبة كل ما هو جديد من خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات العالمية خاصة في مجال تخصصهم وكذلك تلبية رغبة الاشخاص الذين حرموا من فرصة التعليم بسبب ظروف اقتصادية او اجتماعية مما ادى الى عدم مواصلة التعليم بالإ□افة الى تقليل كلفة التعليم.[1]

6- مشاكل التعليم الالكتروني

يواجه التعليم العديد من التحديات والمشاكل : [2]

أ- بعض المواد تكون معقدة وتحتاج الى شرح وتو□يح مفصل من قبل المعلم خاصة في المواد العلمية البحتة التي تحتاج الى اتصال مباشر بين الطالب والمعلم حتى يتعرف على مدى استجابة الطالب للشرح.

ب- صعوبة الاتصال بالأنترنت وارتفاع رسومه فضلاً عن التكلفة العالية في تصميم وانتاج البرامج التعليمية وصعوبة تطبيق ادوات ووسائل التقويم.

جـ- هنالك بعض المعوقات والمشاكل تخص الدول النامية مثل المشاكل التقنية الخاصة بانقطاع الكهرباء و□عف شبكة الانترنت والانقطاعات المفاجئة كذلك عدم توفر الانترنت واجهزة الحاسوب في المدارس للطلبة لان الاجهزة التقنية تكون مكلفة جداً يقابل ذلك نقص الخبرة لدى الاشخاص القائمين على البرامج التعليمية فهم بحاجة الى الالتحاق بدورات تدريبية ومواكبة المؤتمرات في الدول العالمية المتطورة.

د- صعوبة التأقلم والتفاعل من قبل المعلمين والطلبة بسبب تعودهم على التعليم التقليدي لان الانسان بطبيعته لا يستطيع تغيير ما اعتاد عليه بسهولة بسبب عدم الرغبة في التكيف مع الاساليب والتقنيات الحديثة او الشعور بعدم الاهتمام واللامبالاة نحو التغيير.

هـ - من المشاكل التي تعاني منها الدول العربية في مجال التعليم الالكتروني هي □عف المحتوى العربي على شبكة الانترنت لأنه لو نظرنا الى تصنيفات المواقع العربية المنشورة نلاحظ ان اغلبها يتعلق بالاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا ومواقع التسلية , اما المواقع التعليمية فان عددها قليل وكذلك

---

[1] محمد الهادي , مصدر سابق , ص119.

[2] جودت سعادة , استخدام الحاسوب والانترنت في ميادين التربية والتعليم , رام الله , الطبعة الاولى , 2003, ص240.

صعوبة البحث للوصول الى المحتوى العربي العلمي على الانترنت مقارنة بمحركات البحث الاجنبية, لذا يجب تنظيم وتطوير المحتوى الموجود واعادة هيكلته مع امكانية الوصول اليه.[1]

و- تحتوي شبكة الإنترنت على معلومات صحيحة ومعلومات خاطئة ايضاً والتي من شأنها إلحاق الضرر بالأمانة العلمية والتأثير سلباً على نوعية المعرفة التي يحصل عليها الطلاب, وعلى هذا الأساس يستطيع الطلاب الغش من خلال الحصول على بحوث من الانترنت بحيث تبدو سليمة من الناحية الأكاديمية تماماً كأي بحث يتم إعداده بكل أمانة.

ي- الإنترنت تقنية معقدة وتحتاج الى مهارات وممارسة عند استخدام اجهزة ووسائل الاتصال ولذلك فإن إدخال التعليم □من البنية التحتية لهذه الشبكة ما زال مبكراً بسبب نقص الموارد المادية والمالية والتي تعاني منها الكثير من المدارس وهذا الامر ليس على مستوى دول نامية فقط بل هناك الكثير من الدول المتقدمة تعاني من هذه المشكلة كونها غير مرتبطة بالأنترنت.[2]

7- اليات التغلب على مشاكل التعليم الالكتروني

وهنالك انواع كثيرة من الاليات وهي:[3]

أ- تطوير التعليم اساساً لكي يواكب المتغيرات الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كذلك تطوير التعليم من الناحية الادارية والتعليمية في كيفية استخدام وسائل وطرق حديثة في التدريس بالاعتماد على الابداع والابتكار واكتساب المهارات التقنية.

ب- القدرة على تحويل البيانات الى معلومات من خلال استخدام تقنية الصوت والصورة والاشكال البيانية وكذلك تحويل المعلومات الى معرفة قابلة للاستخدام.

ج- التعاون والعمل على شكل فرق واتقان المهارات اللفظية والكتابية لكي يكتسب الفريق القدرة على ايصال المعلومة والمعرفة بشكل وا □ح.

د- اتقان اللغة الانكليزية كونها اللغة العالمية الرسمية للتواصل خاصة بين المؤسسات العالمية في عالم المعرفة حتى يمكن العمل في جو يسوده التنافس والاحتراف.

هـ- القدرة على تحديد الحاجات والرغبات الخاصة بالأفراد او المؤسسات والهيئات.

---

(1) http://www.escwa.un.org/divisions/ictd/workshop,2014,p11

(2) فياض عبد الله علي واخرون , التعليم الالكتروني والتعليم التقليدي دراسة تحليلية مقارنة , مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد (19) , 20009, ص9.

(3) محمد عبد الله المنيع , مجالات تطبيقات التعليم الالكتروني في الادارة والاشراف التربوي , 1429هـ , ص9. http://www.eqra.com.sa/Data/dt

8- العوامل المساعدة في انتشار التعليم الالكتروني محلياً ودولياً

يعد التعليم الالكتروني □رورة ملحة في خضم التطورات الحديثة التي تسود العالم العربي والغربي, وهنالك مجموعة من العوامل تعد بمثابة الاساس العلمي والعملي لانتشاره محلياً وعالمياً: [1]

أ- شيوع وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتسامها بالمرونة والملائمة للتطبيقات التعليمية بالإ□افة الى قدرة التكنولوجيا على تغيير انماط الوظيفة التعليمية التي كانت تقدم من المؤسسات التعليمية التقليدية.

ب- نمو المعرفة وتبلورها داخل المجتمع المعرفي وهو ما دفع الحاجة الى نمط تعليمي جديد قائم على التكنولوجيا لان التعليم الالكتروني يسهم في تقليل التكاليف وزيادة الانتاجية كما يؤدي الى تنمية متطلبات الابداع والابتكار لدى الافراد.

ج- الاستفادة من تجارب الدول الاخرى فيما يخص تطبيقات المناهج الدراسية لتحسين العملية التعليمية وتطويرها من خلال التعليم التفاعلي والتعاوني الذي يقلل انعزالية المتعلم.

د- احتياج المؤسسات والمنظمات التعليمية الى كوادر مؤهلة علمياً وفنياً ,لان ذلك يعود عليها بالنفع فنرى تزايد مشاركة هذه المؤسسات في سوق التعليم التي تتصف بالتنافس على المستوى العلمي الكفوء.

[1] زكريا بن يحيى لال , الاتجاه نحو التعليم الالكتروني لدى معلمي ومعلمات المدارس الثانوية , مكة المكرمة , 2014,ص2.
http://www.uqu.edu.sa/page/ar/pdf

9- الفرق بين التعليم التقليدي والتعليم الالكتروني

جدول(12) الفرق بين التعليم التقليدي والالكتروني

التعليم التقليدي	التعليم الالكتروني
يعتمد على الثقافة التقليدية التي تركز على انتاج المعرفة والمعلم هو الاساس في العملية	يقدم الثقافة الرقمية التي تركز على ان يكون الطالب محور التعليم
لا يحتاج الى تكلفة	يحتاج الى تكلفة عالية
يستقبل الطلبة المعلومة بنفس الوقت وبنفس المكان	لا يشترط توافر عنصر الزمن والمكان
شرط حضور الطالب الى المؤسسة التعليمية وبانتظام	لا يشترط حضور الطالب والفرصة متاحة للجميع
المنهج يكون بهيئة كتاب مطبوع	المنهج يكون رقمي وهو اكثر يحث الطلاب على التعليم
التواصل محدود بقدر وقت الدرس	حرية التواصل مع المعلم في أي وقت
المعلم يكون ناقل وملقن للمعلومات	دور المعلم الارشاد والتوجيه والنصح وتقديم الاستشارة
اللغة المستخدمة هي لغة الدولة التي يعيش فيها الطالب	□رورة تعلم الطالب اللغات الاجنبية حتى يستطيع تلقي المادة العلمية
التسجيل والادارة والمتابعة اصدار الشهادة يكون يدوياً وبشكل مباشر	التسجيل والادارة والمتابعة واصدار الشهادة يكون بشكل الكتروني
اعداد الطلبة يكون محدود كل عام دراسي	يسمح بقبول اعداد غير محدودة ومن كافة انحاء العالم
لا يراعى الفروق الفردية بين المتعلمين	يراعي الفروق الفردية بين المتعلمين
يركز على الجانب المعرفي وقدرة الطالب على الحفظ	ينمي لدى الطالب قدرته الابداعية والبحثية
تبقى المواد التعليمية ثابتة دون تغيير او تطوير لسنوات عديدة	سهولة تحديث المواد التعليمة ورفدها بكل ما هو جديد الكترونياً

المصدر: احمد سالم , تكنولوجيا التعليم الالكتروني , الطبعة الاولى , الرياض , مكتبة الرشد, 2004 , ص (306-309).

رابعاً : الحكومة الالكترونية

بسبب ظهور التجارة الالكترونية ونمو وازدهار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار الانترنت وطبيعة المعاملات التجارية وانتقالها من الاسلوب التقليدي الى الأسلوب الالكتروني دعت الحاجة الى ان تغير الحكومة طريقة تعاملاتها بما يلائم التغيرات الحديثة ,لذا دعت الحاجة الى تطبيق الجانب الالكتروني في تعاملاتها مع مؤسساتها والمواطنين على هذا الاساس ظهر مصطلح الحكومة الالكترونية .

1- مفهوم الحكومة الالكترونية Electronic Government

مفهوم الحكومة الالكترونية وفق المنظور الضيق يقصد به استخدام تكنولوجيا المعلومات لزيادة حرية تنقل المعلومات دون قيود مادية تتمثل في القيود الورقية او المكانية , اما على مستوى النطاق العريض فالحكومة الالكترونية تقوم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة امكانية الدخول الى الخدمات الحكومية ونشرها عبر الشبكة لتعم الفائدة على المواطن واصحاب الاعمال الخاصة والعاملين.[1]

اما الامم المتحدة تشير الى الحكومة الالكترونية بانها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة القيمة العامة لما تقوم به الحكومة من مهام واعمال.[2]

وايضاً يترافق مع مفهوم الحكومة الالكترونية مصطلح البوابات الالكترونية التي تعتمد على التطبيقات الداخلية لان من خلال البوابات الالكترونية تستطيع الدولة تأدية الخدمات للمواطنين فالبوابة الالكترونية تعتبر نواة الحكومة الالكترونية باعتبارها حلقة التواصل بينها وبين الافراد (قطاع عام او خاص) وقد قسمت هذه الخدمات الى نوعين, الاول هو تقديم معلومات تساعد المواطن في معاملاته مثل الوثائق والاستمارات التي يستطيع المواطن تنزيلها وطباعتها اما الثاني فهو الخدمات التفاعلية التي تقدم لزائر الموقع يمثل عمليات الدفع وتقديم الطلبات وغير ذلك من الخدمات والشكل (4) يو□ح هذه العلاقة.

---

[1] شوقي ناجي جواد واخرون, الابعاد المستقبلية للحكومة الالكترونية في الاردن : متطلبات النجاح , المجلة الاردنية في ادارة الاعمال , العدد(3) , 2007, ص 284.

[2] رأفت رضوان , الحكومة الالكترونية , سلسلة مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة , المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية , العدد(5) 2005, ص7.

شكل (4) انواع الخدمات التي تقدم لمختلف فئات المجتمع

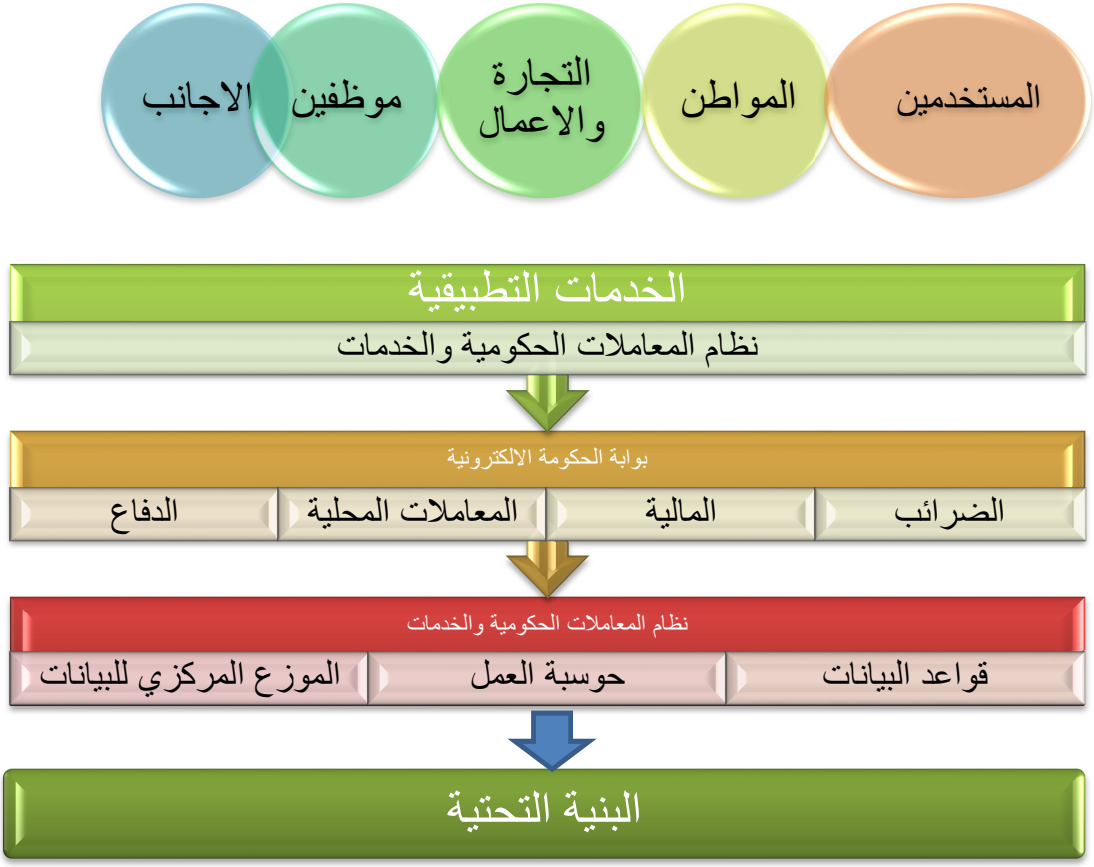

المصدر : رأفت رضوان , الحكومة الالكترونية , سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة , المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية , العدد (5) ,2005 , ص (8).

2- اسباب ظهور الحكومة الالكترونية

هنالك اسباب كثيرة ادت الى ظهور الحكومة الالكترونية منها:[1]

أ- اسباب سياسية

ظهور العولمة وتنافس السياسيين فيما بينهم لكسب رضا الجمهور من خلال تقديم افضل الخدمات وباقل مجهود وكلفة بالإضافة الى الدعم المقدم من قبل البنك الدولي لمشاريع الحكومة الالكترونية خاصة في البلدان النامية.

[1] بدران عباس , الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2004 , ص47.

ب- اسباب تكنولوجية

ظهور شبكة الانترنت وابتكار تقنيات جديدة ومنها الامضاء الالكتروني كذلك ارتفاع مستوى الامان والثقة بشبكة الانترنت من خلال امكانية تشفير البيانات على مستوى عالي من السرية.

ج- اسباب اقتصادية

ظهور التجارة الالكترونية وقدرة التكنولوجيا على خفض التكاليف الانتاجية والتوجه نحو الخصخصة للمنشآت الحكومية وهذا ما يتطلب من تواصل بين مختلف القطاعات.

3- مكونات الحكومة الالكترونية

1- البنية التحتية للحكومة الالكترونية

الحكومة الالكترونية لا تتجسد فقط بالأنترنت بل هي تجسيد لمنظومة متعددة من الالكترونيات مثل الفاكس والتليفون والهواتف الخلوية وغيرها التي تكون وسيلة للتعامل ما بين المواطنين ورجال الاعمال والحكومة وبرنامج الحكومة الالكترونية ما هو الا حصيلة برنامج تبنته كل من وزارة الاتصالات ووزارة الدولة للتنمية الادارية وبمشاركة بعض الوزارات الاخرى المختصة ولإتمام برنامج الحكومة الالكترونية لابد من توافر بنية تحتية اساسية تتمثل بـ : [1]

- توفر الاجهزة الطرفية يقصد بها جميع الاجهزة الالكترونية التي تخص الافراد والمراكز الخدمية ومؤسسات الاعمال والحكومة.

- توفير واجهات التعامل للمستخدم عبر الانترنت وهي عبارة عن برمجيات مكتوبة بلغة جافا (Java) او اي لغة من لغات كتابة صفحات الانترنت.

- وجود اكثر من طريقة للدفع من خلال الشبكة مثل الدفع بواسطة البطاقات الائتمانية او بطاقة الدفع المسبق التي تصدرها البنوك مع التأكيد على الرقابة والامن لضمان سلامة سريان المعاملات بدقة وامان عالية وتجنب الخروقات الالكترونية (قراصنة الانترنت) .

- تقديم الخدمات للمواطنين عبر الشبكات ومن هذه الخدمات خلق مراكز خدمة لتوصيل وتفعيل الخدمات العامة والخاصة مثل خدمة شهادات تحقيق الشخصية الالكترونية وتفعيل المشاركة للمواطنين عبر خلق مجموعة برامج تكون حماية للمواطنين.

[1] الحكومة الالكترونية , 2014 , ص9. متاح على الموقع http://www.elmaghrby.netmoalafty8.pdf

- وجود شبكة اتصالات لتفعيل عمل الاجهزة الالكترونية وربطها ببرامج الخدمات على الشبكة تسمح بتبادل المعلومات بسرعة وبسرية تامة وكذلك تصميم وتنفيذ الشبكات الخاصة بالمباني المتباعدة للجهة الواحدة والتأكيد على الاستخدام الامثل لشبكة المحمول.

4- **تصنيفات الحكومة الالكترونية**: تصنف الحكومات الالكترونية الى عدة انواع هي: [1]

(أ) من الحكومة الى المواطنين G2C

هذا النوع يشمل كل التعاملات التي تتم بين الحكومة ومواطنيها بصورة الكترونية عبر الانترنت او الفاكس او التلكس وتتمثل هذه التعاملات في مجموعة من الخدمات والمعلومات التي تقدمها الحكومة عندما يقوم المواطنين بالاستفسار عن المؤسسات الحكومية والقوانين المتعلقة بالتجارة والضرائب والتراخيص أو قيام المواطنين بتسديد قيم الرسوم والمعاملات عن طريق الانترنت كذلك قيام الحكومة بأجراء عمليات الاقتراع والتصويت للانتخابات الكترونياً.

(ب) من الحكومة الى المؤسسات G2B

تقوم المؤسسات الحكومية بتحويل اغلب تعاملاتها الكترونياً فنلاحظ هنا ان العلاقة تتم بين طرفين هما المؤسسات الحكومية والمؤسسات التجارية فالمؤسسات الحكومية تبيع المنتجات والخدمات الى المؤسسات التجارية ومن امثلة هذه التعاملات (المزادات العلنية الالكترونية، دفع الضرائب الكترونياً) وهذا الاسلوب يوفر الوقت والجهد والكلفة .

(ج) من الحكومة الى الحكومة G2G

وهذا النوع من النشاط يمارس بين اطراف حكومية فحسب ,والذي يتم داخل اقسام المؤسسات الحكومية او بين مؤسسة واخرى ومن هذه الاعمال التي تمارس هي: مشاركة المعلومات بين المؤسسات الحكومية والمناقصات الالكترونية لبيع الاجهزة والمعدات والتي تتم بين القطاعات الحكومية وعمليات التنسيق بين المؤسسات لتقديم افضل الخدمات للمواطنين .

[1] خضر مصباح الطيطي , مصدر سابق , ص150.

(د) من الحكومة الى الموظفين G2E

من المعروف ان المؤسسات تضم العديد من الموظفين وهم يعملون في مواقع مختلفة وبعيدة عن بعضها البعض لذا من مصلحة المؤسسات الحكومية لزيادة فعالية عملها ان تقدم الخدمات والمعلومات الكترونياً من خلال استخدام تطبيقات خاصة لأجراء العديد من الاتصالات.

5- اهداف الحكومة الالكترونية

ان مصطلح الحكومة الالكترونية حديث العهد وهو يشير الى استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل من الاتصال والتواصل مع الحكومة ويجعل عمل الحكومة اكثر فاعلية كونها تستخدم التقنيات لتقديم الخدمات للمواطنين وللمؤسسات الحكومية ومؤسسات الاعمال لذا تسعى الحكومات الى تحقيق مجموعة من الاهداف منها: [1]

(أ) رفع مستوى الكفاءة الادارية : ان رفع مستوى الكفاءة هو اهم جانب تركز عليه الدولة عند تنفيذ اعمالها من خلال زيادة انتاجية العاملين والحد من العمالة المقنعة.

(ب) تحسين مستوى حياة المواطنين: تساهم التكنولوجيا في رفع مستوى حياة الفرد والمجتمع مما انعكس على زيادة مستوى الديمقراطية.

(ج) تحسين مستوى الخدمة المقدمة الى المواطنين فالحكومة تركز على الفرد بصورة اساسية وكيفية تقديم افضل الخدمات له.

(د) ترشيد القرارات المتعلقة بالعمل الحكومي والتقليل من الروتين من خلال اعادة تنظيم العمل الاداري وتهيئة وتدريب الكوادر البشرية .

(ذ) تقليل استخدام الاسلوب اليدوي واستخدام الرزم الورقية في انجاز المعاملات(تقليل الجهد والوقت والكلفة).

(هـ) الشفافية والعمل بو□وح تام مما يساهم في ازدياد حجم الثقة بعمل المؤسسات الحكومية .[2]

---

[1] شوقي ناجي , مصدر سابق و ص285.

[2] احمد بن عيشاوي , اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الاعمال , مجلة الباحث , العدد (7), 2010, ص6. متاح على http://www.rcweb.luedld.netrc722.pdf

(و) معالجة الفجوة الرقمية من خلال استثمار التقنيات الحديثة وتقديم افضل الخدمات للمواطنين ومؤسسات الاعمال.

(ي) دعم التنمية والاصلاح الاداري والاقتصادي فعمل الحكومة لا يقتصر على تقديم الخدمات بل يشمل اعادة هيكلة الانشطة والاعمال للدولة وزيادة الابداع والابتكار ودعم المجتمع .

ومن اجل □مان تحقيق الاهداف الاستراتيجية يمكن الاستناد الى منهجية ثلاثية الابعاد وهي البيئة والجاهزية والاستخدام والبيئة: تُعنى بعوامل رئيسية مثل مدى ملائمة بيئة تقنية المعلومات والاتصالات والبيئة القانونية والتعاون الحكومي بالإ□افة إلى المشاركة المجتمعية، الأمر الذي يؤسس إلى حكومة فعالة تقدم خدمات عالية الجودة للعملاء اما الجاهزية فيُعنى بها بناء قدرات الحكومة من خلال تعزيز قدرات موظفيها وعملياتها والتكنولوجيا المستخدمة لتوفير بنية تحتية قادرة على تحقيق المزيد من الكفاءة اما الاستخدام يعالج الخدمات الإلكترونية وطريقة استفادة المتعاملين منها عبر القنوات الإلكترونية المتعددة وهذه المنهجية تساهم في و□ع اطار عام متكامل لتطوير وتحديث عمل الحكومة الالكترونية والشكل الآتي و□ح هذا الاطار العام:[1]

شكل (5) منهجية عمل الحكومة الالكترونية

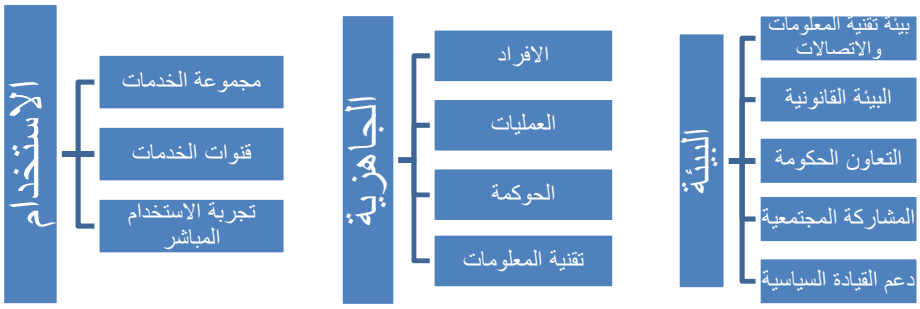

المصدر : وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات , الاردن في التقرير العالمي للتنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2008-2009, ص5.

[1] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات , الاردن في التقرير العالمي للتنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2008-2009 , ص(4).

6- **معوقات الحكومة الالكترونية** : تواجه الحكومة الالكترونية العديد من المعوقات منها: [1]

(أ) معوقات ادارية تتمثل في درجة تعقد الاجراءات الادارية وانعدام المرونة في الهياكل التنظيمية وانعدام التنسيق بين الادارات الحكومية كذلك انخفاض مستوى التخطيط لبرامج الحكومة الالكترونية خاصة في البلدان التي لا تمتلك كوادر تقنية وادارية .

(ب) معوقات بشرية تتمثل بانخفاض الخبرات التكنولوجية ومستوى الكفاءة في تقديم الخدمات و□عف البرامج التدريبية للعاملين على الاجهزة الالكترونية فالتدريب يقتصر على الجانب النظري أكثر من الجانب العملي و□عف الوعي بأهمية التكنولوجيا وعدم تطور طرق اختيار القائمين على الاجهزة الالكترونية .

(ج) معوقات مالية مثل قلة الموارد المالية اللازمة لتوفير البنية التحتية (شراء الاجهزة والبرامج التطبيقية وانشاء مواقع ربط الشبكات) وعدم توفر مخصصات مالية لتدريب العاملين زد على ذلك ارتفاع تكاليف صيانة الاجهزة بالإ□افة الى نقص اعداد المتخصصين في مجال تقديم هذه الخدمات.

(د) معوقات قانونية وهي □عف التشريعات القانونية التي تخص التعامل الرقمي وعدم توفر مجموعة من المحامين والقضاة الملمين بهذا الجانب .

7- **مزايا الحكومة الالكترونية**

للحكومة الالكترونية مجموعة من المزايا تتمثل بـ : [2]

(أ) سرعة انجاز المعاملات وانعدام الرشوة والوساطة فعندما تحل الحاسبة الالكترونية محل العمل اليدوي فان ذلك يسهم في سرعة تدفق المعلومات والبيانات للخدمة المطلوبة .

(ب) امكانية الحكومة على توفير الخدمات الالكترونية واختصار الوقت والجهد بدل من تضييع الوقت في زيارة المكاتب والمؤسسات الحكومية لإتمام المعاملات .

(ج) مع اعتماد الحكومة للجانب الالكتروني في عملها فان ذلك سيشجع على اعتماد وانتشار التعليم الالكتروني وفق مبدأ ان التعليم لا ينتهي بعد التخرج من المدرسة او الجامعة كذلك يمكن تهيئة واعداد الاجيال القادمة معرفيا وتكنولوجياً ليتمكنوا من الدخول مباشرة الى اليات التعليم المتطورة.

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر , الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق ، دار الجامعة الجديدة ,الاسكندرية , 2008 , ص38-39.

[2] الحكومة الالكترونية , نحو مجتمع المعرفة , سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات , جامعة الملك عبد العزيز , الاصدار التاسع , 2014, ص8. http://www.kau.edu.safiles862files.pdf.

(د) الحكومة الالكترونية تساهم في التنمية الاقتصادية اذ باستطاعتها مساعدة مؤسسات الاعمال على استخدام اليات التعامل المباشر ومن خلال ذلك يمكن لمؤسسات الاعمال الاستفادة من وجودها داخل الدولة والذي يمكنها من النمو والتوسع في السوق على المستوى العالمي .

(هـ) القضاء على الفساد الاداري والمالي فعندما يقوم الشخص بزيارة الموقع الالكتروني للجهة التي يطلب منها الخدمة دون ان يتعامل مع الموظفين بصورة مباشرة يؤدي ذلك الى تقليل فرص انتشار الرشوة والفساد.

8- **عيوب الحكومة الالكترونية**: ايضاً الحكومة الالكترونية لها عيوب تتمثل بالاتي: [1]

(أ) ارتفاع مستوى البطالة لان هذا النظام يتم التعامل معه بصورة الكترونية في تقديم الخدمات لذا لا تعد هناك حاجة الى توظيف الافراد كما في الحكومة التقليدية لأنه يتم الاكتفاء بشخص او اثنين لتأدية الخدمات.

(ب) التأثير السيئ على صحة الافراد لان استخدام الحاسوب لفترات طويلة يؤدي الى تدهور الو□ع الصحي لطالب الخدمة ومؤديها في الوقت نفسه.

(ج) فقدان الامان فالتعامل الالكتروني يؤدي الى فقدان الامان في كثير من التعاملات مثلاً عند استخدام بطاقات الائتمان الالكترونية والتعاملات المصرفية خاصة في البلدان التي لا تتوفر فيها تشريعات قانونية تخص مجال التعاملات الالكترونية وكيفية حماية المواطن □د قراصنة الانترنت.

(د) صعوبة اصلاح الاخطاء في المعاملات بسبب صعوبة تحديد مصدر الخطأ فالموظف الحكومي يختبئ خلق حاجز رقمي يصعب الوصول اليه .

(هـ) خرق الحواجز الاجتماعية التي تحمي خصوصيات المواطن فالكثير من مكاتب تعبئة النماذج الحكومية لا تحافظ على خصوصية المواطنين أ□ف الى ذلك ان هناك امكانية كبيرة في التلاعب في بيانات الافراد .[2]

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر , مصدر سابق , ص56.

[2] سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات , جامعة الملك عبد العزيز , مصدر سابق ,ص (7).

9- متطلبات التحول الى الحكومة الالكترونية:

هنالك متطلبات كثيرة للتحول الى الحكومة الالكترونية منها:[1]

- التزام القيادة السياسية بتبني مشروع الحكومة الالكترونية.
- التخطيط الاستراتيجي لعملية التحول نحو عالم الرقميات .
- و□ع خطة متكاملة للاتصالات الشاملة بين جميع الجهات .
- التركيز على دراسة حاجات العملاء واشباعها .
- الاهتمام بالعاملين القائمين بتقديم خدمات الحكومة الالكترونية .
- التركيز على الاجراءات الادارية.
- ترابط نظم الخدمات والتركيز على القدرات الفنية .

خامساً : السياحة الالكترونية (E-tourism)

السياحة حالياً واحدة من الصناعات الاسرع عبر العالم لأنها هي اساساً صناعة خدمة وتقديمها لفئات مختلفة من المجتمع فهي لا تنتج سلع لكن بالإمكان من خلال السياحة تسويق وبيع السلع , السياحة الالكترونية هي عبارة عن مجموعة اعمال معقدة تشتمل على انشطة اقتصادية واجتماعية متعددة مثل اجتذاب الناس الى الاماكن السياحية ونقلهم والسكن وكل ما يتعلق بهذا العملية يجلب معها تحسينات في مجال البنية التحتية وتساعد على تنمية البلد من خلال كسب العملات دون تصدير سلع خاصة اذا كان هنالك دعم من قبل الحكومة لذا نرى ان العديد من الدول لا تملك موارد اقتصادية كافية لكنها تعتمد على السياحة بصورة اساسية ,وتزدهر السياحة بشكل افضل عندما تنساب وتندمج في سياق السياسات الاقتصادية العامة والبرامج المصممة التي تؤدي الى النمو الامثل للبلد ككل.

1- **مفهوم السياحة الالكترونية** : هي تطبيق التجارة الالكترونية في المجال السياحي ، داخل الاطار العام للخدمات الالكترونية (electronic services) التي تشمل كل من الاعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية ، حيث انها تعتبر هي العنصر المحقق لنجاح كل منها عن طريق ا□افة القيمة المطلوبة للمنتج ، والتي تحقق اشباع حاجة العميل.[2]

---

[1] الحكومة الالكترونية , 2013 ,ص (112) , متاح على الموقع .http//:www.elmaghrby.netmoalafty8.pdf

[2] هند محمد حامد ، التجارة الالكترونية في المجال السياحي ، القاهرة ، 2003 ، ص 151-153.

كما تعرف السياحة الالكترونية انه بإمكان تسمية اي نمط سياحي بانه الكتروني اذا ما تم استخدام التقنيات الحديثة في عرض منتجاته و تقديمها للسائحين على شبكة المعلومات و يشمل ذلك كافة الرحلات السياحية النمطية المعروفة من عروض البرامج السياحية ، حجز الرحلات السياحية و تنظيمها من خلال الانترنيت، و خدمات ما بعد الحصول على المنتج .[1]

لذا يعد مفهوم السياحة الالكترونية مفهوم حديث ويتداخل مع مفهوم التجارة الالكترونية من خلال استخدام الاعمال الالكترونية وتقنية الانترنت في مجال السياحة من اجل تفعيل عمل القائمين على السياحة من جهة وتسهيل الخدمات المقدمة للسائحين من جهة اخرى, وعليه تمثل شبكة الانترنت حلقة الوصل بين المؤسسة السياحية وبين الزبون او بين اكثر من مؤسسة سياحية حيث يتم الاعلان عن العروض والخدمات من خلال الانترنت اذ يمكن ان يؤثر كل ذلك في حجم حصة المؤسسات المتنافسة في السوق السياحي اذا ما تم الاهتمام بهذا القطاع ، اذن من خلال ما تقدم يمكن القول ان السياحة الالكترونية تعتمد على ثلاثة عناصر هي :-

(أ) الشركة او المؤسسة السياحية التي تقدم الخدمات السياحية.

(ب) السائح وهو الشخص المستهدف من العملية السياحية (التسويق السياحي والخدمة السياحية.

(ج) شبكة المعلومات (الانترنت) وهي حلقة الوصل بين المؤسسة السياحية والسائح.[2]

2- انواع الخدمات السياحية

في الوقت الحالي اصبح قطاع السياحة نشط جداً وله مشاركه فاعلة في الاقتصاد الرقمي وان استخدام شبكة الانترنت اصبح يمثل ميزة تنافسية وا□حة سواء على مستوى الخدمات الالكترونية بصورة عامة او على السياحة الالكترونية بصورة خاصة , فمن خلال الشبكة تم تقليص عدد الوسطاء للوصول الى الزبائن مباشرة وتحقيق عوائد اعلى من مستوى العوائد المتحقق في السياحة التقليدية ومن هذه الخدمات.

(أ) خدمات النقل : تشمل خدمات النقل البري والجوي والبحري : من خلال الانترنت يتمكن الزبائن من حجز مقاعد السفر واستئجار السيارات وغيرها من الخدمات كذلك يمكنهم الاطلاع على احوال

---

[1] يوسف محمد ورداني ، كيفية تنظيم السياحة الالكترونية و مردودها على صناعة السياحة,2008,ص 2. على الموقع http : // www.historicalcities.wordpre Anis.

[2] رايس حده واخرون , السياحة الالكترونية ودورها في تنشيط القطاع السياحي , بحث مقدم الى مؤتمر اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة الجزائر ,2010, ص7.

الطقس واستخدام الخرائط للمواقع الكترونياً مما يجعل نطاق استخدام التكنولوجيا اوسع واكثر تقدم مثل تخزين البيانات والتنقيب لإدارة المعلومات واستخدامها .

(ب) خدمات السكن : تشمل الفنادق بأنواعها والقرى والمدن السياحية :من خلال البريد الالكتروني او الفاكس يتم تأكيد الحجز او عن طريق مكاتب حجز مختصة في هذا المجال وايضاً يكون التعامل عن طريق الانترنت.

(ج) خدمات التسلية والترفيه : تشمل خدمات الريا□ة والثقافة والخدمات الاجتماعية .[1]

3- اهمية السياحة الالكترونية

(أ) السياحة تعتمد على توفر المعلومات لذا تعد شبكة الانترنت عنصر مكمل لها فالخدمات السياحية هي منتجات تتصف بتباين واختلاف المعلومات بشكل كبير ولا يمكن قياس جودتها الا بالتجربة, لذا فخدماتها تتصف بالثقة لأنها تعتمد على ثقة السائح في جودة الخدمات السياحية التي تقدمها الشركات والمؤسسات السياحية, وهنا يأتي دور الانترنت في توفير المعلومات التفصيلية المكتوبة والمصورة كل ذلك يؤدي الى زيادة ثقة السائح بالمؤسسات السياحية ومع مرور الوقت تتمكن هذه الشركات من بناء اسم وسمعة تجارية متميزة.

(ب) شيوع استخدام السياحة الالكترونية يؤدي الى تخفيض تكاليف الخدمات السياحية وبالتالي ينعكس ذلك على انخفاض الاسعار لان السياحة الالكترونية تقلل من تكاليف التسويق السياحي (الاتصال بالسائحين , بث المعلومات السياحية) , وتكاليف الانتاج (تسهيل وتسريع التواصل بين منتج الخدمة السياحية والوسيط) , وتكاليف التوزيع (اي تسهيل اجراء الصفقات مع شريحة كبيرة من المعنيين الوافدين) ا□افة الى ذلك خفض حجم العمالة مما يؤدي الى خفض تكاليف الانتاج والتشغيل وزيادة الايرادات.

(ج) زيادة القدرة التنافسية بين المؤسسات السياحية من اجل زيادة المبيعات والايرادات والارباح وبالتالي زيادة القيمة المضافة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي وترافق هذه الاهمية مع تزايد اهمية التجارة الالكترونية.[2]

---

[1] INAL EPORT OF ORKING ROUP, Digital economy and tourism impacts, influences and challenges,2014,P(12)

[2] رشا علي الدين احمد , السياحة الالكترونية حلم دبي القادم نظرة قانونية ,2014, ص3.
http//www.oman.net/showthread.

(د) ظهور انشطة سياحية جديدة تتلائم مع الفئات المختلفة لشرائح السائحين من خلال معرفة الآراء التي من خلالها يمكن معرفة توجهات السياحة الجديدة وما هي الخدمات الاساسية والمكملة التي يحتاجها هذا القطاع.

(هـ) اعتماد السياحة الالكترونية يؤدي الى سهولة تطوير المنتج السياحي.[1]

(و) زيادة الشفافية وكفاءة العلاقة بين العميل والادارة فالعملاء لديهم امكانية الوصول الى قنوات التوزيع المستخدمة من قبل مرشدي الجولات السياحية عن طريق استخدام الانترنت.

(ي) تستطيع الشركات ان تغير من المنتجات والخدمات استنادا الى احتياجات وتوقعات العملاء من خلال التفاعل المنتظم من خلال شبكة الانترنت.[2]

4- متطلبات تطبيق السياحة الالكترونية

(أ) توفر اطار مؤسسي وتنظيمي

يتعلق هذا المطلب بالتعاون والشراكة بين المؤسسات الحكومية وكذلك بين القطاع الخاص والمجتمع من خلال ايضاح المزايا التي يحصل عليها كل مساهم في تطبيق التجارة الالكترونية في مجال النشاط السياحي فوجود التواصل ما بين هذه الاطراف يساعد على خلق بيئة صحية للسياحة وكل ما يتعلق بها حيث تتمكن الحكومات في وزارة السياحة والهيئات المعنية ان تقدم الدعم المادي للشركات والوسطاء السياحيين من اجل استعمال تطبيقات الانترنت في مجال عملها وتوفير قاعدة بيانات تفصيلية عن الموارد السياحية ودعم المواقع الالكترونية الخاصة بالسياحة حتى تتمكن شركات القطاع السياحي من خلال خبراتها مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية من تقديم النصائح والاستشارات لصانعي القرار.

(ب) وجود اطار قانوني محدد على المستويين الدولي والمحلي

تعد التجارة الالكترونية جزءاً من التجارة الدولية التي تعمل في اطار الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية وهذا الامر جعل بعض الدول العربية تدرج الخدمات السياحية في جدول التزاماتها الملحقة بالاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات بهدف تحرير القطاع

---

(1) يوسف محمد ورداني , مصدر سابق , ص3.

(2) Buhalis, *e tourism –Information Technology for strategic tourism management*, Prentice Hall, Harlow, UK . (2003).P55.

السياحي وتحقيق اهداف التنمية وجذب الاستثمارات الاجنبية ،وهذه الاتفاقية هي وسيلة لمساعدة الدول لتنشيط قطاع السياحة وعليه هنا يقع على عاتق الدول العمل على تحقيق عدة امور هي:[1]

(1) زيادة حجم التجارة الدولية في مجال السياحة من خلال ازالة كافة القيود المحلية المتعلقة بحركة التنقل والسفر والحصول على تأشيرات السفر.

(2) العمل على تحقيق نوع من الامن والسلامة للسائحين من خلال مكافحة كل من شأنه ترويع السائحين

(3) العمل على تفعيل القوانين الخاصة بالعمل وما يترتب عليها من منح العاملين فترات اجازات طويلة مما يدعم العملية السياحية داخلياً وخارجياً.[2]

(ج) تجميع المعطيات السياحية مثل (الاسعار ,الخرائط , التقارير, تحديد الاماكن) ورقمنة المعطيات باستخدام الوسائل التكنولوجية المختلفة .

(د) نشر المعلومات المتعلقة بالسياحة الكترونياً وعبر الانترنت والوسائل الالكترونية الاخرى وبأكثر من لغة وتزويد الهيئات والوكالات والمؤسسات السياحية والفندقية بشبكات الانترنت والخدمات الاخرى التي تساهم في تطور السياحة.[3]

(هـ) استخدام الوسائل السمعية والبصرية للعرض مما يساعد على اعطاء نتائج ايجابية للتسوق السياحي من خلال الانترنت والاجهزة الخلوية واجهزة البث الحي وهذا ما يساهم في انتشار العالمية.

(و) توفير البريد الالكتروني للتسوق السياحي لان معظم المتصفحين للموقع ليسوا على استعداد لدفع اموالهم مباشرة لكن عند اشتراك المتصفحين بالموقع لتزويدهم بالمعلومات وهذا يجعلهم يفكرون حتى يتوصلوا الى قرار الشراء والعودة للموقع خاصة اذا كانت العروض مغرية .[4]

(ي) انشاء وادامة بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر ثقافة هذه التكنولوجيا بين فئات المجتمع مع تدريب العاملين في مجال السياحة لتطوير قابلياتهم المهنية وعلى مختلف المستويات.

---

[1] يوسف محمد وردانى , مصدر سابق , ص4.

[2] ماهر عبد الخالق السيسي , صناعة السياحة الاساسيات والمبادئ , مطبعة الولاء ,مصر , 2003, ص60.

[3] السياحة الالكترونية في المنطقة العربية ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة 2014.ص1.على الموقع http//:www.mogtamaa.ning.com/profiles/blogs/24

[4] تقرورت محمد , اهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الخدمات السياحية , 2009, ص8.

5- الفرق بين السياحة التقليدية والسياحة الالكترونية كما ورد في الجدول الاتي:

جدول (13) الفرق بين السياحة التقليدية والسياحة الالكترونية(1)

عامل المقارنة	جهاز السياحة الرسمي التقليدي	جهاز السياحة الرسمي الالكتروني
مستوى الاجابة	بطيء	سريع
الهيكل التنظيمي	بيروقراطي و □خم ومركزي ، اتصالات عمودية	شبكي يعتمد على فرق العمل, اتصالات افقية
تغيير اجراءات العمل	بطيء وغير مرن	سريع ومرن
اتخاذ القرارات	بطيء يستند الى الخبرة الشخصية	سريع يعتمد على نظم دعم القرار الالية
ساعات العمل	لا تتعدى 8 ساعات يومياً مع العطل	24 ساعة عمل متواصلة ولجميع ايام السنة
نسبة الاخطاء اثناء اتمام الخدمة	مرتفعة	منخفضة
كيفية التواصل	شخصي	بشكل الكتروني (الانترنت, هاتف جوال)
التواجد في الدولة	مادي ينحصر داخل اجهزة الدولة	لا يعترف بالحدود الجغرافية
حركة المعلومات	بطيئة وتحتاج الى تدخل بشري	سريعة وديناميكية , متاحة في الوقت المناسب
كلفة الخدمة	مرتفعة	منخفضة (لعدم الحاجة الى الاعمال الورقية)
الخصوصية وامن البيانات	متوفرة	بحاجة الى تشريعات وبرامج حماية
طريقة الدفع	تقليدية	الكترونية مع استخدام الوسائل التقليدية
الامضاء والتوقيع	يدوي	الكتروني يحتاج الى جهة تنظيمية حكومية
محرك الخدمة	الدائرة الحكومية	المستفيد
خصوصية محيط النشاط	الكبير يأكل الصغير	السريع يأكل البطيء
الاسلوب	يتعامل مع الحدث بعد وقوعه , يستجيب للتغيرات بدل من احداث التغيرات	يتعامل مع الحدث قبل وقوعه يبحث دائماً عن ابتكار طرق جديدة لأداء الاعمال ويبادر الى احداث تغييرات
الموارد	يعتمد كلياً على الموارد المالية	المعلومات و المعرفة و رأس المال الفكري

المصدر: احمد احمد هاشم , دور الحكومة الالكترونية وادواتها في تطوير سياحة الامارات – الدروس والاستفادة , رسالة ماجستير ، 2013, ص8. متاح على الموقع http://www.ictinourlives.files.wordpress.com

الفصل الثاني

العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومتغيرات الاقتصاد الكلي / اطار تحليلي- تجارب دول مختارة

المبحث الاول : العلاقة النظرية بين متغيرات الاقتصاد الرقمي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي

المبحث الثاني : تجربة ماليزيا في الاقتصاد الرقمي

المبحث الثالث : تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في الاقتصاد الرقمي

تمهيد

في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والتوجه□ن الاقتصادي التقليدي الى الاقتصاد الرقمي شهد العالم تحولات كبيرة في□جال تقنية المعلو□ات والاتصالات لا□ الاقتصاد الرقمي اساساً قائم على التطور التقني الذي يعمل على زيادة فرص النمو وتطور الانتاج وبالتالي زيادة القيمة المضافة للصناعات التي تنتج المنتجات الرقمية لا□ استخدام التكنولوجيا في القطاع الصناعي يؤدي الى زيادة القيمة المضافة□ن خلال تدنية التكاليف (النقل والاجور والخز□ ..الخ) كذلك تدنية النفقات المتعلقة بالجانب المعلو□اتي فسابقاً كا□ نشر المعلو□ات المتعلقة بالمنتج تكلف المنشأة العا□لة نفقات (التصميم , الانجاز , الطباعة ..الخ) بعكس النشر الالكتروني الذي يوفر عائد□الي للمنشأة كو□ النشر والدعاية والاعلا□ كانت سابقاً□كلفة جداً , وكا□ لزا□اً على البلدا□ النا□ية ا□ تواكب التطورات التقنية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستدا□ة والعمل على تشجيع الابتكار وزيادة الانفاق على البحث والتطوير لزيادة كفاءتها الانتاجية والولوج الى عصر الاقتصاد الرقمي واللحاق بركب البلدا□ المتقد□ة التي قطعت شوطاً كبيراً في عالم الرقميات واستناداً لذلك فا□ هذا الفصل سيركز على ثلاثة□باحث اذ يتناول المبحث الاول الاساس النظري للعلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الكلي في حين سيركز المبحثين على تجربة دولة□اليزيا والا□ارات في□جال الاقتصاد الرقمي.

المبحث الاول : العلاقة النظرية بين متغيرات الاقتصاد الرقمي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي

اولاً: التطور التقاني والمعرفي وفق النظريات الاقتصادية

سيتم استعراض اراء المدارس المختلفة في اهمية العلم والتكنولوجيا وتطورها حسب المراحل التاريخية

1- اراء مفكري المدرسة الكلاسيكية

ظهرت كتابات الاقتصادي (ادم سمث) في بدء الثورة الصناعية الاولى (ما بين القرن الثامن عشر والتاسع عشر) وهو يشير الى ان النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً في ظل وجود الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي لان ذلك يعرقل النمو الاقتصادي , وساهم في تحليل النمو من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه ثروة الامم الذي يوضح فيه ان التخصص وتقسيم العمل لابد ان يسبقه تراكم راس المال والذي يأتي من الادخار اذ يشير بقوله بانه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو متجددة ذاتياً حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الانتاجية فتزيد الدخول والارباح .[1]

وادم سمث كان واعياً لدور التحسينات التكنولوجية في رفع مستوى الانتاجية , اذ يعود الفضل الى اختراع الآلات , التي تسهل العمل وفق مبدأ تقسيم العمل لان الانسان قادر على اكتشاف طرق أسهل للوصول الى الهدف , وتنبأ بظهور البحث والتطوير , اما (ريكاردو) هو أول من أشار الى ظهور الارباح غير الاعتيادية بالنسبة للرأسمالي الذي يبتكر اولاً , ولان هذا الطرح استفاد ماركس اذ يرى بان السعي للحصول على ارباح استثنائية من قبل الرأسماليين هو السبب في ظهور التقدم التكنولوجي , لذلك فالعامل التقني له مكانه مميزه في التحليل الماركسي واصبحت اراء ماركس اكثر وضوحاً بعد ظهور اراء الاقتصادي شومبيتر والذي اشار الى ان ماركس هو افضل من اشار الى دور التقدم التكنولوجي في عصره .[2]

2- رواد النظرية النيوكلاسيكية (نموذج سولو)

افترضت النظرية النيوكلاسيكية ان التكنولوجيا هي متغير خارجي يؤثر كصدمات خارجية في الاقتصاد ويؤدي التقدم التكنولوجي الى انتقال دالة الانتاج للأعلى ويتخذ الشكل الرئيسي للتكنولوجيا في ظل هذه النظرية شكل محايد لعنصر العمل وهو ما يعكس زيادة كفاءة عنصر العمل بسبب اما جودة العمالة او بفضل الابتكارات واستخدام المعدات والآلات المتطورة , ويعد نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو ساهمة مهمة في النظرية اذ يقوم هذا النموذج على توسيع نموذج (هارود – دومار) من خلال ادخال عنصر العمل , ومتغير ثالث مستقل هو المستوى التكنولوجي الذي اضافه ,

---

(1) عبله عبد الحميد بخاري , التنمية والتخطيط الاقتصادي : نظريات النمو والتنمية الاقتصادية , الجزء الثالث , بدون سنه , ص (30).
(2) بتول مطر الجبوري ,تحليل مصادر النمو والاحلال بين عوامل الانتاج في الاقتصاد الاردني للمدة 1970-1997 , رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد , 2000 , ص (27).

لكن خلافاً لما يفترضه نموذج (هارود – دومار) مثل (افتراض ثبات معاملات الدالة , وثبات الغلة) , نجد ان النموذج الذي قدمه سولو للنمو يستخدم فكرة تناقص الغلة للعوائد بشكل منفصل لكل من (العمل وراس المال) , كما انه يفترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معاً على هذا الاساس يبقى التقدم التكنولوجي هو العامل الوحيد الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل لكن مع الاخذ بنظر الاعتبار ان سولو والقائمين بالتنظير للنمو الاقتصادي يفترضون ان المستوى التكنولوجي يتحدد خارج اطار النموذج وبشكل مستقل عن العوامل الاخرى.[1]

واغلب الاقتصاديين يعتقدون ان تراكم راس المال هو السبب الرئيسي وراء زيادة انتاجية ساعة العمل (اي نمو الانتاجية الذي يؤدي الى رفع المستوى المعاشي) على هذا الاساس يتعامل كل عامل مع قدر اكبر فاكبر من راس المال وقد قام سولو باختبار هذه الفرضية بجمع التغيرات السنوية في الانتاج الاجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة الامريكية فيما بين عامي 1909-1949 باستخدام التقنيات الرياضية في اطار النظرية الكلاسيكية الجديدة ووجد سولو طريقة لتحليل نمو الانتاج في ساعة العمل الواحدة وارجعها الى نقطتين رئيسيتين اولاً مرتبطة بزيادة راس المال الموظف لكل ساعة عمل وثانياً يتمثل الجزء الذي لا يمكن ان نعزوه الى زيادة راس المال , وقد فوجئ الاقتصاديين بنتائج سولو التي اظهرت ان (19%) فقط من تغير الانتاجية على المدى الطويل يعود سببه الى زيادة راس المال الموظف وكذلك ضمن الجزء المتبقي من نمو الانتاجية الى التحول التقني التي يعزوها الى زيادة استخدام راس المال اذ ان التطورات التكنولوجية لها دورهم في النمو الاقتصادي .[2]

3- المعرفة التكنولوجية وفق التناقض النيوكلاسيكي (شومبيتر)

ان مساهمة شومبيتر تتجسد بنظرية الهدم البناء او الخلاق في بروز وتعزيز الابتكارات الحديثة داخل الاقتصاد فهو يؤكد في نظريته هذه على ان كل تطور علمي يؤدي الى دفع وجات متجددة في مختلف ناحي الحياة (سياسية واقتصادية واجتماعية) ما تتسبب في القضاء على الاساليب التقليدية للعيش وعمليات الانتاج الصناعية التقليدية وانتهاء المنظمات والمصانع التي تستخدم الايدي العاملة لتحل محلها نظمات وصانع وايدي عاملة ذات امكانات فنية وتقنية تتماشى مع السياق الجديد لذا فان نظرية شومبيتر في الهدم الخلاق تجسدت بهذا النمط من العمل اي هدم ثم يعقبه بناء اكثر متانه وصلابه بما يتلائم مع المستجدات لان شومبيتر تأثر كثيراً بنظرية دارون (النشوء والارتقاء او البقاء للأقوى والاصلح) , ووجدت هذه النظرية صداها في 1995 خاصة عندما تم طرح اسهم

---

[1] نظريات التنمية : تحليل مقارن ,الفصل الثالث, 2014 , ص(50). متاح على الموقع http:www.umc.edu.dz.

[2] http://www.dspace.univ-tlemcen.dz ,2014

شركة نت سكيب للبيع اذ ا هذه النظرية تستخدم المنطق العلمي والكمي لتطوير الاقتصاد فهو يرى ا التطور المستمر في المجال التقني سيقود الى تد ير الشركات والاعمال التي تتمتع بالقوة الاحتكارية.[1]

ا تناقض جوزيف شو بيتر ع الكلاسيك الجدد كا ن خلال اصراره على عدم حيادية المعرفة التكنولوجية بالنسبة الى التغيرات في دالة الانتاج وقد ركز شو بيتر اهتما ه على تأثير العوا ل النوعية على النمو الاقتصادي ن خلال ساهمته المتمثلة بعملية الهدم الخلاق ذات الابعاد المؤسسية العملية الى ا الابتكارات التكنولوجية الناجحة ستدفع المنشآت التي تعتمد التكنولوجيا ذات ستوى نخفض الى ا تخرج ن السوق , هذا الا ر يشير الى ا المنشآت التي تستخدم في عملها اساليب تقليدية هذا سيجعلها لا تواكب المنشآت الاخرى التي تستخدم تقنيات حديثة وذات تكنولوجيا عالية لعدم قدرتها على المنافسة واستحداث ابتكارات جديدة وضعف البحث والتطوير , لذا فا عملية الهدم الخلاق يمكن ا تتوزع ن خلال نشرها في كافة قطاعات البيئة الاقتصادية .[2]

4- الاقتصادي ثورشتاين فبلن

الاقتصادي فبلن توجهه ليس اركسي ولا كنزي وقد انتقد الفكر النيوكلاسيكي وهو ن اطلق تسمية الاقتصاد النيوكلاسيكي لتحديد هوية ذلك الاتجاه الجديد الذي عاصره وظهر خلال العقود الثلاث الاخيرة ن القر التاسع عشر والعقد الاول ن القر العشرين وكا على علم و عرفة تا ة ووعي بأعمال الاقتصاديين النيوكلاسيك وقد وضع تحليلات اقتصادية يكشف ن خلالها اخطائهم وتحيزاتهم الايديولوجية ويكشف بنفس الوقت عن اليات الاقتصاد في عصره وهنا سنورد بعض انتقادات فبلن للفكر النيوكلاسيكي فيما يخص آرائهم بالجانب التكنولوجي وكما يلي:[3]

أ- انتقد النيوكلاسيك ن خلال عناصر الانتاج فكما هو عروف ا الكلاسيك والنيوكلاسيك يقسمو عناصر الانتاج الى (الارض, العمل, راس المال) وهنا يشير فبلن الا ا هذا التقسيم هو تقسيم ايديولوجي عتمداً على صادر الدخل (الريع, الاجر , الارباح) اي تقسم عناصر الانتاج حسب الدخل وهذا التقسيم لا يشمل العلم والتكنولوجيا الذي لهما اثر كبير في الاقتصاد المعاصر واللذا لهما تأثير قوي وحاسم يفوق اي عنصر ن عناصر الانتاج الثلاثة السابقة ويشير فبلن الا ا علم

---

[1] اكثم عبد المجيد الصرايرة , سمير سليمان طراونه , واقع الهدم الخلاق في المنظمات العربية الرؤية للقياس والتطوير الاستكشافي كمدخل عملياتي , المؤتمر العلمي الدولي 15-17 ديسمبر 2012 تحت عنوان (عولمة الادارة في عصر المعرفة) , جامعة الجنان , طرابلس , 2012 , ص (6-7).

[2] اسعد الانصاري , صالح مهدي , منظور الفجوة التكنولوجية في بيئة اقتصاد المعرفة , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة واسط , المجلد الاول , العدد الثالث , 2010 ,ص(23).

[3] اشرف منصور , الفكر الاقتصادي لثورشتاين فبلن , الحوار المتمدن , العدد (2809) ., 2009, ص15-17.

الاقتصاد التقليدي لم يشير الى العلم والتكنولوجيا كونه عنصر□ن عناصر الانتاج لأنه لم يرى لهما ربحاً□باشر اذ □ فوائدهما تكو□ غير□باشرة وتحتاج الى وقت حتى تظهر او تتحقق بشكل تجديد وسائل الانتاج هذا□ن جانب و□ن جانب اخر فهما لا يخضعا□ للملكية الخاصة .

ب- يشير فبلن الى حقيقة اخرى وهي عند□ا يكو□ هدف العمل تحقيق ربح نقدي هذا يعني انها ليست الا صاحبة ائتما□ اي□متلكة للنقد وهي لا تملك الا قابلية الدفع وهذا يتعلق بما ينتج□ن سلع وخد□ات في المجتمع وبذلك فا□ زيادة الربح يعني زيادة الكميات□ن السلع والخد□ات وهذا□ا يقود الى الكساد ويشير فبلن الى □ تطور تكنولوجيا الانتاج يعمل على تقليل سلبيات تضخم الائتمانات الا □ حجم □ساهمة رؤوس الا□وال النقدية غالباً□ا يفوق التطور التكنولوجي وقدرته على زيادة الانتاجية وبذلك فا□ النظام سيبقى قريب□ن الازً□ة دائماً وهنا سيصبح لطروحات شو□بيتر□عنى جديد , اذ □ التطور التكنولوجي هو الذي سيمكن الرأسماليين□ن تجاوز الازً□ة لأنه يعمل على زيادة الانتاجية , كذلك فا□ التطور التكنولوجي لا يحفزه هذه زيادة الانتاجية بل يحفزه ضرورة زيادة رؤوس الا□وال وبزيادات □تماثلة (افقياً وراسياً) اي زيادة التركيب العضوي لراس المال الثابت والذي يتمثل بالتطور التكنولوجي حسب وجهة نظر راس المال ولا يستطيع النظام الرأسمالي تجنب الازً□ة عند□ا يكو□ □عدل التطور التكنولوجي ابطأ□ن□عدل زيادة رؤوس الا□وال وهذا يعد السبب الرئيسي لاهتمام الدول الرأسمالية بالبحث والتطوير (الابحاث العلمية) لا□□صير الدول المتقد□ة يتعلق بإيجاد طرق ووسائل تكنولوجية جديدة تمكنه□ن توظيف رؤوس الا□وال الجديدة وزيادة الانتاجية وبالتالي تفادي الازً□ات الاقتصادية.

5- نظريات النمو الحديثة

□ تكنولوجيا المعلو□ات ساهمت بشكل كبير في تغيير جوهر النظريات الاقتصادية ونتيجة لذلك ظهرت نظرية الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج ونظرية بول رو□ر وهذه النظريات انتقدت الافتراضات التي قا□ت عليها النظريات السابقة التي كانت تفترض ثبات الفن الانتاجي وتشابه دوال الانتاج للصناعات في كل دول العالم وتوصلت هذه النظريات الى □ راس المال البشري هو الاساس في عملية التطور واصبحت الاختراعات هي المعول عليها في ظل□جتمع المعلو□ات , واستناداً الى ذلك اصبح النمو الاقتصادي يستند الى تراكم الخبرات المعرفية وبات التقدم التكنولوجي يحدث زيادة في العائد الاستثماري وهذا□ا نراه في استمرار التنمية لدى البلدا□ المتقد□ة وايضاً تفسير لفشل بعض

البلدا النا ية في تحقيق تنمية شا لة رغم توفر عناصر الانتاج بالمقدار الذي يمكن المعرفة ا تؤدي الى تعظيم القيمة الدفترية للمنشاة الاستثمارية و ن هذه النظريات هي: [1]

أ- نموذج الفجوة التكنولوجية

يرجع تفسير هذه النظرية الى الاقتصادي (M.V. Posner) وهو ؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية وهو ن اطلق تسمية تجارة الفجوة التكنولوجية وتشير هذه النظرية الى التفاوت التكنولوجي بين الدول المتقد ة والدول النا ية حيث تتمتع الدول المتقد ة بالميزة النسبية المكتسبة ما ادى الى تفوقها في العديد ن السلع وسبب هذه الميزة هو عا لين الاول وجود تفاوت نسبي في الفن الانتاجي المستخدم وثانياً اكتساب حقوق انتاج وشراء المخترعات الجديدة وبما انه لا تستطيع جميع الدول ن الوصول الى ستوى تكنولوجي تساوي هنا ستظهر الفجوة التكنولوجية اذ انها ستتركز في دول تسعى الى تطوير الميزة النسبية في السلع ذات التكنولوجيا العالية, لكن كلما ركزت الدول المتقد ة في انتاج سلع ذات تكنولوجيا عالية فا المزايا النسبية للسلع ذي التكنولوجيا المنخفضة ستنتقل الى الدول الاقل نمواً.[2]

ا جزء كبير ن صادرات الدول الصناعية تكو بنيه على تقديم نتجات جديدة وطرق انتاج جديدة وهذا ا يقود الدولة الى احتكار المنتج بشكل ؤقت الى ا تقوم دولة اخرى بتقليد التكنولوجيا الجديدة وبيع السلع بسعر اقل ن الدولة صاحبة السلعة الاصلية والتي قد ت تكنولوجيا جديدة , وهنا ستقوم هذه الدولة بالبحث عن طرق انتاج جديدة لإنتاج سلع اخرى تطورة وهكذا الى ا يقلد ن جديد.[3]

ب- نظرية دورة حياة المنتج

هذه النظرية تدرس العلاقة بين المبيعات ن المنتج في كل فترة ن عمر هذا المنتج وهذا النموذج يسمح بالتنبؤ بتقييم المبيعات والظروف التكنولوجية والتنافسية التي تواجهه المنتج ن اجل وضع استراتيجيات السوق المناسبة وكانت هنالك حاولات لربط هذه النظرية بالتجارة الدولية والتي بدأ بها الاقتصادي فيرنو (Vernon) 1961 وهيرش (Hirch) 1967 كونهم استعملوا النموذج ن اجل توضيح هيكل التجارة الدولية وفق التحليل الدينا يكي ع ادخال عا ل التكنولوجيا , وا لكل نتج حسب هذه النظرية دورة حياة تبدأ ن التخطيط والتصميم الى رحلة دخوله الى الاسواق و ن

---

[1] ابو بكر محمود الهوش , مقدمة في اقتصاديات المعلومات والمعرفة , المملكة العربية السعودية , الرياض , دار المريخ , 2013, ص (210-211).

[2] جون هندسون , مارك هرندر , العلاقات الاقتصادية الدولية , ترجمة : طه عبد الله منصور , محمد عبد الصبور محمد علي , دار المريخ , المملكة العربية السعودية , 1987,ص (134).

[3] سامي خليل , الاقتصاد الدولي (ملخص وتطبيقات), دار النهضة العربية , القاهرة , 2001 , ص(166).

ثم تنضج وتزداد مبيعاته حتى يصل الى مرحلة تنخفض المبيعات ويحقق خسائر وقد يختفي من السوق احيانا قد يفشل المنتج في بداية حياته عند عرضه في الاسواق , لذلك تتضمن هذه النظرية المراحل الاتية : [1]

(1) مرحلة المنتج الجديد : هذه المرحلة تكو ذات تكاليف عالية تتضمن الاختبار والتجريب والبحث والتطوير وكذلك دراسات الجدوى , ولا يتم في هذه المرحلة اي بيع للمنتج لذا لا توجد عوائد فقط تكاليف لذا لا يعدها بعض الباحثين جزء من دورة حياة المنتج .

(2) مرحلة النمو : في هذه المرحلة يقدم المنتج لأول مره في السوق لذا تكو المبيعات نخفضة بسبب عدم عرفة المستهلكين بنوعية المنتج لكن بعد فترة من تعرف المستهلكين عليه تبدأ المبيعات بالارتفاع , هنا يجب الاهتمام بأساليب الترويج من الدعاية والاعلا والتعريف بالمنتج وكيفية الترويج له.

(3) مرحلة النضج :في هذه تكو التكنولوجيا نتشرة بين دول العالم كافة وهنا اخذ نتجو الدول الناشئة بعرض نتجاتهم في الدول المتقد ة ن اجل زيادة ارباح وخفض التكاليف وهنا ستكو المنافسة عن طريق الاسعار, لا المُنتج اصبح تقليدي و الانتاج تحول في الدول ذات الدخل المنخفض وهنا ستصبح الدول المبتكر للمُنتج ستوردة له.

وقد تحصل البلدا الاقل تقد ا على يزة نسبية في انتاج هذه السلع التكنولوجية وتكو صدره لها خاصة اذا كانت هذه السلع تخضع لدينا يكية دورة حياة المنتج عندها سوف لا يحدث اي خلل او تدهور في الميزا التجاري للبيئة المكتشفة للمنتجات الجديدة طالما انها ستقوم باستيراد السلع التي كانت تتمتع فيها بميزة نسبية وكذلك استمرارها في البحث عن انتاج وتطوير نتجات تكنولوجيه جديدة , عند ذلك فا رحلة الانتاج النمطي ستنخفض فيها تكلفة الوحدة المنتجة , لذا فا نموذج دورة حياة المنتج تعالج اوجه القصور والخلل في نظرية الفجوة التكنولوجية خاصة فيما يتعلق بمسألة اقتصار الاختراعات على الدول المتقد ة وطول الفترة الز نية للاحتفاظ بهذه الميزات وهو ناجم عن المعرفة التكنولوجية.[2]

[1] باسم غدير غدير , اقتصاد المعرفة , سوريا – حلب , دار الشعاع للنشر والعلوم ,2010 , ص(46).
[2] اسعد الانصاري , صالح مهدي , مصدر سابق , ص (35).

ج- نموذج بول رومر

يعتبر بول رومر (paul Romer) احد ابرز رواد النظريات الحديثة فقد حقق قفزة مؤثرة من خلال قالين اذ انه درس التناقضات التي نتجت عن فرضية سولو بان التغير التكنولوجي نابع اساسا من الخارج ويقول احد التفسيرات السائدة (المختلفة عن اراء شومبيتر) لهذه الفرضية ان التغير يأتي بصورة كتشفات علمية أما اثناء البحث الاكاديمي أو في المختبرات الحكومية المتحررة من البواعث الاقتصادية بالرغم من ان معظم الاقتصاديين يقرون بانه اذا اعتمد التغير التكنولوجي على الاكتشافات العلمية فأنها ستكون سلعة اقتصادية (فالمعرفة هي لكية عامة) وان استخدامها من قبل شخصاً ما لا يمنع من استخدامها من قبل اشخاص اخرين وهذا ما يسمى بخاصية عدم التنافس كما يصعب نح الاخرين من استخدامها مع الحفاظ على السرية التامة وهذا يسمى بخاصية عدم الاستبعاد , ومن اجل تفادي المشاكل المتعلقة بالسلع ذات الملكية العامة هنا سلم رومر بان التقدم التكنولوجي في الصناعة يتطلب نشاطاً جماعياً بهدف تحقيق الربح وهو يتألف من جزئيتين مختلفتين هما : تصاميم محددة تتجسد بمنتجات يمكن ان تسجل براءات اختراعها لأبعاد الشركات المنافسة عن ممارسة النشاط نفسه , كما يجب تكريس راس المال البشري فهو يصبح منتج اكثر من خلال تفاعله مع مخزون المعرفة (التي تتعلق بالتصاميم) بالإضافة الى المعرفة العلمية اذ كلما ازدادت المعرفة اصبحت جهود البحث والتطوير التي تعتمد على راس المال البشري منتجه اكثر لما المنتجات الجديدة التي ترتكز على البحث والتطوير تعد سلع عادية وان استخدامها من قبل جهة يمنع استخدامها من قبل جهة اخرى من اجل حماية الاختراع , اما المعرفة التصميمية تعتبر منتجاً اضافياً توضع ضمن خانة المعرفة العامة اذ يمكن لأي شركة استخدامها وبما ان كل منتج منها مختلف عن غيره ويمكن انتاجه من خلال مضاعفة راس المال واليد العاملة بالنسب نفسها دون الوصول الى مرحلة تناقص العوائد الحدية لكن في نفس الوقت تتنامى المعرفة التصميمية المشاعة مما يجعل البحث والتطوير التي تستخدم راس المال البشري غير المشاع اكثر انتاجية.[1]

[1] فردريك م.شرر , نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي , ترجمة د. علي ابو عمشه , دار العبيكان , الطبعة الاولى , المملكة العربية السعودية , 2002 , ص(55-57).

ثانياً :اثر الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي

1- التأثير على الناتج المحلي الاجمالي

الاقتصاد الرقمي يستند على القدرات الانسانية التي اصبحت هي القوة الدافعة للاقتصاد والتي تزوده بالقدرة على الابتكار والابداع واصبح قطاع المعلو ات هو القائد لباقي القطاعات والقاطرة الرئيسية للنهضة التنموية والجسر الذي يمكن اي دولة ن العبور الى المستقبل , ونتيجة لتلك التطورات لم يعد العمل اساس القيمة كما ورد في النظريات الاقتصادية التقليدية بل اصبحت المعرفة والفكر اساس القيمة , اذ ا النمو الاقتصادي ينتج ن تقدم عارف القوى العا لة وتطور قدرتها ن التصنيع الى التفكير والابداع وهكذا يمكن القول ا المعلو ات اصبحت صدر الثروة و فتاح الانتاجية والمنافسة الاقتصادية , لذا يساهم الاقتصاد الرقمي ن خلال تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي وعلى عدة ستويات نها: [1]

(أ) نشر هذه التكنولوجيا عبر ؤسسات الاعمال لتحسين الانتاجية وزيادة كفاءة العمليات التجارية .

(ب) اعتماد الابتكار في الاقتصاد الرقمي ن خلال تلبية طلبات المستهلكين السلعية والخد ية واعتماد الميزة التنافسية ثل الوساطات المالية وتقديم الخد ات عبر الانترنت .

(ج) يساهم في استحداث ونشر وظائف جديدة تكو اكثر كفاءة ن الشركات كونه يعمل بأقصى طاقة مكنه.

(د) الحصول على المواد الخام ن خلال الاستعانة بمصادر خارجية .

لذا فا كل الظروف تشير الى ا العلاقة طردية بين النمو والاقتصاد الرقمي اذ ا الاستثمار في تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات يؤدي الى رفع الانتاجية والنمو لا الاقتصاد الرقمي يستند على العلم والمعرفة والتقنيات وهو يعطي دور كبير للأنشطة التي تحتوي تركيبة تقنية عالية اي التي تتضمن علوم و عارف بالرغم ن انها ليست العا ل الوحيد الذي يؤدي الى النمو على اساس ا النمو له شروط عديدة , لكن في ظل التطورات الحالية اصبح لتكنولوجيا المعلو ات والاتصالات دوراً هماً في النمو الاقتصادي , اذا انه ادى الى انخفاض تكاليف الانتاج وتحسين نوعية المنتج وسيادة بدأ التنافسية في الانتاج وتحول نمط الانتاج ن انتاج تقليدي(نمطي) الى انتاج حسب رغبة واذواق المستهلكين, وا تنمية قطاع الخد ات لتكنولوجيا المعلو ات والاتصالات تشمل بعض الخد ات المعرفية المتخصصة والمهارات التقنية التي تعزز الفرص الوظيفية ثل الكمبيوتر

[1] منظمة العمل الدولية , وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي – الجزائر , المؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب , 15-17 نوفمبر / تشرين الثاني 2009 , ص(5).

والبر□جة لذا يتم تفضيل الفئات ذات التعليم العالي والمهارات التقنية الذي يوفر اساس صلب للمجتمع يتجاوز فيها عدم المساواة المرتبطة بالملكية والانتاج□ع ذلك فأ□ الفئة او الشريحة المعرفية والتقنية تتداخل جزئياً□ع المديرين والمهنيين الذين يستطيعو□ الوصول الى كل□ن رأس المال وشبكات الاتصال اذ □ التكنولوجيا تعمل على اعادة الهيكلة والتكا□ل بين□ختلف انشطة الاعمال والشركات □ثل نقل الاصول□ن القطاع العام الى القطاع الخاص وتوطيد السلطة في ايدي الشركات الكبيرة وايضاً في ظل هذا القطاع توجد فوارق طبقية بسبب طبيعة الوظائف والاعمال التي تتوفر حسب □كانيات و□هارات الفرد بالإضافة الى الفوائد المحتمل الوصول اليها تبعاً لموقف العمالة في قطاع الخد□ات□ثل العا□لين في□جال المعرفة .[1]

فالشركات والمنشآت التي تعمل في□جال تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات تحقق أعلى نسب□ن القيمة المضافة وفيها يحصل العا□لو□ على دخول أعلى□ن اقرانهم العا□لين في القطاعات التقليدية لا□ هذه الشركات لها علاقات دولية واسعة وهذا سبب نجاحها وهي تستفاد□ن هذه العلاقات لتوسيع اسواقها والحصول على أكبر نسبة□ن القيمة لا□ الصناعات التي تعتمد في عملها على تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات تتصف بكونها صناعات رائدة لأنها تخفض□ن اعتمادها على المواد الاولية و□ زيادة استخدا□ها للتقنيات الحديثة□كنها□ن تحقيق قيمة□ضافة اكبر وبالتالي زيادة النمو و□ثال ذلك شركة أ□ازو□ لبيع الكتب الالكترونية فهي تحقق ارباح هائلة□ن خلال التسويق الالكتروني لذلك اصبحت تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات جزء □ن الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

لذا فا□ تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات وظيفتها في ظل الاقتصاد الرقمي هو تحقيق فائض القيمة الذي يعد عا□ل تنافسي للمؤسسات أذ انها تستخدم الانترنت لزيادة قيمة استخدام المنتج او الخد□ة وخاصة المنتجات والخد□ات المعلو□اتية اذ انها تزيد□ن نصيب حصة المنشأة في السوق وبالتالي تزيد ارباحها.

2- التأثير على الانتاجية والعمالة

يعد التصنيع□نذ ظهور الثورة الصناعية هو المحفز للإنتاج والعمالة□ما ادى الى زيادة الدخول وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية وانخفاض الانفاق على السلع الزراعية ورافق هذه التغيرات تحولات في قوة العمل وتحولات سكانية (انتقال□ن الريف الى المدينة والتوجه نحو التصنيع) و□ع

---

[1] Sue Willis And Bruce Tranter, op.cit , p(7).

[2] بشار عباس , دور الاقتصاد الالكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي , بدون سنه , ص (10-11).

التغير الهيكلي يتغير نمط التصنيع فعندما تكون مستويات الدخل منخفضة هنا سيتم استخدام تكنولوجيا ذات كثافة منخفضة لراس المال والتي ستؤدي الى احداث تحسينات في الانتاجية والعمالة لكن مع تزايد كثافة راس المال للتكنولوجيا هنا ستسيطر المكاسب الانتاجية وستتحول العمالة نحو الخدمات المتصلة بالتصنيع , وتعد بعض الصناعات التحويلية هي العامل الرئيسي للنمو وهنالك حجج تدعم هذه الفكرة فما طرحه (نيكولاس كالدور) في الستينيات بانها يميز الصناعة التحويلية عن القطاعات الاخرى هو القدرة على توليد عائدات متزايدة وبالتالي تحقيق انتاجية اكبر, وتبعاً لهذا الراي تعد الصناعة المحور الرئيسي لنمو الانتاجية نتيجة التحسينات في تقسيم العمل والتغير التكنولوجي ووفورات الحجم , وكانت هذه الآراء ترجمة للواقع الذي شهدته البلدان النامية والمتقدمة فبالنسبة الى البلدان النامية لا يعني النمو توسعة حدود التكنولوجيا وانما تغيير هيكل الانتاج نحو انشطة ذات انتاجية عالية وبالإمكان الحصول على هذا النوع من التغيير من خلال استيعاب التكنولوجيا القائمة وتحقيق تراكم سريع لراس المال المادي والبشري عبر التواصل مع الاسواق العالمية , اما الدول المتقدمة فقد تجاوزت هذه المرحلة واتجهت نحو الصناعات التكنولوجية العالية والخدمات الالكترونية لذا فان التغير الهيكلي الذي حدث في الصناعة التحويلية هو بسبب المحتوى التكنولوجي المتنامي للأنشطة كذلك التحول من الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة الى الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية ما يؤدي الى تعظيم القيمة المضافة.[1]

ان تطوير القطاع الصناعي لأية دولة يساهم في الاستفادة من التقدم التكنولوجي ودعم التكنولوجيا بنفس الوقت اعتمدت العديد من الدول مثل جنوب شرق اسيا على تطبيق السياسات الصناعية التي تهدف الى تطوير الامكانات التكنولوجية للدولة وهذا انعكس بصورة ايجابية على تحول الشركات المحلية من مستوردة للتكنولوجيا الى شركات لها قدرة وامكانية على اكتشاف ابتكار وتطوير التكنولوجيا سواء على المستوى المحلي او العالمي ومن اهم السياسات الصناعية هو التوسع في النظم الضريبية التي تمنح الاعفاءات للشركات على حسب انفاقها في مجال البحث والتطوير بغض النظر سواء كان هذا الاثر في مجال التصنيع او الخدمات كذلك توفير ومنح التمويل اللازم لتطوير الابتكارات ونقل التكنولوجيا واقتلاكها وتوفير المنح التمويلية الخاصة بتنمية القدرات والامكانات التكنولوجية داخل الشركات وربط هذه الانظمة الضريبية والتمويلية بمجالات البحث المهمة للدولة بما يساهم في تحقيق التنمية التكنولوجية.[2]

---

[1] منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية , تقرير التنمية الصناعية لعام 2013 , النمو المستدام للتشغيل : دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي , 2013 , ص (4-5).

[2] المعهد العربي للتخطيط , الامكانات التكنولوجية والنمو الاقتصادي , الكويت , العدد (95) , السنة التاسعة , يوليو (تموز) 2010, ص(11).

وبما ا العالم يعيش حالة علمية و عرفية وهي تعد نتاج العمل الانساني الدؤوب فالموارد البشرية هي ورد دائم غير ناضب كذلك فا نتاجاته المعرفية والعلمية لا تنضب لذا ركزت نظريات التنمية على الاستثمار في القطاع التكنولوجي وتنمية العنصر البشري بشكل ستدام ودعم الافراد ن خلال التعليم والتدريب , لكن في ظل التطورات الرقمية نتج في بادئ الا ر نوع جديد ن البطالة الا وهو البطالة المعرفية او العلمية فالفرد الذي لا يمتلك تأهيل علمي او هارات فنية لا يمكن ا يمارس الاعمال التكنولوجية وخاصة الرقمية نها , فالكثير ن الاعمال باتت تعتمد على دى ا تلاك الفرد للعلم والمعرفة بالإضافة الى الخبرة او تميزه با تلاك المهارات التقنية خاصة في جال الحاسوب والبر جيات هنا بدا استحداث نمط جديد ن العمل خاصة للأفراد الذين يملكو الكفاءة لكن لا يجدو فرصة عمل اذ برزت ظاهرة العمل عن بعد واصبح با كا الفرد ا يعمل وهو في بيته و ن ميزات هذا العمل هو تجاوز الحدود الجغرافي واصبح با كا الرجل والمرأة زاولة هذا العمل وحتى اصحاب العاهات البدنية با كانهم العمل خاصة للذين لم تتوفر لهم الفرص وايضاً عدم وجود وقت حدد للعمل وهنالك ايضاً ميزات اخرى للعمل عن بعد كونه يساهم في تخفيف التلوث البيئي ن خلال عدم استخدام العا لين للمواصلات يو ياً وايضاً تراجع فكرة الانتقال ن الريف للمدينة والضغط على ناطق اخرى اصلا هي تعاني ن زخم المواطنين وهذا لا يعني ا العمل عن بعد ليس له ساوئ و نها انعزال الفرد عن المجتمع وانعدام الثقة والا ا في بعض الاشخاص بسبب الغش والاحتيال.[1]

فالاقتصاد الرقمي ارتبط بكل فاصل الاقتصاد العام وكا له تأثير على العمالة ففي بادئ الا ر عند ظهور التقنيات بشكل واضح و ؤثر في الاقتصاد ادى الى تراجع فرص العمل فالانفجار المعرفي والتكنولوجي كا له اثر على تنمية الموارد البشرية والمعرفة باعتبارهما ورد غير ناضب بعكس الثروات المعدنية القابلة للنفاذ فالإنسا هو الذي يفكر ويبدع فالاقتصاد الرقمي لم يظهر الا ن خلال المعارف والمدارك البشرية فالفرد يعد هو الاساس للنشاط الانتاجي والتنمية الاقتصادية فالصناعات التقليدية تعد صناعات كثيفة العمل وذات دخول نخفضة اذ كانت هي الحل المناسب لاستيعاب الكثير ن السكا الباحثين عن عمل وبشكل نتج لتحقيق فرص التراكم الرأسمالي , عليه فا التكنولوجيا ادت الى تغير انماط الانتاج فقد قللت ن الميزة النسبية للعمالة الرخيصة وباتت هذه التقنية تبحث عن توفير انواع عينة ن اليد العا لة تكو ذات تأهيل علمي و هارات فنية لا هذه التكنولوجيا اثرت في سوق العمل بكل جوانبه فبسبب السرعة والنمو المتواصل الذي تتصف به فقد فرضت على العمالة ا تصف بالمرونة الكافية لمجاراة هذا النمو وقد تم استبعاد المنتجات والعمليات الانتاجية

[1] خليل حسن الزركاني , الاقتصاد المعرفي والتعليم الالكتروني ركيزتان في كفاءة العنصر البشري , 2014, ص(17) متاح على الموقع www.abegs.org

ذات الكثافة العالية في اليد العاملة غير الماهرة , لذلك فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعلت اصحاب المهارات الوسطى وغير الماهرة في حالة تهديد وانعزال بسبب تزايد الاحتياج للمتخصصين في هذا المجال.[1]

ففي عام 1967 قام (Denison) بدراسة معدلات النمو الاقتصادي لعشر دول رأسمالية والطريقة التي استخدمت في التحليل كانت من خلال القيام بطرح نمو عوامل الانتاج (راس المال , العمل , الارض) وم ساهمة العمل تم تكييفها مع الاخذ بنظر الاعتبار التغييرات في البطالة وساعات العمل وتركيبة القوى العاملة (الجنس والعمر) والمستوى العلمي للفرد وقد وجد ان تغير المستوى العلمي هو الاكثر تأثير في النمو بعد طرح مساهمات نمو عوامل الانتاج (TFP) من راس المال والعمل والارض بعدها تم تقليصه من خلال الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات في هيكل توليفة العمل من الاستخدام الجيد لعائد الانتاج وعوامل اخرى قليلة التأثير.[2]

على هذا الاساس تم التوجه نحو العقول المبدعة واصحاب المهارات والاستغناء عن العمالة غير المبدعة تقنياً وخلق جيش من العاطلين عن العمل اذ ان هذه الشريحة ليس لها مكان داخل هذه المنظومة الجديدة كونها ترتكز على قطبين احدهما أحلال الآلات والمعدات محل القوة البدنية للفرد العامل في منظومة الاقتصاد الرقمي ومن ناحية اخرى يكون للمبدعين والموهوبين الحاصلون على تأهيل علمي رفيع الذين يختصون بالتخطيط والابتكار كانه ايضاً داخل منظومة الاقتصاد الرقمي وهنا ستظهر طبقة من العاطلين عن العمل وهم الفئة التي لم تحصل على تأهيل علمي ما يجعلهم غير ناسبين لسوق العمل الجديد وبالتالي ستظهر اشكال اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع , لان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو حل صراع لإيجاد المواهب والطاقات الخلاقة وهو على صلة ترابطة مع قطاع التعليم اذ ان الطاقات التي يخرجها نظام التعليم خاصة في مجال تقنية المعلومات لها مكانتها في هذا القطاع واذا عانى من نقص في العمالة ذات المهارات العلمية والمعرفية فانه بالإمكان ايجاد طاقات من اي مكان اخر في العالم (في اي دولة) والاستفادة منها من خلال الشبكات الالكترونية والتعاون الافتراضي وهذا يقود الى معالجة النقص الحاصل في هذا القطاع لتلك الدولة واستنزاف الطاقات البشرية من الدول الاخرى التي لا توفر الشروط الملائمة لمبدعيها ولا توفر لهم الرعاية والاحتضان الكافي بما يتناسب مع قدراتهم وامكانياتهم العلمية والمهنية وهذا ما يقود الى خلق اشكالية في هذا المجال بالإضافة الى الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والرقمية وبسبب تركز الشركات التقنية في اماكن محددة من العالم اصبحت هذه الدول محط انظار

---

[1] عفاف شمدين , استخدامات تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على قوانين وانظمة العمل , دمشق ,سورية , 2015/1/16 , ص(8).
[2] بتول مطر الجبوري , مصدر سابق , ص (28).

وعامل جذب للأدمغة المعرفية والطاقات المميزة اذ ان اتحاد الشركات الصغيرة وعامل البحوث والممولين والشركات الكبيرة يعملون من اجل خلق بيئة نشطة تجمع المعرفة والتمويل والفرص للباحثين عنها فان اجتماع العلماء من مختلف دول العالم في تلك المراكز يساعد على جذب المستثمرين.[1]

فالصناعات الكثيفة العمالة والمنخفضة التكنولوجيا توفر فرص اكثر وتفتح افاق امام الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط وبالإمكان الاستعانة بها للانطلاق نحو زيادة الانتاجية للتصنيع والسبب ان هذه الصناعات القائمة على التكنولوجيا تكون حوافزها اقل امام دخول تلك البلدان فهي تلبي في بادئ الامر الطلب المحلي ومن ثم تلبي الطلب الخارجي وهي لا تتطلب نفقات رأسمالية كبيرة بالإضافة الى امكانية تزويد المصانع بالعمالة من اصحاب المهارات المنخفضة فهذه الصناعات تتصف بصفة المنافسة وهي تفسح المجال للاستثمار في الدول النامية فالمنتج بإمكانه ان يستفاد من تغير ظروف السوق فهي تعد صناعات ذات انتاجية عالية يمكنها ان تولد الموارد اللازمة للاستثمار وتحقيق القيمة المضافة.

3- التأثير على الاستثمار

يساهم جذب الاستثمارات الاجنبية في نقل التكنولوجيا الى داخل البلد فالشركات الدولية هي المصدر الاساس للابتكارات ونقل المعرفة الى الدول الاخرى بما يساهم في تحسين مستوى الانتاجية ورفع مستوى استخدام التكنولوجيا في انتاج السلع والخدمات لذا فان الية نقل التكنولوجيا الرقمية تعتمد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة عن طريق فروعها العاملة داخل الدول وكذلك عن طريق اليات التكامل بين فروع الشركات الدولية والمحلية بالإضافة الى المنافسة على المستوى الداخلي للبلد التي تظهر داخل الاسواق المحلية بسبب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبالفعل نجحت العديد من الدول مثل النمور الاسيوية في جذب الاستثمارات للقطاعات الانتاجية والخدمية الكثيفة للتكنولوجيا (ذات قيمة مضافة مرتفعة) وقد صاحب ذلك الاهتمام براس المال البشري محلياً عن طريق زيادة المعارف والمهارات وتوفير خدمات رجال الاعمال وتطوير البنية التحتية بما يلائم متطلبات الوضع الجديد.[2]

كذلك فان للشركات عابرة القومية علاقة قوية بالاستثمار الاجنبي المباشر كونها تعد قاطرة تجذب الاستثمار نحو اقاليم العالم فهذه الشركات لها فروع في العديد من الدول وتعمل وفق الاستراتيجية التي تحددها الشركة الام وهذه الشركات لها خصائص تميزها عن باقي الشركات الاخرى مثل سعة

---

[1] باسم غدير , مصدر سابق , ص (196-197).
[2] المعهد العربي للتخطيط , مصدر سابق , ص(11).

حجمها والتفوق التكنولوجي وانتمائها الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة وهي تمتاز بالتنوع والتكامل وهي تستغل المزايا التي تتمتع بها مثل التقدم التكنولوجي والاساليب الادارية والتنظيمية الحديثة.[1]

اذ ان هذه المزايا الاقتصادية والتكنولوجية تلعب دور رئيسي في ارتفاع نسبة التدفق الى الدول المتقدمة لان اقتصاديات هذه الدول هي جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر بفضل الانفتاح وتوفر المعلومات والبيانات حول المشاريع الاقتصادية وانخفاض العوائق البيروقراطية والتنوع الاقتصادي يوفر فرص استثمارية في مختلف انواع الانشطة بما فيها قطاع الخدمات الذي يعتبر من اهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الاجنبي كما ان الدول المتقدمة تضع الاسس المهمة للحفاظ على الملكية الفردية والفكرية ففي الفترة 2003 كان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الولايات المتحدة الامريكية يبلغ (29,8) مليار دولار.[2]

ان الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي الى تراكم راس المال وزيادة الانتاجية بشكل ايجابي خاصة للدول النامية اذا اعتمدت هذا الاسلوب والتي تمتلك طاقات كامنه في هذا المجال كما هو الحال في مجال انتاج الذكاء الرقمي وتكثيف العمالة ذات العلاقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا ما جعلها تتوسع في الصناعات الرقمية والبرمجية في السوق العالمي.[3]

لذا تعد الالكترونيات عنصر اساسي لكل دولة ولها اهمية كبيرة في اعادة هيكلة البناء الاقتصادي للبلدان او بناء القدرات التنافسية اذ انها ساهمت في زيادة معدل الصادرات التكنولوجية وهذا ما ادى الى النمو , كونها دخلت في كثير من مجالات الصناعة وتطورت في مجال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاعتماد على الابتكارات بالإضافة الى خلق القيمة المضافة من خلال تخفيض الكلف وهنا اصبحت البلدان تسعى للحصول على الميزة التنافسية فالمؤسسة لا تعتمد على قوتها الذاتية من حيث راس المال فقط بل تعتمد على الدعم الذي تحصل عليه من البيئة الخارجية ما يقود الى زيادة حجم صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

---

(1) Hussien ALasrag , Foreign Direct Investment Development Policies In Arab Countries , 2005 p(10).

(2) الاسكوا , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , سياسات جذب الاستثمار الاجنبي والبيني في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الاردن والبحرين واليمن , الامم المتحدة , نيويورك , 2003, ص (7- 8).

(3) محمد ناجي حسن , زينب محمد الجوادي , مصدر سابق, ص(6).

4- التأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية

ا نظرية التجارة الدولية التقليدية تقود التجارة الى حدود معينة بسبب قلة الخيارات للانتقال الى ابعد ن الحدود الحالية للإنتاج والانتاجية ولكن ع تطور نجزات الثورة العلمية والتكنولوجية وتزايد تأثيرهما على تغير هياكل الانتاج هنا بدأ اسلوب التبادل التجاري الدولي يتغير و بدأ المزايا النسبية تغير في بعض الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية فالدول التي تفتقر الى الموارد الطبيعية تمكنت ن فرض نفسها كشريك في التجارة الدولية اذ انها تقدمت ن خلال الثورة التكنولوجية وتطبيق نجزاتها على وارداتها ن الخامات و ن ثم اعادة تصديرها بشكل سلع صناعية ذات قيمة ضافة عالية وهذا يمكن ا يؤثر في النمو ويغير في هيكل البنى الاقتصادية ويتم ذلك ن خلال القطاع الخارجي (تصدير واستيراد التكنولوجيا ن سلع وخدمات) وبغض النظر عن الهبات في الموارد ونطاق السوق الدولية والميزة النسبية اي بالإمكان لأي دولة ا تتاجر بالقطاع الالكتروني دون ا يمتلك جمع صناعي كبير وهذا الامر واضح خاصة في جال قطاع الخدمات الالكترونية وهذا ما جعل الثورة العلمية التكنولوجية ا توجه ضربة قاسية لنظرية التجارة التقليدية التي تقوم على فروض ساكنة (ستاتيكية) فالبلد الذي يمتلك المعرفة يمكن ا يساهم في تشجيع الوحدات الاقتصادية في خلق استخدامات جديدة وطرق حديثة لزيادة الانتاج والقيمة المضافة.[1]

لذا فان التجارة الالكترونية هي احد روافد الاقتصاد الرقمي ونتاجاته لا ن ميزاته انه يقوم على الانتاج غير المادي وتنامي دمج الانشطة الاقتصادية في علاقات تقوم على اساس مادي يتمثل بشبكة المعلومات العالمية (الانترنت) فالإنترنت تتظافر فيه ثلاثة عناصر اولها يتعلق بالإبداعات التقنية في جال الانتاج التكنولوجي (المعالجات الالكترونية) التي تساهم في خفض تكاليف الحواسيب وتحسين جودتها وثانياً نشر الابداعات التكنولوجية ن خلال جموعة ن البرامج والمنتجات غير المادية ما ساهم في تبسيط استخدام الحاسوب الامر الذي سهل ن عملية التسويق الالكتروني اما العنصر الثالث فيتمثل في اعتماد هذه التكنولوجيا الرقمية الجديدة على الشبكة , لان التجارة الالكترونية ترتبط بمختلف التبادلات الالكترونية التي تتعلق بالسلع والخدمات ا بين (المؤسسات نفسها و ا بين المؤسسات والافراد وكذلك المؤسسات والادارات) فصناعة المعلومات هي التي خلقت الوجود الواقعي للتجارة الالكترونية فاصبح بإمكان المستهلكين في ختلف دول العالم ن الدخول الى الانترنت والاطلاع على واصفات عرض اي سلعة يرغبون بشرائها عن طريق التسويق الالكتروني حيث يتمكن الفرد ن فاضلة العديد ن السلع ثم القيام بالشراء والدفع عبر

[1] نوزاد عبد الرحمن محمد صالح الهيتي , الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي , اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد , 1993 , ص (28).

الشبكة كما اثرت التجارة الالكترونية على□ختلف اسعار السلع والخد□ات اذ اصبح بإ□كا□ المستهلك تفحص السلعة و□عرفة اسعارها و□واصفاتها عبر الشبكة الالكترونية.[1]

ا□ التجارة الالكترونية تزيد□ن حجم المبادلات التجارية كونها تقلل□ن نفقات التحويل والتسليم والنقل , والطلب على السلع والخد□ات التي تقدم عن طريق ادوات التجارة الالكترونية يؤدي الى زيادة اعتماد الانترنت كواسطة للتسوق لا□ شبكة الانترنت تسمح بتخفيض تكاليف البحث للمتسوق فالإنترنت له□يزه خاصة كونه يسهل عرض السلع بطريقة رقمية و□ميزة اذ اصبحت الحدود والفواصل بين المنتج والمستهلك غير□وجودة فمن الملاحظ ا□ التجارة الالكترونية تنمو بشكل كبير وسريع بين الدول خاصة الصناعية الكبرى و□ن شأ□ ذلك تسهيل التجارة الدولية وظهور الارتباطات بين النظم الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي فانفتاح الاسواق يعد عا□ل اساسي لتطوير التجارة أذ تحرص هذه النظم على تشجيع التقدم العلمي وتهيئ له كافة التطبيقات الممكنة فالتجارة الالكترونية لها فوائد كثيرة في□جال التجارة الدولية كونها تساعد على نموها وازدهارها عبر (الفاكس والانترنت ..الخ) فهنالك بعض المنتجات يمكن ا□ تسلم بالطريقة الالكترونية وهذا سيؤدي الى اختصار الوقت والنفقات فالتجارة الالكترونية تساعد المشاريع الصغيرة للولوج الى السوق الدولية و□نافسة المشاريع الكبيرة بغض النظر عن حجم المشروع وا□كاناته , ونتيجة انخفاض تكاليف المبادلات ونقل المعلو□ات اصبحت تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات شرطاً جوهرياً في اتمام العمل بالاقتصاد الرقمي فقد حقق التقدم العلمي في ا□ريكا نمواً□ا يزيد عن (4%) سنوياً.[2]

5- التأثير على البطالة والتضخم

في اطار تحليل انعكاسات الاقتصاد الرقمي بوصفه تبدلات وتغيرات جوهرية في البنية الهيكلية للاقتصاد العالمي , وساد اعتقاد با□ الاقتصاد الرقمي سوف يؤدي الى حدوث بطالة هيكلية واستناداً الى احدى بديهيات الاقتصاد الكلي والتي□فادها ا□ الاقتصاد عند□ا يواجه تغيراً هيكلياً فا□ الوظائف القديمة تتلاشى وتخلق وظائف جديدة فاذا كا□ العمال المستبعدو□ قادرين على تلبية□تطلبات التعليم والمهارة اللاز□ة للوظائف الجديدة وكانت لديهم الرغبة في التوطن في□كا□ جديد اذا لزم الا□ر فانه لن تخلق□شكلة باستثناء□ا تستغرقه فترة التكيف , ا□ا اذا كا□ العمال المستبعدو□ لا يستطيعو□

[1] العياشي زرزاره , الاقتصاد والمجتمع , تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واثرها في النشاط الاقتصادي وظهور الاقتصاد الرقمي , بدون سنه , ص (299).
[2] دميثان المجالي , اسامة عبد المنعم , التجارة الالكترونية , الطبعة الاولى , دار وائل للنشر , الاردن – عمان , 2013 , ص (270-272).

□واجهة المتطلبات التعليمية والمهارية ولا يرغبو□ في التوطن في□ناطق اخرى فانهم سوف يبقو□ عاطلو□ عن العمل لفترة طويلة ويسمى ذلك بالبطالة الهيكلية.[1]

وفي ظل الاقتصاد الرقمي تحدث البطالة الهيكلية بسبب□ا تتطلبه الاعمال والوظائف□ن□هارات وتعليم اذ □ الانشطة داخل هذا الاقتصاد تقوم على اساس حصول الافراد العا□لين على□ستويات □تقد□ة في□جال الحاسوب والاتصالات والتعا□لات الدولية وقد لا يتوفر هذا الا□ر في اجيال□ن اليد العا□لة التي لم تحظى بتعليم وتدريب في□ثل هذه العلوم وهذه الفئة هي غالباً□ا تكو□□ن الفئات العمرية المتقد□ة في السن واتموا التعليم الجا□عي بعقود ز□نية سابقة□ما يجعلها□ثال واضح للبطالة الهيكلية , الا □ واقع الحال في اطار تحليل النمو المطرد للاقتصاد الرقمي واثره على البطالة افرز حقائق□تقد□ة تتوقع □ هذا النمو الكبير المطرد قد بدأ يخلق□ن الوظائف اكثر□ما يعتقد وفي□راحل □تقد□ة□ن النمو كا□ الاقتصاد الرقمي قادراً على خلق وظائف اكثر□ن قدرة الاقتصاد التقليدي بسبب عدم وجود الحدود التي تقيد□ن انتقال هذا الاقتصاد وسهولة انتشاره□ع وجود ثورة تكنولوجيا هائلة□تصاعدة في تقنيات الحاسوب والاتصالات الرقمية والتي تجسدت في فروع الاقتصاد التقليدي , □ التسارع التكنولوجي والمتجسد في تسارع وتيرة نمو الاقتصاد الرقمي قد استفاد□ن اتجاهين الاول هو تجسيد التسارع الرقمي بسرعة فائقة في تطور فروع الاقتصاد التقليدي والثاني عدم وجود حدود او عوائق انتقال وتطور دور الاقتصاد الرقمي□ما جعل قدرة الاقتصاد الرقمي على خلق الوظائف اكبر□ن احتمال خسارة الوظائف بسبب هذا التطور, وقد عزز هذا□ الاتجاهين هو الاتجاه العام □ام التطور في□جال التعليم الخاص بالتقنيات الحديثة في□جال تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات و□كانية الحصول عليها وانخفاض كلف هذا التعليم□قارنة بالحقب الماضية بالإضافة الى انخفاض تكاليف الاتصالات الرقمية , التي تعد الشريا□ النابض والناقل لأثار الاقتصاد الرقمي كما ساعد ارتفاع الاجور النقدية في هذا القطاع على تشجيع الافراد على التدريب والتعليم للحصول على فرص عمل افضل.

□ا علاقة الاقتصاد الرقمي بالتضخم النقدي فيرتبط تغير الانعكاس المتوقع للاقتصاد الرقمي على التضخم بمستوى التطور الحاصل في قدرات الاقتصاد الرقمي في الاقتصاد بالدراسة والتحليل وانعكاساته على كل□ن الطلب الكلي والعرض الكلي فطبقاً لنظرية جذب الطلب يحدث التضخم فاذا زاد الطلب الكلي بسرعة اكبر□ن العرض الكلي وطبقاً لنظرية دفع الكلفة فالتضخم ينشأ □ن ارتفاع تكاليف الانتاج او زيادة الارباح وفي كلتا الحالتين فا□ تأثير الاقتصاد الرقمي يكو□□ن خلال التأثير على العرض الكلي والطلب الكلي بافتراض وجود اقتصاد رقمي□تطور في بلد الدراسة يعني

[1] مايكل ابدجمان , الاقتصاد الكلي , ترجمة محمد ابراهيم , دار المريخ للنشر , الرياض , السعودية , 2010, ص(440-441)

الاقتصاد له قدرة فائقة على الامتداد خارج الحدود الجغرافية لاقتصاد البلد وهذا يسمح بتمدد كل من الطلب الكلي والعرض الكلي الى الدول الاخرى مدفوعاً بوجود الاقتصاد الرقمي الذي يجعل من الاقتصاد الدولي سوق واحدة للعرض والطلب امام الافراد والشركات وعلى هذا الاساس فان الطلب الكلي يصبح عبارة عن (الطلب الكلي الداخلي + الطلب الخارجي) والعرض الكلي يتكون من (العرض الداخلي + العرض الخارجي) , وهنا يكون العرض والطلب الخارجي المقصود بهما التجارة الخارجية لكن بشكل اوسع اذ نجد ان قطاعات الاقتصاد الرقمي تتسع لتسيطر بشكل كبير على الاقتصاد وتتحول القطاعات الى قطاعات الالكترونية مثل التجارة الالكترونية والتعليم الالكتروني والسياحة الالكترونية وهذه المعاملات قد لا تظهر في ميزان المدفوعات .

يترتب على هذه النتيجة القبول بفرضية مفادها ان تأثير انعكاس الاقتصاد الرقمي يعتمد اساساً على موقع الاقتصاد الرقمي التنافسي للاقتصاد الوطني وهل ان الاقتصاد الوطني هو اقتصاد مستقبل للسلع والخدمات المحولة ضمن قطاعات وقنوات الاقتصاد الرقمي ام هو مصدر لها وهل انها يخرج من البلد من صفقات للخارج يفوق ما يدخل للبلد وهل ان الكلف والاسعار للإنتاج في الداخل اكبر ام اقل من الكلف والاسعار في الخارج ولنفس المنتجات ووفقاً لهذا التحليل فان البلد يواجه ضغوطاً تضخمية اذا كان حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة ضمن قنوات الاقتصاد الرقمي اكبر من العرض الكلي كما يمكن ان يواجه الاقتصاد ضغوطاً تضخمية اذا كانت السلع والخدمات المحولة من الخارج للداخل ضمن قنوات الاقتصاد الرقمي تمتاز بتزايد في اسعارها بسبب التضخم النقدي في دول المنشأ وضمن ما يعرف بالتضخم المستورد , كما يمكن ان يكون للاقتصاد الرقمي دوراً في تراجع الضغوط التضخمية اذا كان العرض الكلي ضمن الاقتصاد الرقمي اكبر من الطلب الكلي كما يمكن ان تكون الاسعار للسلع والخدمات المحولة من الخارج للداخل ضمن فضاء الاقتصاد الرقمي منخفضة مقارنة بالأسعار المحلية لنفس المنتجات ما يهدئ من قوة الضغوط التضخمية في بلد المعني بالدراسة والتحليل السابق يفترض ان اقتصاد البلد يمتاز بوجود اقتصاد رقمي متطور ومتنامي وقادر ضمن قنواته من نقل اثار التمدد لكل من الطلب الكلي والعرض الكلي خارج الحدود الجغرافية للبلد المعني.

المبحث الثاني : تجربة دولة ماليزيا في الاقتصاد الرقمي

ا□□اليزيا بلد يشترك□ع الدول النا□ية في صفتين بارزتين وهي كونها بلد تعرض للاستعمار البريطاني والذي خلف فيه اثار سلبية اقتصادية واجتماعية فقد تم ابعاد المالايو وهم السكا□ الاصليين لماليزيا وتم خلق طبقة اجتماعية جديدة تتكو□□ن الهنود والصينيين لخد□ة المصالح البريطانية ا□ا الميزة الاخرى هي ا□□اليزيا تتكو□□ن عرقيات□ختلفة لدرجة ا□ اند□اجها والتوافق فيما بينها □ستحيل لكن اثبتت التجربة الماليزية ا□ بإ□كانها تجاوز الصعاب واصبحت تجربة يشاد بها□ن قبل الدول التي تسعى للنمو , ولقد تميزت العقود الثلاثة الماضية بوجود تغييرات وتحولات هائلة خاصة في□جال تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات وتعاظم اهمية الاقتصاد الرقمي وفي هذا الاطار فا□ □اليزيا بذلت□جهود كبير□ن اجل اعطاء دور هام لهذا القطاع والسعي لتطبيق التكنولوجيا المتقد□ة في اقتصادها لتعزيز نمو اقتصادها□ن جهة و□واكبة التطورات العالمية□ن جهة اخرى.

أولاً : نظرة عامة عن دولة ماليزيا

□اليزيا دولة اسلا□ية اتحادية□لكية أسست عام 1963 عاصمتها كوالالمبور و□ بوكراجايا هي□قر الحكو□ة الاتحادية وتقسم اداريا الى (13) أ□ارة وهي أحدى دول جنوب شرق اسيا تقع على المحيط الهندي وتقع تايلاند على شمالها واندونيسيا وسنغافورة على جنوبها وبحر الصين□ن شرقها وغربها وتتميز بالتنوع الجغرافي للتضاريس والمناخ وهي□ن الدول المتعددة الاعراق وسكانها الاصليين هم (الملايو) ويبلغ عدد سكانها خلال 2013- 2014 (29,716,965)□ليو□ نسمة والملايو يشكلو□ □ا نسبة (68%)□ن اجمالي السكا□ ا□ا العرق الصيني يشكل (20%) ثم تليهم الهنود والجنسيات الاخرى ويشكلو□ (12%).[1]

لقد حصلت□اليزيا على استقلالها□ن الاستعمار البريطاني في 1957/8/31 ولغتها الرسمية (الملادية) وعملتها (الرينغت) تقدر□ساحتها بـ (329,750) الف كم2 وترتفع فيها نسبة□ساحات الغابات الى (67,6%)□ن المساحة الكلية وبسبب اتساع الغابات انتشرت فيها اشجار الابنوس والنخيل المداري وهذا□ا ساهم في انتاج كميات وفيرة□ن الاخشاب كذلك تمتاز□اليزيا بإنتاج المطاط وزيت النخيل أذ انها تنتج حوالي (75%)□ن الانتاج العالمي أ□ا□ن ناحية التعدين فإ□ □اليزيا تقوم بإنتاج النفط والغاز والقصدير كما تنتج النحاس والفحم الحجري وبقية المعاد□ □ثل الحجر الجيري والفوسفات والسيليكو□ الذي يستخدم في انتاج الرقائق الالكترونية□ما ساهم في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات.[2]

---

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة , ماليزيا ,2014. متاح على الموقع http://www.ar.wikipedia

[2] نبيل جعفر عبد الرضا , تقييم التجربة التنموية اقتصادات النمور , اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة البصرة , 2002, ص(12).

ثانياً : التطورات الاقتصادية في ماليزيا

قامت ماليزيا باتباع نفس طريقة واسلوب اقتصاديات النمور الاسيوية (كوريا الجنوبية , الصين , تايوان) وهذه الدول ركزت في خططها الاقتصادية خلال فترة الثمانينات على ضرورة الانتقال من اقتصاد يعتمد بالدرجة الاساس على التعدين والزراعة (اذ كانت الزراعة هي المصدر الرئيسي للنمو في المراحل الاولى) الى اقتصاد يعتمد على التصنيع وحالياً تتجه نحو القطاع الخدمي القائم على اقتصاد المعرفة ففي التسعينيات استطاعت ماليزيا ان تحقق متوسط معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بلغ أكثر من (7%) مع انخفاض معدلات التضخم , وفي عام 2000 بلغ معدل النمو في الناتج حوالي (9%) وهذا دليل على نجاح الخطط الاقتصادية والسياسات التنموية , ففي عام 2005 كانت نسبة ساهمة القطاع الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الاجمالي (41,9% و 49,7%) على التوالي اما حصة الزراعة والثروات المعدنية بلغت (14,5%) وان متوسط دخل الفرد بلغ (5286) دولار امريكي اما خلال سنة 2009 تراجعت معدلات النمو بنسبة قدارها (- 2%) بسبب الازمة المالية التي أصابت العديد من الدول ومن ضمنها ماليزيا.[1]

اما في عام 2012 فاق الطلب المحلي للسلع والخدمات الطلب الخارجي وكان الاستثمار العام والخاص المحرك الرئيس للتوسع مع انخفاض اسعار الفائدة فضلاً عن تأثير التحفيزات من المشاريع الكبيرة في اطار التحول الاقتصادي خاصة في مجال النفط والغاز والبنية التحتية كذلك ان نمو الاستهلاك كان قوي جداً وهذا ما ادى الى اعادة التوازن الخارجي وكان لتطبيق التكنولوجيا والطاقة الميكانيكية دور في تطوير الانتاج وزيادة الصادرات وتخفيض الاستيراد والتوجه نحو سياسات التصنيع الموجهة نحو التصدير التي ادت الى تنمية المشاريع وبالتالي تحقيق التنمية الصناعية وان الانسجام ما بين القطاع العام والخاص ادى الى زيادة الاستثمار والعمالة وتوسيع الاسواق الخارجية أذ ان الحكومة لعبت دور هام فقد أخذت زمام المبادرة في تحسين النمو ومستوى المعيشة اذ كان لجذب الاستثمارات خاصة في مجال صناعة التكنولوجيا العالية والمشاريع القائمة على المعرفة ومزج العديد من العوامل المؤثرة مثل استخدام قوة عاملة متعلمه ومنتجة وتهيئة بنية تحتية مناسبة وبيئة اعمال مواتية , وفي العام 2012 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (5,6%) وهذا التراجع في 2012 سببه انخفاض مقدار مساهمة المخزونات والصادرات وكذلك زيادة الاستهلاك وضعف نمو الواردات تزايد فرص العمل لكن ليس في مجال التصنيع مع بقاء معدل البطالة مستقر عند مستوى (3,1%) كل هذه الامور ساهمت في نمو الطلب المحلي للبلد نتيجة هيمنة

[1] Ng Tak Wa, Current Situation of Agriculture in Malaysia Third country Training on Agriculture Finance , Hanoi ,Vietnam 2004 , p(16-17).

بعض القطاعات الموجهة□حلياً وكا□ لركود العمالة الصناعية اثر في تحفيز نمو العمالة في قطاع الخد□ات بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي العام □ا في□طلع عام 2013 حقق الاقتصاد الماليزي□عدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي قدره (6,8%).[1]

ويتأثر الاداء الاقتصادي لماليزيا بتغيرات وتطورات المناخ الاقتصادي الخارجي بسبب اعتماده على المناخ العالمي وتداخل هذه الاقتصادات لذا فأنه سيتأثر بمخاطر الصد□ات الاقتصادية التي تتجاوز الحدود الدولية والاقليمية لذلك فأ□ تحقيق الاهداف التنموية والتحول الهيكلي يعتمد على قدرة□اليزيا في الصمود لدعم الاقتصاد وا□كانية المنافسة .[2]

لذا اتبعت□اليزيا حالها حال دول جنوب شرق اسيا اسلوب□ختلف في تحقيق التنمية يختلف عن الدول الغربية لأنها يغلب عليها طابع الخصوصية الداخلية (سياسياً , اجتماعياً , اقتصاديا) عليه فا□ □اليزيا كدولة تسعى لتحقيق التنمية عليها□راعاة الاسس الداخلية لمجتمعها□ن اجل تحقيق الشرعية السياسية لنظا□ها أذ كا□ للتدخل الحكو□ي أثر في نجاح هذه التجربة خاصة□نذ تولي□هاتير محمد الحكم عام (1981-2003) وهي الفترة التي بدأت بانطلاق تطبيق النموذج الماليزي للتنمية وانعكس ذلك على زيادة نصيب الفرد□ن الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الصادرات وزيادة الاستثمار الاجنبي .[3]

واعتمدت□اليزيا برا□ج لإعادة هيكلة المجتمع بهدف القضاء على الهوية العرقية وقد ركزت هذه البرا□ج على تصحيح الاختلالات الاقتصادية□ن خلال□ساعدة فئات المجتمع الأكثر فقرا□ن السكا□ للحاق بركب بقية السكا□ وتحديد القطاعات الأفقر□ن السكا□ وهكذا استهدفت برا□ج تصحيح الاختلالات الاقتصادية في□اليزيا (الملايو) السكا□ الأصليين لماليزيا فالاستراتيجية تركز على برا□ج رئيسية□نها : أولا إنشاء□مر الوسائط المتعددة التي سيتم ذكرها لاحقاً , ثانياً إعادة هيكلة العمالة ففيما يتعلق بإعادة هيكلة العمالة تركز السياسة على المجتمع الصناعي وتوفير فرص اكثر للتعليم والتدريب وتحقيق التنمية المتوازنة في حين أ□ فلسفتها هي "النمو□ع الإنصاف" وتم تنفيذه بين عا□ي (1971-1990) أذ ا□ بعد عام 1990 عكست التغيرات الكبيرة على الاقتصاد الماليزي □ن خلال جهود و□ناهج جديدة لتمكين الاقتصاد□ن الاستمرار في□سار النمو المستدام الذي كا□□ن المقرر أ□ ينفذ بين الفترة (1991-2000) والسعي نحو تحقيق رؤية عام 2020 التي تهدف الى

---

(1) Har Wun , Malaysia Economic Development Issues and Debates ,2007 , p (20-22).

(2) ماليزيا –المنظور الاقتصادي الواسع النطاق – هنا ماليزيا , 2014 , ص (1) متاح على الموقع http//www.arab.malaysiabiz.com

(3) جابر عوض , دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الاسيوية , مركز الدراسات الاسيوية , جامعة القاهرة , 2009 ,ص(255).

تحقيق نمواً لكا□ل البلاد , اذ ا□□اليزيا قد وضعت "التنمية المتوازنة" جانباً وانتقلت إلى□رحلة "التنمية للكل "□ع خلق اقتصاد تنافسي وديناميكي وقوي و□ر□ ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا كا□ الاقتصاد يسعى للحفاظ على استدا□ة□سار نمو التوسع في جميع الأوقات و□ع رؤية 2020 استمرت□اليزيا في تبني ستراتيجية الحد□ن الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف وإعادة هيكلة المجتمع وكا□ التركيز الرئيس لتحقيق التنمية هو تحقيقها على جميع الجبهات□ن خلال التغلب على عدة تحديات كبرى وهي : [1]

* إقا□ة أ□ة□وحدة للملايو وخلق□جتمع ديمقراطي□تحرر نفسياً.

* إقا□ة□جتمع أخلاقي□زدهر وضما□ تحقيق□جتمع عادل اقتصادياً.

* التأكيد على تحسين المهارات وقدرات الادارة والاهتمام بنظام التعليم.

* إقا□ة□جتمع علمي وتقد□ي (الاستخدام الكبير لتكنولوجيا المعلو□ات والالكترونيات في القطاعات و□يادين الانشطة الاقتصادية.

* زيادة الجهود لتطوير الاقتصاد المبني على المعرفة□ن خلال زيادة الانفاق على البحث والتطوير .

و للتعا□ل□ع التحديات المذكورة أعلاه وضعت الدولة عدداً□ن السياسات وهي:

(أ) خلق بيئة□واتية للنمو□ن خلال الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتنمية الموارد البشرية.

ب) ضما□ الإدارة المالية والنقدية السليمة وزيادة تكوين رأس المال والكفاءة وتعزيز□ساهمة البحث.

ج) تحرير الاقتصاد وتسريع التصنيع والخصخصة.

د) تعزيز العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلو□ات.

لذلك صاحب تحسن الاداء الاقتصادي نمواً□ستدام□ن خلال التحولات الهيكلية الكبيرة في الاقتصاد والمجتمع□ما يعكس تحول الاقتصاد الماليزي في ظل البيئة العالمية والمحلية المتغيرة فالاقتصاد الماليزي شهد التحول إلى اقتصاد□فتوح□ن خلال زيادة التكا□ل التجاري والمالي□نذ أواخر 1970 و□ انفتاح التجارة الماليزية بلغت ذروته (192٪)□ن الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 وفي الآونة الأخيرة اصبح تعزيز الطلب المحلي هو المحرك الرئيسي للنمو الذي يدعم استمرار□رونة

[1] سهام حسين عبد الرحمن واخرون , تجربة ماليزيا التنموية (معجزة أسيا) أحد نماذج التنمية الرائدة في الدول النامية – دراسة تحليلية – مجلة دراسات اقتصادية , العدد (26), بيت الحكمة , بغداد , 2011, ص115.

الاقتصاد على الرغم□ن البيئة الخارجية الصعبة وبما □ الاقتصاد الماليزي هو اقتصاد□فتوح فقد أصبح الطلب المحلي على نحو□تزايد□حركا□هما للنمو في السنوات الأخيرة وهذا ناجم عن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد□ع تحقيق نمو أقوى وخلق فرص العمل في الصناعات المحلية الموجهة و□ المنهجية السائدة هي وجود□دخل بديل في تقدير المساهمة في نمو الطلب للاقتصاد ويأخذ الطلب المحلي شكلين (الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام وأجمالي الاستثمارات) والطلب الخارجي (الصادرات) و□□ساهمة صافي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي تضاعفت تقريبا □ن (36٪) في عام 1978 إلى (61٪) في عام 2005 وايضاً بلغت نسبة الطلب الخارجي (61٪) □ن القيمة المضافة المحلية التي تم إنشاؤها في الاقتصاد وهذا الانفتاح المتزايد يعني أ□ الاقتصاد الماليزي كا□ أكثر اعتماداً على الطلب العالمي في عام 2005□ما كا□ عليه في 1970 فالقوة الناشئة □ن الطلب المحلي أبرزتهُ كمحرك□تزايد الأهمية للنمو ولمزيد□ن التحليل في هذا الاتجاه تم تعديل طريقة الاستيراد لتقدير□ساهمات صافي الطلب المحلي والخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة , وقد تصدر الاستهلاك الخاص دورا□تزايد الأهمية في دفع عجلة النمو وخاصة□نذ أواخر عام 2006 و□ قوة الطلب المحلي بدأت تكتسب زخماً في عام 2007 حتى قبل تأثر القطاع الخارجي□ن جراء الأز□ة المالية التي حدثت في 2008 واصابت الاقتصادات المتقد□ة بالمقابل بقي الطلب الخارجي بطيء□ن□نظور النمو الشا□ل لا□ المرونة النسبية للطلب المحلي قد خففت جزئيا □ن الآثار السلبية للتباطؤ في الصادرات.[1]

في حين سجلت الاستثمارات□ساهمات أعلى بشكل□لحوظ في النمو□نذ عام 2011 واستمر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسجل نمو سنوي يزيد على (5٪)□نذ عام 2011□ع نمو الطلب المحلي بمعدل نمو سنوي□ركب (9,1٪) والمساهمة بنسبة كبيرة بـ (74٪)□ن نمو الناتج المحلي الإجمالي هذه الاتجاهات كلها تشير إلى الطلب المحلي الناشئ بوصفه□صدراً رئيساً للنمو في السنوات الأخيرة , ولا تزال آفاق النمو العالمي صعبه و□تأثره بأز□ة الديو□ السيادية المستمرة في□نطقة اليورو فضلا عن الانتعاش المتوقع وقد أثر النمو في الاقتصادات المتقد□ة والناشئة بدرجات□تفاوتة□ن خلال التجارة والقنوات المالية وعلى هذه الخلفية وضعت الحكو□ة سياسة التحول الوطنية في□يزانية عام 2012 الذي يرسخ عدة برا□ج □بتكرة لتعزيز الطلب المحلي وتوجيه الأ□ة في تحقيق رسالتها المتمثلة في النمو الشا□ل والمستدام وكانت خطة□اليزيا العاشرة قد خففت جزئيا على الاقتصاد المحلي□ن الآثار المترتبة على القطاع الخارجي وتم اطلاق برنا□ج التحول الحكو□ي لتعزيز تقديم الخد□ات العا□ة للمواطنين وزيادة الدخول, ويهدف برنا□ج التحول السياسي في خلق الديمقراطية

(1) Economic Developments In 2006-2007, p(27-29).

وازنة الاحتياجات الأنية للبلاد وحماية الحرية ع الأخذ بعين الاعتبار التعددية وتهديدات الإرهاب العالمي والاستفادة ن التكنولوجيا الرقمية التي تعد عا ل هام للبلاد وأطلق برنا ج التحول الرقمي أو اليزيا الرقمية في عام 2011 ع التركيز على الإنتاجية والابتكار والإبداع وبادرة جديدة في إطار الميزانية للعام 2012 وهو برنا ج التحول الريفي الذي يكمل جدول الأعمال التحول الوطني للمناطق الريفية فضلاً عن بادرات التحول والمشاركة الفاعلة للقطاع الخاص كذلك توفير خاز ؤقتة ضد الصد ات ن القطاع الخارجي على الرغم ن عدم اليقين في النمو العالمي و ن المتوقع أ يكو التوسع الاقتصادي في جانب الطلب ا بين (4,5٪ و 5,5٪) في عام 2012 دعو اً أساسا ن الطلب المحلي في الاقتصاد الماليزي وأنشطة الاستهلاك والاستثمار في حين يكو الدافع وراء التوسع الاقتصادي في جانب العرض هو التحسينات في التكنولوجيا وإنتاجية العمل وكذلك الاستخدام الكفء لرأس المال ولا تزال الحكو ة صا دة في التزا ها نحو الإدارة المالية أذ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي هو (53,7%) وتم تمويل العجز أساسا عن طريق صادر حلية بالنظر إلى وفرة السيولة في النظام المالي وقد اتخذت الحكو ة عدة تدابير لضما بقاء المالية العا ة سليمة ويتم التدقيق بعناية لجميع البرا ج والمشاريع وتقييمها لضما الإنفاق الهادف وكذلك استدا ة الاستقرار للاقتصادي الكلي ويتم راقبة تنفيذ المشروع بدقة لضما الانتهاء في الوقت المناسب في حين ترى ا تدخل الحكو ة في الاقتصاد قد انخفض بشكل نهجي لجذب المزيد ن المشاركة للقطاع الخاص وتبسيط القواعد والاجراءات الإدارية بانتظام لتحسين الخد ات و ناخ الاستثمار ويتم إدراج النتائج في تقرير المراجع العام لتعزيز الإدارة وتعزيز المساءلة في الشراء والاقتناء وتلتزم الحكو ة بتقديم عطاءات تنافسية لشراء السلع والخد ات غير الاستراتيجية لضما المزيد ن الشفافية والشركات المملوكة للحكو ة هي أيضا تخضع لفحص دقيق للتأكد ن أنها لا تزال قابلة للاستمرار لتلبية أهدافها الستراتيجية.[1]

لذا تم تخفيض الفقر بنسبة كبيرة ن خلال التوزيع العادل للثروة والدخل وتحقيق التنمية الريفية التي كانت تعد حجر الاساس في الاجندة الاجتماعية للبلاد لتحقيق الوحدة الوطنية لذلك حققت اليزيا نجاح كبير في تخفيف حدة الفقر أذ بلغ عدل الفقر(5,1%) فمعدل الفقر الريفي رتفع بمقدار (11,4%) في حين ا (2%) ن سكا المناطق الحضرية يعيشو تحت خط الفقر اي ا جموعه (12,600) أسرة ذات فقر شديد يكسبو أقل ن (68,42$) أريكي شهرياً وهو اقل ن نصف دخل الفرد الواقع تحت خط الفقر وقد تم وضع جموعة ن الوسائل لتخفيف حدة الفقر ن خلال نح القروض الصغيرة لفقراء الريف دو الحاجة الى ضمانات ن اجل الحصول على الانشطة المدرة

(1) Economic Developments In 2012 , 2013 , p(36-37).

للدخل فضلاً عن التعليم والاسكا وضمن برنا ج الا م المتحدة الانمائي (UNDP) الذي يركز على اهداف التنمية للألفية.[1]

وكا هناك تعاو ع الحكو ة الماليزية سترشدة الخطوط العريضة للبلد بالتركيز على برا ج تعزيز التنمية البشرية وتحسين البيئة وتركزت شاريع برنا ج الا م المتحدة الانمائي في اليزيا على التنمية البشرية بالإضافة الى برا ج اخرى نها:

(أ) تعزيز القدرات في جال حاربة الفقر وصياغة السياسات والتقييم

تم تنفيذ هذا البرنا ج بالتعاو ع وحدة التخطيط الاقتصادي لمساعدة وتعزيز قدرات وحدة التخطيط الاقتصادي وتتمثل هذه الاهداف في تحسين رصد الاتجاهات والانماط للفقر ن خلال تحديد لا ح الفقر الجديدة وتوسيع نطاق تفاصيل المقاييس ضمن خطة اليزيا التاسعة وتدريب وظفي الحكو ة واصحاب الشأ في بناء وتحليل وتفسير هذه المقاييس .

(ب) وضع أطار وطني استراتيجي لسد الفجوة الرقمية

الهدف ن هذه البرنا ج هو اعداد اطار وطني شا ل في سد الفجوة الرقمية للنظر فيها ن قبل الحكو ة الماليزية ن خلال هذا المشروع سيتم اجراء تقييم للحالة الراهنة للفجوة الرقمية لماليزيا واثر هذه البرا ج والمشاريع على الفئات المستهدفة ووضع عايير لأفضل الممارسات ونتائج هذه الدراسة تعد بمثابة دخلات الى وحدة التخطيط الاقتصادي والوكالات ذات الصلة في صياغة السياسات والبرا ج لخطة اليزيا التاسعة لتضييق الفجوة الرقمية .

(ج) تحليل الميزانية بين الجنسين

يهدف هذا المشروع الى استكشاف ا كانيات العمل على يزانية تراعي الفوارق بين الجنسين عند اعداد الميزانية الوطنية وا بناء القدرات يشكل العنصر الاساس للمشروع واجريت دورات تدريبية للمسؤولين في جميع الوزارات والوكالات ن وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة الموارد البشرية ووزارة التنمية الريفية اضف الى ذلك وحدة التخطيط الاقتصادي في كتب رئيس الوزراء وضباط المعهد العالي .

(د) الخطة الرئيسية لتنمية الموارد البشرية

يساعد هذا المشروع الحكو ة على صياغة الخطة الرئيسية لتنمية الموارد البشرية ويتناول المسائل المتعلقة بالمستقبل ثل النمو الاقتصادي ووضع خطة عمل دينا يكية لتنمية الموارد البشرية وتطويرها وا واجهة التحديات الاقتصادية وانتاج قوة عا لة ذات ستوى عالمي لتعزيز القدرة

[1] UNDP, 2013 , http//:www.hdr.undp.org/en/2013.

التنافسية لماليزيا وفي النهاية يصب في□صلحة التنمية للقفز بماليزيا الى الا□ام والانتقال الى اقتصاد قائم على المعرفة .[1]

وقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي□ن (79148,16) في عام 1999 الى (162692,5) في 2006 واستمر التزايد الى □ وصل الى (312435,5) في عام 2013 والسبب كونه□دعو□اً بالطلب المحلي المستمد أساسا□ن الخد□ات ذات الصلة بالقطاعات الفرعية للمستهلك وهي الاتصالات والعقارات والطيرا□, بالمقابل ازداد□عدل النمو للناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ في عام 1999 بما يقارب (9,66) ثم ارتفع الى (13,35) في عام 2006 واستمر تزايد□عدل النمو الى 2010 بعدها بدأ بالانخفاض حتى وصل الى (2,43) في عام 2013 ,و□ النمو في الاستثمار يرجع جزئيا إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في عدة□جالات جديدة□نها المعدات الطبية والاتصالات , و□ تحسين الانتاج يتم □ن خلال□دخلات إنتاجية العمل أذ □ سوق العمل□ستمر في التحسن□ما ادى الى زيادة العمل فقد ارتفعت نسبة العمالة□ن (62,6٪) في 2008 الى (65,6٪) في 2012 وقد أيد هذا الاتجاه السليم □ن خلال تخفيض البطالة□ن (4%) عام 2001 الى (3%) عام 2010 وبقائها على نفس المعدل حتى عام 2013 ويترافق□ع انخفاض□عدلات البطالة وزيادة□ستوى التشغيل انخفاض واضح في □عدل التضخم اذ انخفض□ن (9%) عام 2000 الى (4%) عام 2006 ورغم ارتفاعه عام 2008 بسبب الاز□ة المالية الا انه انخفض□ن جديد ووصل الى حوالي (1%) في عام 2012 كما في الجدول (14).[2]

[1] Chubashini Suntharalingam ,A country Report , The Impact of AFTA on Malaysian Economy and Small scale producers , prepared by , and Charles Santiago , 2006 ,p (14-16) .
[2] Malaysia Investment Performance, Investment for Transformation, 2012, p(35).

جدول (14) مؤشرات الاقتصاد الكلي في ماليزيا للمدة (1999-2013)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	معدل نمو GDP (%)	معدل البطالة (%)[1*]	معدل التضخم (%)[**]
1999	79148,16	9,66	-	-
2000	93789,47	18,50	3	9
2001	92783,95	1,07-	4	2-
2002	100845,5	8,69	4	3
2003	110202,4	9,28	4	3
2004	124749,7	13,20	4	6
2005	143533,2	15,06	4	9
2006	162692,5	13,35	3	4
2007	193552,8	18,97	3	5
2008	230987,6	19,34	3	10
2009	202251,4	12,44-	4	6-
2010	247533,5	22,39	3	4
2011	289258,9	16,86	3	6
2012	305032,7	5,45	3	1
2013	312435,5	2,43	3	-

المصدر: بيانات البنك الدولي , 2014, متاح على الموقع

http://www.data.albankaldawli.org/country/malaysia

(*) البطالة نسبة من اجمالي القوة العاملة حسب تعريف البنك الدولي.

(**) التضخم (المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي) ويشير الى معدل تغير الاسعار في الاقتصاد ككل ومعامل المخفض الضمني نسبة اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بالعملة المحلية. وتم حساب المعدلات وفق برنامج الـ (Eviews7).

ثالثاً: التطورات التكنولوجية والرقمية في الاقتصاد الماليزي ((مشروع ممر الوسائط المتعددة))

بعد عام 1958 بدأت□اليزيا باعتماد استراتيجية تقوم على الاستيراد في□جال الصناعة الاستهلاكية وهذه الاستراتيجية لم تكن□وفقه لا□ القطاع الصناعي تسيطر عليه الشركات الاجنبية بالإضافة الى ضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي وخلال عقد السبعينيات اعتمدت□اليزيا على ستراتيجية جديدة في التنمية□ن خلال الاعتماد على القطاع العام واتباع سياسة التوجه نحو التصدير والتركيز على صناعة المكونات الالكترونية وهذا النوع□ن الصناعة يعتمد على العمالة الكثيفة□ما ادى الى تخفيض□عدلات البطالة وعدالة توزيع الدخل والثروات .[1]

لذلك تعد□اليزيا□ن أوائل الدول النا□ية التي ادركت اهمية تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجاهزية للدخول الى الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على هذه التقنية لكن بأسلوب أو طابع وطني أذ سعت الى رسم استراتيجية بهذا الخصوص ويتكو□ هذا القطاع الفرعي □ن الوسائط المتعددة وتكنولوجيا المعلو□ات □ثل أجهزة الكمبيوتر و□لحقات الكمبيوتر وبرا□ج الاتصال والتواصل الاجتماعي والمعدات المكتبية. [2]

أذ □□اليزيا تعد دولة ذات دخل□توسط واستطاعت □ تحول طبيعة اقتصادها□ن دولة□نتجة للمواد الاولية الى دولة ذات اقتصاد□تعدد القطاعات□نذ عام 1971 حتى نهاية التسعينيات و□ الصناعة الكهربائية والالكترونية في□اليزيا قوية جداً نتيجة□بادرة الحكو□ة الى دعم وتعزيز الصناعات الموجهة للتصدير فمنذ انشاء أول□صنع لأشباه الموصلات في عام 1972 أصبحت□اليزيا□ركزاً عالمياً لصناعة الكهرباء والالكترونيات كما يشهد به عدد□ن الشركات المتعددة الجنسية□ن الولايات المتحدة الا□ريكية واليابا□ واوربا وتايوا□ التي اختارت□اليزيا □ تكو□ قاعدتهم بشكل لا يثير الدهشة فقد نما قطاع الالكترونيات والكهرباء في□اليزيا وهو يمثل اكبر قطاع□ساهم في الناتج والعمالة والاستثمارات والصادرات بنسبة (35%)□ن اجمالي الصادرات وكانت□اليزيا تحتل المرتبة (26) عالمياً عام 2003. [3]

---

[1] ضلوش كمال , كياس عبد الرشيد , قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة , 2014 , ص (7) , متاح على الموقع http//www.arabsi.org

[2] Market Watch , Electrical & Electronic industry in Malaysia , 2012 p(31).

[3] Malasia External Trade Development coporation (MATRADE) Electrical and Electronics Directory, 2011-2013 p(44).

ويمكن ا يعزى نجاح اليزيا الى زيج ن العوا ل نها الاستقرار الحكو ي والسياسات الاقتصادية الجيدة وتوفر قوة عا لة اهرة نتيجة ذلك وضعت اليزيا خبرة كبيرة لتصنيع جموعة واسعة ن اجهزة أشباه الموصلات و نتجات تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات وبالإ كا لاحظة أداء الصناعة في قطاع الكهرباء والالكترونيات فالقطاعات المساهمة في نمو البلاد بشكل رئيسي هي الصناعات التحويلية التي تبلغ نسبتها (29,3%) عام 2008 والصادرات بنسبة (55,9%) , ا عام 2010 اصبح قطاع الكهرباء والالكترونيات هو القطاع الرائد في اليزيا وتستحوذ الصناعات الالكترونية بما يقارب (24%) ن اجمالي الاستثمارات المعتمدة في قطاع الالكترونيات لعام 2010

, اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي للصناعة (55,8) ليار دولار ريكي وكانت ساهمة الصناعات التحويلية بمقدار (31%) والصادرات كانت (48,7%) وتم خلق فرص عمل لـ (363408) نسمة وتعد المكونات الالكترونية ن اهم القطاعات وتشكل نسبة (44,6%) ن اجمالي الاستثمارات المعتمدة في قطاع الالكترونيات خلال عام 2010 وتعتبر كونات الالكترونيات واجهزة اشباه الموصلات هي أكبر ساهم أذ تضم أكثر ن (30%) ن الصناعات الالكترونية والكهربائية أذ تحتل اليزيا وقع الريادة عالمياً لعمليات تجميع اشباه الموصلات وهي تساهم بنسبة (92,7%) ن اجمالي الصادرات ن المكونات الالكترونية او (43,6%) ن جموع الصادرات الالكترونية لعام 2010 , و حصة تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات ن الناتج المحلي الاجمالي تشكل (6,3%) في 2012 , و صناعة أشباه الموصلات وقطاع المكونات الالكترونية لا يزال يهيمن على صناعة الالكترونيات اذ نما قطاع تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات في 2013 بمعدل نمو ركب قداره (13,6%) ن خلال زيادة القيمة المضافة لهذا القطاع وتنطلق استراتيجية تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات ن رؤية تكا لة للواقع الماليزي حتى عام 2020 والتي كا هدفها النهائي هو ا تصبح بلداً تطوراً و وحداً ويكو جتمع شبع بالقيم الدينية والاخلاقية ويعيش في اجواء ديمقراطية و هتم بالقضايا الوطنية والدولية و ينعم باقتصاد تكا ل و ر ودينا يكي وهنالك جموعة ن الاهداف الاقتصادية التي تسعى اليزيا لتطبيقها وهي : [1]

(أ) ضاعفة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كل عشر سنوات ابتداءً ن 1990 الى 2020 وهذا يتطلب نمواً سريعاً بمعدل قداره (7%) خلال السنوات المتبقية حتى عام 2020 بافتراض نمو سكاني قداره (2,5%).

(ب) السعي لتحقيق التنافسية في الاقتصاد وتشجيع الشركات الماليزية على دخول السوق العالمية.

[1] Malaysia Investment Development Authority (MIDA) , 2011,p(15) .

(ج) تقليص دور الدولة في□جال الانتاج والعمل الاقتصادي□ع الاحتفاظ بدورها في الاشراف على هذين القطاعين □ع توفير الاطار القانوني والتنظيمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة.

(د) اعتماد الخصخصة إذ تعد الحجر الاساس لماليزيا فمن خلاله تستطيع تحقيق التطوير الوطني.

كذلك تم انشاء واعتماد□شروع يسمى بـ ((□مر الوسائط المتعددة)) في□اليزيا عام 1996□ن اجل تحقيق ستراتيجيتها لتكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات وتم انشائهُ في□نطقة تعرف باسم سايبر جايا التي تمتد جنوبا□ن كوالالمبور حيث الشركات الراغبة في الأنشاء والتوزيع وتستخدم□نتجات الوسائط المتعددة والخد□ات في تحديد□وقع الأسواق في□اليزيا وشرق آسيا وبقية العالم و□ إنشاء □مر الوسائط المتعددة هو جزء□ن رؤية 2020 اذ كا□ الهدف هو تحقيق دولة□تقد□ة بشكل كا□ل بحلول عام 2020 فإ□ الحكو□ة الماليزية قد اعترفت أ□ التمكن□ن العلوم والتكنولوجيا أ□ر حاسم لتحقيق هذا الهدف في الوقت نفسه يتطلب اتقا□ تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات (الوسائط المتعددة للتكنولوجيا) وأ□ تكو□ هذه الصناعة هي الرائدة للمستقبل لضما□ وجود□كانه لماليزيا في العهد الجديد لأحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية والتوجه نحو المعرفة وتمكن هذا المشروع□ن استقطاب أكثر□ن (900) شركة□ن بينها الشركات المتعددة الجنسية وشركات□حلية واجنبية وكا□ التركيز يتم على الجانب الرقمي□ن خلال اعتماد البحث والتطوير وكا□ هدف□اليزيا□ن هذا المشروع هو جذب المؤسسات القيادية في□جال تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات لتوطين هذه التكنولوجيا في □اليزيا وعمل قاعدة اساسية لأغراض البحث والتطوير لتطوير المنتجات والتكنولوجيا الجديدة في □جال المعلو□ات والاتصالات بالإضافة الى توفير بيئة نمو□ثالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتمكينها للتحول الى شركات عالمية وكذلك توفير□ركز للعمليات الاقليمية في جنوب شرق اسيا لتكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات و□ن ثم تقسيم هذا المشروع الى ثلاث□راحل تمتد□ن عام 1996 الى 2020 وكما يلي :[1]

(1) تمتد هذه المرحلة□ن (1996- 2003) وهي تعتبر□رحلة الانشاء التي خصصت لأنشاء□مر الوسائط المتعددة .

(2) المرحلة الثانية تبدأ□ن (2004 – 2011) وهي□رحلة التوسع أذ يتم توسيع التجربة الى شبكة □ن المناطق الخاصة المماثلة لها واعتماد أطار شمولي لقانو□ سبراني يتم□ن خلال تنظيم التعا□لات التجارية والادارية و□ن وحماية المعلو□ات على الانترنت وربط اربع□د□ ذكيه على الاقل بمد□ اخرى في العالم.

(3) المرحلة الاخيرة تمتد□ن (2012- 2020) وهي□رحلة التعميم أذ ستتحول□اليزيا بكا□لها الى □مر واحد للوسائط المتعددة وانشاء□حكمة للفضاء السبراني كما ستربط (12)□دينه ذكيه الى طريق المعلو□ات العالمي السريع.

---

[1] Malaysian Economic Development: Some Lessons for Tanzania , Bartholomew M. Nyagetera, Special Issue,Vol.4, 1998-2001,p(10).

والهدف□ن هذا المشروع هو تجهيز المناطق المركزية بشبكات اتصال وشبكات لوجستية على □ستوى عالمي□ع التأكيد على أ□ يكو□ هذا الممر صديق للبيئة وعهد تنفيذ هذا المشروع الى شركة تمتلكها الدولة وتعمل وفقاً لقانو□ الشركات تحت اسم شركة التطوير المتعدد الوسائط□هتمتها الاشراف على تطوير□مر الوسائط المتعدد و□قرها في سايبر جايا وتعد هذه المنطقة النواة التقنية للمنطقة الجغرافية المخصصة لهذا المشروع وتقع على بعد (50كم) جنوب العاصمة كوالالمبور.[1]

ويعتبر انتاج المكونات الإلكترونية □ثل (أشباه الموصلات والمطبوعة □ن لوحات الدوائر) والمنتجات الصناعية (الاتصالات المعدات، □كتب المعدات، □نتجات الوسائط المتعددة) نسبتها كبيرة□ن الاستثمار والصادرات الإجمالية□ن الالكترونيات الاستهلاكية بالنسبة لمنتجات الصوت والفيديو أ□ا المنتجات الكهربائية على الرغم□ن أ□ حصتها أصغر□ن الاستثمار والتجارة لكنها سجلت نمواً سريعاً في الصادرات الإجمالية إذ بدأ الترويج لصناعة الالكترونيات□نذ عام 1970□ع الشركات الأولية وكا□ اجمالي العمالة حوالي 600 عا□ل , أ□ا بحلول عام 2004 فأ□ إجمالي العمالة ارتفع إلى حوالي (369,000) أي حوالي (36%)□ن إجمالي العمالة في الصناعات التحويلية وكا□ هذا الأخير□سؤولا عن النمو الأساسي لصناعة الإلكترونيات.[2]

أ□اليزيا تحتاج إلى□عالجة بعض نقاط الضعف في المدى المتوسط□ن أجل التقدم نحو التحول إلى اقتصاد□تطور خلال العقد المقبل وأ□ النقص في المهارات وعدم تطابق أوجه القصور في التعليم وتدني□شاركة المرأة في القوى العا□لة بحاجة بشكل خاص للمعالجة ووضع تدابير لتحسين انتاجية المشاريع الصغيرة وتقليل الفجوات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والحضرية كما قا□ت الحكو□ة الماليزية بوضع إطار التحول الوطني التي تهدف إلى قيادة البلاد نحو دولة□تقد□ة بحلول عام 2020 وقد أكدت على الدور الحاسم للقوى العا□لة عالية المهارة والخلاقة والمبتكرة في تحقيق اقتصاد□رتفع الدخل أذ يعاني البلد□ن نقص في العمال الماهرة وضعف نمو الإنتاجية الناجمة عن عدم وجود الإبداع والابتكار في القوى العا□لة والاعتماد المفرط على العماله غير الماهرة و□نخفضة الأجر□ن العمالة المهاجرين ففي عام 2010 كا□ نسبة (58,0٪)□ن القوى العا□لة الماليزية في التعليم الثانوي، و(13,2٪) التعليم الابتدائي وهذا يعني ضمنا□ا يقرب□ن ثلاثة أرباع (73,8٪)□ن القوى العا□لة الماليزية في عام 2010 لذوي المهارات المتدنية وهو أيضا نقطة جديرة بالملاحظة وهي أ□ أكثر□ن (47٪)□ن المواطنين غير الماليزيين في القوى العا□لة أي□ن

---

[1] محمد بشير المنجد , استعراض استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ماليزيا , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , دليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات , الامم المتحدة , 2007 , ص(14).

[2] Zainal Aznam Yusof, Economic Growth and Development in Malaysia: Policy Making and Leadership , Working Paper NO.27 , 2008,p(8-9).

العمال المهاجرين أذ أدركت الحكو□ة الماليزية أ□ نظام التعليم الحالي يحتاج إلى إصلاح كا□ل إذا كا□ هدف البلد هو التحول نحو اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على الرقمية والإبداع وتم إطلاق □خطط□اليزيا للتعليم للفترة 2013-2025, فقد أدى الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية غير الماهرة والرخيصة في تدني سوق العمل والشركات الصغيرة والمتوسطة يواجهو□□صاعب□تزايدة في التوظيف والإبقاء على العمال المهرة في المستويات الفنية والإدارية وقد وضعت الحكو□ة إصلاحات جديدة لمعالجة نقاط الضعف وتعترف حكو□ة□اليزيا على ضرورة اتخاذ تدابير جريئة لتحسين نقاط الضعف في رأس المال البشري في البلاد□ن أجل تطوير قاعدة□واهب القوى العا□لة لتكو□ □ماثلة لمستويات أقرانهم الإقليمية والدول ذات الدخل المرتفع وهناك□بادرات لمعالجة □شاكل نقص وعدم تطابق المهارات وانخفاض جودة التعليم في العديد□ن المبادرات الجارية وصدر حديثا تقرير أولي عن التعليم المخطط في□اليزيا 2013-2025 وهو يصادف أحدث□بادرة للحكو□ة لإصلاح نظام التعليم في□خطط يحدد الرؤى والتطلعات لنظام التعليم الماليزي ويحدد خارطة طريق السياسات والمبادرات التي سيتم اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف هناك حاجة إلى□زيد□ن□شاركة القوى العا□لة النسائية ووفقا لتقرير□سح القوى العا□لة 2010 فا□ قوة العمل الإجمالية في□اليزيا كانت نسبة المشاركة فيها تشكل (62,7٪) إلا أ□ نسبة□شاركة الذكور حوالي (77٪) هو أعلى بكثير□ن□عدل□شاركة الإناث وهو الأدنى في□نطقة جنوب شرق آسيا وأقل بكثير□ن نظيره في الصين (68٪) ووفقا للمخطط الرئيسي فا□ إنتاجية العمل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في□اليزيا □نخفضة□قارنة بمستويات الإنتاجية في□نطقة جنوب شرق آسيا والبلدا□ المتقد□ة.[1]

رابعاً : مؤشرات الاقتصاد الرقمي لماليزيا

ا□ التكنولوجيا بصورة عا□ة اصبحت شيء ضروري لأي بلد لإعادة هيكلة اقتصاد ذلك البلد في ظل التطورات الاقتصادية التي حدثت في ز□ن العولمة□ن اجل بناء القدرات التنافسية لذا فالتطور في □جال الالكترونيات أدى الى تحقيق نمو□ن حيث المبيعات والصادرات ولأجل□عرفة□قدار هذا النمو الذي حدث في□جال تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات لابد□ن وضع□جموعة□ن المؤشرات التي□ن خلالها يتم قياس□قدار نمو او تراجع هذا القطاع وهنا نشير الى بعض المؤشرات الرقمية الاساسية□ن خلال الجدول (15):

[1] Structural Policy Challenges For South East Asian Countries, 2013,p(6-8)

جدول (15) مؤشرات الاقتصاد الرقمي لماليزيا

السنة	عدد مستخدمي الانترنت (1)	عدد مستخدمي الهاتف النقال (2)	الانفاق على البحث والتطوير (% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (3)	مقالات المجلات العلمية والتقنية (4)	الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص) (5)	براءات الاختراع (6)	صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مليون دولار) (7)	معدل نمو الصادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (%) (8)	صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من اجمالي صادرات السلع) (9)	واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مليون دولار) (10)	معدل نمو واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (%) (11)	واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من اجمالي واردات السلع) (12)	التجارة الالكترونية (الصادرات + الواردات) مليون دولار (13)
1999	2747526	2990000	---	---	153	721	---	---	---	---	---	---	---
2000	4918358	5121748	0,47	460	274	405	51748	---	52,7	33264	---	40,9	85012,04
2001	6459950	7385000	---	472	---	1,470	45316	12,43 -	51,4	28333	14,82 -	38,8	73648,61
2002	7812414	9053000	0,65	495	293	1,492	48969	8,06	52,1	32574	14,97	41,4	81543,58
2003	8711729	11124000	---	479	---	1,578	50852	3,85	48,6	35211	8,09	42,7	86062,96
2004	10653337	14611000	0,60	586	499	2,347	57191	12,46	45,2	41251	17,16	39,2	98442,00
2005	12663298	19545000	---	615	---	2,508	61444	7,44	43,4	43473	5,39	38	104917,4
2006	13690091	19463722	0,61	724	368	6,749	68611	11,66	42,7	47296	8,79	36,1	115907,6
2007	15015739	23347000	---	808	---	6,983	69242	0,92	39,4	48949	3,49	33,5	118190,3
2008	15289315	27713000	0,79	951	599	2,242	48647	29,74 -	24,5	36359	25,72 -	23,4	85005,81
2009	15562581	30144000	1,01	1,351	1,065	3,468	57318	17,82	36,5	37212	2,35	30,1	94529,27
2010	15834468	33858700	1,07	1,608	1,459	2,177	67600	17,94	34	49052	31,82	29,8	116652,1
2011	17542970	36661300	1,07	2,092	1,643	2,392	66824	1,15 -	29,4	48062	2,02 -	25,6	114886,6
2012	19298352	41324700	---	---	---	2,501	63460	5,03 -	27,9	45360	5,62 -	23,1	108820,2
2013	19910367	42996000	---	---	---	2,691	64407	1,49	28,1	46625	2,79	22,6	111031,5
النمو المركب (%)	14,11	19,45	---	---	---	9,18	1,58	---	---	2,44	---	---	1,93

_ تشير (---) الى عدم توفر البيانات .

- العمود (5,4,3,2,1) بيانات البنك الدولي - مؤشرات العلم والتكنولوجيا (مؤشرات الاقتصاد الرقمي) , متاح على الموقع http://www.data.albankaldawli.org

- العمود (6) بيانات مايبو متاح على الموقع www.myipo.gov.my/web/guest/cap-statistik .

- العمود (12,10,9,7) بيانات منظمة الاونكتاد متاح على الموقع unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx.

- العمود (11,8) من احتساب الباحثة.

□ن خلال الجدول (15) نلاحظ □□ؤشر عدد□ستخد□ي الانترنت في حالة تزايد□ستمر اذ بلغ عام 1999 عددهم (2747526) ثم وصل العدد الى (15015739) شخص عام 2007 وبعدها وصل العدد الى (19910367) شخص في عام 2013 وبمعدل نمو□ركب قدرهُ (14,1) , وهذا التزايد المستمر يدل على زيادة انتشار الانترنت ضمن نطاق التكنولوجيا ويدل على زيادة التعليم والوعي للمجتمع الماليزي ويترافق□ع ذلك تزايد اعداد المشتركين في الهواتف المحمولة فخلال عام 1999 كا□ عدد المشتركين (2990000) □ا في عام 2013 بلغ عددهم (42996000) شخص وبمعدل نمو□ركب قدره (19,45) وهذا يدل على □ المستخد□ين للهواتف النقالة يستخد□و□ اكثر□ن هاتف , □ا الأنفاق على البحث والتطوير خلال عام 2000 نجدهُ بحدود (0,47%)□ن الناتج المحلي الاجمالي ويذهب الى البحث والتطوير وهذه نسبة□تدنية فهو يعد في الوقت الحاضر سر الريادة الاقتصادية خاصة للدول المتقد□ة والناشئة التي تشهد طفرات□تطورة في اقتصادها وتعتبر□اليزيا احدى تلك الدول و□ اساس قوتها هي التنافسية في ظل الاقتصاد العالمي أذ تحولت دينا□يكية الاقتصاد الجديد نحو الاعتماد على راس المال الفكري وقد أدى التغير التكنولوجي المتسارع الى بلورة دور البحث والتطوير (الابتكار) بوصفه عنصراً اساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي فنرى □ نسبة الانفاق وصلت في عام 2004 الى (0,60%) بعدها تزايد الانفاق ووصل الى (1,07%) عام 2011 وهذا□ا يؤكد على اهمية الانفاق على هذا الجانب لدعم التطور العلمي والتقاني الذي تشهده □اليزيا , , □ا□ؤشر عدد المقالات والمجلات العلمية فنرى انه في تزايد□ستمر وهذا جاء□ترافقاً□ع تزايد الانفاق على البحث والتطوير وعدد العا□لين في□جال البحث والتطوير وبراءات الاختراع اذ بلغ عدد المقالات والمجلات العلمية في عام 2000 بما يقدر بـ (460)□قالة واستمرت بالزيادة حتى عام 2011 فقد بلغ (2092)□قالة و□جلة علمية وهذا يدل على قدرة الافراد المعرفية واهتمام الدولة بالجانب العلمي والبحثي ورعايتها للعلماء , □ا□ؤشر عدد الباحثين العا□لين في□جال البحث والتطوير والتي تعد جزء□ن الموارد البشرية التي لها تأثير على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية حيث □ هذه النسبة تشكل في عام 1999 (153) فرد لكل□ليو□ شخص وازدادت النسبة في عام 2011 لتصل الى (1643) فرد وكا□ لسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار اثر في تعزيز الحراك والتعاو□ على المستوى الأكاديمي ، ووضع الأسس اللاز□ة لتحديث التدريب المهني للعلميين والمهندسين تحديثاً شا□لا وأضحى تعزيز الدعم المخصص للبحوث الجا□عية أحد أهم الاتجاهات الاستراتيجية في□جال العلوم والتكنولوجيا والابتكار فماليزيا تصدت للكساد عن طريق تحسين سياساتها الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا وتنسيقها بصورة أكبر□ع أولوياتها الوطنية.

□ا براءات الاختراع فهي تعد بوصفها□ؤشراً تكنولوجياً تعبّر تعبيراً جيداً عن قوة المعارف باعتبارها خبرات□تراكمة وضمنية□رسخة في حقوق طويلة الأجل□عترف بها رسمياً وتهدف إلى

حماية الملكية الفكرية وهذا ما يفسر التكاليف العالية لنقل المعارف بين كل إلى اخر ونلاحظ من خلال الجدول أ عدد براءات الاختراع كانت تشكل (405) في عام 2000 وبقي في حالة تزايد حتى عام 2007 اذ بلغ (6983) و تزايد براءات الاختراع وتطبيقاتها سواء لماليزيا او الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع سببه تقلص العمر الافتراضي لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة ما يرغم الافراد والشركات على البحث والتطوير لاستحداث منتجات جديدة وخلق احتياج لدى المستهلكين من خلال انتاج سلع جديدة تطورة كل ستة اشهر وتعتبر هذه الاستراتيجية وسيلة للسباق بين المتنافسين بالاعتماد على اسلوب الميزة التنافسية للسلع وهذا ما نراه يتجلى في اجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة والعاب الفيديو وغيرها , لذلك فإ براءات الاختراع التي كانت تستمر لمدة طويلة لم تعد تصلح الا لمدة قصيرة من الزمن وهذا ما يتطلب الكثير من العمل والاستثمار ما يرغم الشركات على ابتكار منتجات جديدة ثم تراجع عدد البراءات من 2008 وحتى 2013 ووصل العدد الى (2691). [1]

أما مؤشر صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد بلغ في عام 2000 بما يقارب (51748) مليون دولار ثم انخفضت الصادرات في 2001 الى (45316) مليون دولار بعدها بدأت الصادرات بالارتفاع لغاية عام 2007 اذ بلغت (69242) أما في عام 2008 انخفضت الصادرات بسبب الازمة المالية العالمية وقد تأثرت ماليزيا بذلك وبعد هذ الفترة شهدت الصادرات التكنولوجية حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض اذ بلغت في عام 2013(64407) وبمعدل نمو قدره (1,6%) , أما عند النظر الى واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نجد انها بلغت في عام 2000 حوالي (33264) مليون دولار الا انها انخفضت في عام 2001 الى (28333) مليون دولار وبعده هذه المدة ازدادت الواردات من عام 2002 حيث بلغت (32574) وارتفعت الى (48949) مليون دولار عام 2007 ونلاحظ أ في هذه الفترة تزايد الواردات التكنولوجية , أما خلال عام 2008 انخفضت الواردات بسبب الازمة المالية في جنوب شرق اسيا ثم عاودت التزايد بشكل ستمر اذ بلغت في عام 2013 بما يقارب (46625) مليون دولار.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن ماليزيا اصبحت من بين اهم البلدا التي اعتمدت الرقمية في منهجها الاقتصادي وتم تجسيده في الواقع من خلال ما تم عرضه في الجدول السابق وساهم ذلك للتصدي لحالات الكساد من خلال تطبيق سياساتها الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا وتنسيقها مع الاولويات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة وهذا ما يؤكده كبر حجم تجارتها الالكترونية التي ازدادت من (85) مليار دولار عام 2000 ووصلت الى (111) مليار دولار عام 2013 وبمعدل نمو مركب قدره (2%) .

[1] تقرير اليونسكو عن العلوم لعام 2010 , الوضع الحالي للعلوم في مختلف انحاء العالم الموجز التنفيذي , منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة , 2010, ص 18.

خامساً : تأثير الاقتصاد الرقمي على بعض المتغيرات الاقتصادية

1- التأثير على الناتج المحلي الاجمالي

ا للاقتصاد الرقمي اثار هامة على انتقال البلدا الى راحل اكثر تطوراً , وادركت اليزيا ضمن ستراتيجيتها للتطور التقاني ا تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات هي المحرك الاساسي لدعم النمو الاقتصادي وتحسين ستوى المعاشي للفرد وبلوغ الاقتصاد راحل هامة ن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي , ولهذا تبنت الحكو ة الماليزية عدة بادرات لأنشاء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلو ات والاتصالات في القطاعين العام والخاص وركزت على استخدام الحوسبة والانترنت وانشاء راكز الاستجابة للطوارئ وا ن الانترنت وحققت الخطة عدل نمو سنوي في الانفاق على الاستثمار في تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات بلغ نحو (4,8%).[1]

ا سلع وخد ات قطاع تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات فأنها تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد بما يعزز زيادة فرص العمل والنمو المحلي وتحقيق التكا ل ع نمو القطاعات الأخرى لا سيما التصنيع والزراعة والبناء وأنه يوفر الآثار المضاعفة القوية ن خلال روابطه الأ ا ية والخلفية لقطاعات الاقتصاد , وجرى التركيز على قطاع الخد ات الذي يستوعب (45%) ن اجمالي العمالة ويشكل حوالي (46%) ن الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2010-2012 و ن اجل التحرك نحو اقتصاد ذو دخل رتفع عليها تحسين نمو الانتاجية في قطاع المعلو ات والاتصالات الذي يشكل نحو (6,1%) ن اجمالي الناتج المحلي الاجمالي عام 2011 , وكذلك التوسع في قطاع خد ات النطاق العريض بسبب زيادة الطلب على خد ات التواصل الاجتماعي وارتفاع الطلب على قنوات الفضائية ذات الجودة العالية ما شجع على ادخال تقنية (HD) لقنوات التلفاز والبرا ج الاخرى ن خلال الهواتف الذكية واجهزة الكمبيوتر والاتصال والانترنت وهذا ادى الى زيادة عدل نمو القطاع الى (8,3%) في عام 2012 وكل ذلك شجع الحكو ة الماليزية على وضع هدف ستقبلي لزيادة توسط دخل الفرد الى (15000) دولار عام 2020 ع التحسن المضطرد في الناتج المحلي الاجمالي الناجم عن تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات والتي تشمل عدة خد ات ثل البر جة والاتصالات والاستشارات وهي تركز على ا تكو غير لوثة (صديقة للبيئة) اي بمعنى اخر وكما نعتقد ا اليزيا سائرة في طريق التنمية الخضراء ن خلال تركيزها على هذه التقنيات الجديدة وهذا ا جعلها تحتل المرتبة السادسة في جال استخدام تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات حسب التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلو ات عام 2012 .[2]

---

[1] Muhammad Jehangir, Towards Digital Economy: The Development of ICT published by Canadian Center of Science and Education, vol (5),No(2),2011,p(2).

[2] department of Statistics, Malaysia :total economy database, the conference Board ,2013, p(22)

ا الانتشار السريع لهذه الخد ات واستخدام برا ج الوسائط المتعددة وظهور جيل جديد ن التقنيات ادى الى زيادة فرص العمل في هذا القطاع والقطاعات الاخرى والجدول (16) يكشف لنا الدور المتزايد لحصة تكنولوجيا المعلو ات والاتصال في تشكيلة الناتج المحلي الاجمالي والتي ارتفعت ن (3,3%) عام 2000 الى (6,7%) عام 2013 ما ادى الى زيادة القيمة المضافة ن (11,771,057) ليار دولار الى (61,699,089) ليار دولارعام 2013 , وتحاول اليزيا تحسين ترتيبها في الاستعداد التكنولوجي في جالات الانترنت الدولي واشتراكات النطاق العريض و هذه التقنيات الجديدة تساعد في سرعة وكفاءة المعا لات التجارية وتقليل تكاليف التشغيل ما يفتح فرص همة للشركات المحلية لا سيما الصغيرة والمتوسطة للولوج الى السوق الدولية لا سيما في ظل اعتماد التجارة الالكترونية وتغلغل النطاق العريض وكل ذلك يعكس اهمية التكنولوجيا في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ويجعل اليزيا في صافي الدول المتقد ة التي تعتمد في تركيبة ناتجها المحلي الاجمالي على البحث والتطوير والتقنيات الحديثة.[1]

[1] Wan Fairuz Wan Chik, S. Selvadurai & A. C. History of Industrial Development Strategies in Penang since Independence: A Study of the SMEs Institute of Malaysian and International Stud ,2013, p(80)

جدول (16) حصة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة في ماليزيا (2000-2013)

السنوات	حصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مليون دولار)
2000	3,3	11,771,057
2001	3,6	12,744,792
2002	3,8	14,652,306
2003	3,6	14,992,154
2004	3,4	16,087,422
2005	3,9	20,187,921
2006	4,2	23,858,012
2007	3,9	25,036,393
2008	4,1	30,090,354
2009	4,7	31,999,469
2010	5,5	42,095,951
2011	5,8	48,212,887
2012	6,3	55,096,058
2013	6,7	61,699,089

المصدر : دائرة الاحصاء العامة لماليزيا 2013-2014 ص (35)
https://www.statistics.gov.my

ويشير تقرير الانتاجية لعام 2012-2013 ان قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينمو بشكل كبير وسريع بسبب التوسع في الخدمات الالكترونية وهي تعد صناعات كثيفة راس المال وتعزى الزيادة في قيمة راس المال لخدمات الاتصالات التي سجلت ساهمة الاصول الثابتة فيها

بمقدار (88%) بالاعتماد على البنية التحتية التي تعد القاعدة الاساس لها لذا تمكنت ماليزيا من تحقيق قفزات اكبر في مجال التقنيات الرقمية.[1]

2- التأثير على العمل وإجمالي انتاجية عوامل الانتاج Total Factor Productivity (TFP)

على مدى الفترات الماضية حققت ماليزيا وفق الخطط الموضوعة تقدما جيدا في الافادة من التكنولوجيات الجديدة والمهارات لزيادة العمالة ووفرت فرص عمل مما ادى الى انخفاض البطالة بمقدار (0,22%) في 2011 اذ كان تأثير الرقمية على العمالة خاصة في الاقتصادات الناشئة واضحاً فقد حققت ماليزيا نمواً في العمالة بسبب التحسينات الرقمية اذ ازدادت فرص العمل وتضاعفت الانتاجية وحققت قيمة مضافة عالية من خلال استبدال بعض الوظائف العادية بوظائف ذات طابع رقمي عن طريق التكنولوجيا اذ ان بعض الدول تمتاز بكثافة الايدي العاملة وهي ارخص نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة .[2]

وازدادت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد اذ حققت ماليزيا نمواً اقتصادياً بنسبة (5,1%) خلال السنوات للفترة من (2000-2012) وخلال هذه الفترة جرى دعم النمو الاقتصادي المحلي أساسا عن طريق النمو في رأس المال بمقدار (2٪) ثم (1,6% TFP) والعمل (1,5٪) ويقسم النمو الاقتصادي إلى قسمين رئيسيين للفترات من (2000-2007) و (2008-2012) وقد أظهرت اختلافات كبيرة من حيث حجم النمو ومساهمة المدخلات وكانت انتاجية عوامل الانتاج هي المساهم الرئيس في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2007) وهو ما يمثل (38,1٪) من النمو الاقتصادي ومع ذلك ففي الفترة من (2008-2012) كانت مساهمة TFP في النمو قد انخفضت إلى (17,8٪) وبالتالي انخفض نمو الإنتاج وخاصة أداء الصادرات اذ كانت مساهمة TFP اقل خلال هذه الفترة بسبب الازمة الاقتصادية التي ضربت هذه البلدان وان صادرات ماليزيا في عام 2009 تقلصت بنسبة (16,7٪) فقد تأثرت بالتباطؤ الاقتصادي العالمي ونتيجة لذلك فإن متوسط النمو الاقتصادي ونمو الصادرات خلال تلك الفترة بلغ (4,2٪ و 3,7٪) على التوالي وتأثر النمو الاقتصادي المحلي لماليزيا بالأزمة المالية العالمية عام 2008 الذي أدى إلى الركود الاقتصادي العالمي في 2009 وان الاقتصاد المحلي انكمش بنسبة (1,5٪) في عام 2009 بالتزامن مع اضطراب في النمو الاقتصادي العالمي في عام 2009، في حين انخفضت مساهمة الـ

---

[1] Wan Fairuz Wan Chik, History of Industrial Development Strategies In Since Independence: Astudy of The SMES, University Kebangsaan Malaysia,2013,p(77).

(1) The Global Competitiveness Report , 2013-2014 , p(35).

(TFP) في عام 2009 بنسبة (4,8٪) وهو يعد أول انكماش□نذ عام 2001 والاستثمار في تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات احدث□كاسب كبيرة في الإنتاج للتعويض عن تباطؤ النمو في هذا المجال و□ نمو تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات له تأثير على□دخلات رأس المال وينظر بإيجابية لأنه يركز على التغيرات في تدفق الخد□ات الإنتاجية المقد□ة□ن الأصول الاخرى لتكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات□ثل أجهزة الكمبيوتر و□عدات الاتصالات وبرا□ج الكمبيوتر والخد□ات و□عدات النقل للمصانع والآلات وغيرها□ن المعدات الغير تكنولوجية , ووفقا لتقرير التنافسية العالمية 2013/2012 فقد تحسنت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات في□اليزيا إلى المرتبة (33) في عام 2012 بعد □ كانت في المركز (40) في عام 2011 وفي الوقت نفسه فإ□ □ساهمة□دخلات العمل ادت إلى تحسن النمو الاقتصادي.[1]

جدول (17) مصادر نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP

المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	2007-2000	2012-2008	2012-2000
GDP	100,00	100,00	100,00
العمل	26,27	35,08	29,11
نوعية العمل	3,46	4,19	3,69
كمية العمل	22,82	30,89	25,42
راس المال	35,65	47,09	39,34
راس المال لغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	19,50	24,63	21,16
راس المال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	16,14	22,46	18,18
انتاجية عامل الانتاج (TFP)	38,08	17,83	31,55

Source: Malaysia productivity corporation , productivity report 2012- 2013 , 2013, p(17).

□ن خلال النظر في الجدول (17) نلاحظ تحسن□ساهمة العمل في الناتج المحلي الاجمالي□ن خلال نوعية العمل التي تعتمد زيادة□ستويات التعليم الثانوي والجا□عي وكمية العمل الذي تستند الى زيادة فرص العمل اذ ازدادت هذه النسبة□ن (26,27%) للمدة□ن 2000-2007 الى (35,08%) للمدة 2008-2012 , كما يلاحظ زيادة□ساهمة راس المال□ن (35,65%) الى (47%) خلال نفس المدة وهذا ناجم عن الستراتيجيات التي اعتمدتها□اليزيا لتطوير صناعاتها و□ن خلال النظر الى الجدول نلاحظ ايضاً □ التطور الكبير لمساهمة راس المال الى تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات اذ ازدادت

(1) Malaysia productivity corporation , productivity report 2012- 2013 , 2013, p(16).

□ن (16,1%) الى (22,5%) وهذا يعكس استخدام الرقمنة في الاقتصاد الماليزي وسعيها الحثيث لكسب المزيد□ن التنافسية□ن خلال الاعتماد على البحث والتطوير خاصة في□جال تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات.

3- التأثير على الاستثمار

ا□ الاستثمار وخاصة الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات اقتصر أساسا على الالكترونيات الدقيقة والتي كانت□درجة ضمن قطاع الصناعة التحويلية التي لا تزال تعتبر□ساهم كبير في قطاع التصنيع والاقتصاد الكلي وعلى الرغم□ن التحول□ن الاستثمار في القطاعات الصناعية ذات الكلف المرتفعة إلى الصناعات ذات الكلف المنخفضة□ثل الالكترونيات التي ساهمت تقريباً بحوالي(48,5)□ليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل تقدر (8008) فرصة لدفع القطاع إلى الأ□ام وقطاع الكهرباء والالكترونيات يتحرك بقوة في سلسلة القيمة المضافة فالشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات□ن الولايات المتحدة واليابا□ وأوروبا اختارت□اليزيا كقاعدة لهم وزادت استثماراتهم وخاصة في الصادرات□ن سلع الكهرباء والالكترونيات التي لا تزال تسجل نموا إيجابيا قدره (0,16) وسجلت الواردات انخفاض في□عدل النمو المركب قدره (-0,77%) خلال الفترة 2000- 2012 كما في الجدول (18) وكذلك تطوير البر□جيات لقطاع الكهرباء والالكترونيات واستيراد المنتجات ذات القيمة□ضافة العالية المتعلقة بالآلات المكتبية و□عدات تجهيز البيانات الآلي والاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت وأجهزة الاستنساخ والمعدات وتطور قطاع تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات□ن خلال التطبيقات الرائدة في□اليزيا و□ التركيز على بعض المجالات الرئيسية التي تشمل تطبيق البر□جيات والتنقل جزءا لا يتجزأ□ن البرا□ج والأجهزة والخد□ات المشتركة والاستعانة بمصادر خارجية والوسائط المتعددة والأعمال التجارية القائمة على الانترنت□ع حاضنات البحث والتطوير (R & D) التي أقا□تها□عاهد للتعليم العالي في□اليزيا و□ع تزايد العولمة والسوق المفتوحة وسياسات التحرر للصادرات والواردات□ن خد□ات تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات, وقد أدى الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات أيضا إلى النمو الكبير في الصادرات والواردات□ن الخد□ات لتكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات و□ن الجدير بالذكر كا□ استيراد خد□ات تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات أعلى□ن صادرات الخد□ات في بداية في الالفية الثالثة بالنسبة لماليزيا و□نذ عام 2002 أصبحت□صدراً صافيا للتكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات و□ن الملاحظ أ□ تداول تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات سجل نموا هائلاً خلال السنوات الخمس الماضية لذا يجب الحفاظ على هذا النمو في السنوات المقبلة

كما هو مخطط في رؤية 2020 مع زيادة التركيز على قطاع الخدمات بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

جدول (18) أثر الاستثمار على الصادرات والواردات لسلع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ماليزيا من 2000- 2012

السنوات	الصادرات			الواردات		
	اجمالي سلع الكهرباء والالكترونيات	اليات ومعدات معالجة البيانات التلقائي	الاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت والمعدات	اجمالي سلع الكهرباء والالكترونيات	اليات ومعدات معالجة البيانات التلقائي	الاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت والمعدات
	رينغت ماليزي (مليون)			رينغت ماليزي (مليون)		
2000	219,583	78,616	49,266	154,996	17,316	13,192
2001	189,487	63,711	46,266	132,235	18,018	12,769
2002	201,203	68,354	40,399	149,951	21,154	14,410
2003	210,724	64,048	39,586	159,742	24,295	13,224
2004	241,687	76,802	47,688	182,524	32,720	16,293
2005	265,197	87,151	50,797	193,526	36,672	16,562
2006	281,346	102,891	52,816	208,874	37,479	17,241
2007	266,686	93,260	45,321	204,097	36,893	16,930
2008	255,360	87,672	47,566	189,645	32,175	18,998
2009	227,778	73,671	35,616	159,310	31,664	17,939
2010	237,112	72,888	36,234	157,736	35,081	19,370
2011	230,442	70,254	33,549	149,460	33,762	19,866
2012	223,772	67,620	30,865	141,183	32,442	20,362
معدل النمو (2000-	0,16	1,25-	3,82-	0,77-	5,37	3,68

[1] Woon Tai Hai , productivity report 2013-2014,p(36).

(2012						

المصدر : دائرة الاحصاء العامة لماليزيا 2013-2014 ص37 متاح على الموقع

https://www.statistics.gov.my

المبحث الثالث : تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في الاقتصاد الرقمي

أولاً : نظرة عامة عن دولة الامارات

الإمارات هي دولة اتحادية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية جنوب غرب قارة اسيا تطل على الشاطئ الجنوبي للخليج العربي, وتحدها مجموعة من الدول لها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر ومن الغرب لها حدود برية وبحرية مع السعودية ومن الجنوب الشرقي مع عُمان , والاسلام الدين الرسمي لها واللغة العربية هي الرسمية وتسميتها بالإمارات هو نسبة الى الإمارات السبع التي تشكلت فيها (إمارة ابو ظبي ودبي , والشارقة , ورأس الخيمة , وعجمان , وام القيوين , والفجيرة) , تبلغ مساحتها مع الجزر التابعة لها نحو (83,600 كم2) وتشكل ابو ظبي القسم الاكبر منها أذ تأخذ (86,77%) من المساحة الكلية ويبلغ عدد سكانها خلال عام 2014 (8,264) ملايين نسمة بينهم (947,9) الف مواطن و(7,316) ملايين مقيم , وقبل عام 1971 كانت الإمارات تعرف باسم الإمارات المتصالحة أو ساحل عُمان المتصالح ويتكون النظام السياسي فيها من هيئات متعددة مرتبطة بشكل معقد الادارة حسب دستور عام 1971 ,لأنه بعد هذا العام تم الاعلان عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.[1]

والإمارات اقتصادياً تفتقد الى الموارد الطبيعية باستثناء النفط والغاز الطبيعي وبعض الخامات التي تستخدم لصناعة الاسمنت والجير, لأنها تعاني من شحة الموارد الزراعية ونقص المياه الصالحة للري وقلة الامطار لذا فان السكان اعتمدوا على الانشطة التقليدية مثل صيد الاسماك واللؤلؤ إذ بلغ عدد العاملين في هذا المجال (85%) من مجموع الايدي العاملة وقد توجهت الاجيال حديثاً نحو مهن التجارة والعقارات خاصة بعد اكتشاف النفط وع بداية الانتاج النفطي خلال (1962-1985) دخلت الإمارات مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي فقد استخدمت عوائد النفط في بناء مجتمع حديث ودولة متطورة وبدأت بتطبيق سياسات الانفتاح التي تعتمد على نظام السوق الذي يمتاز بحرية

[1] http://www. ar.Wikipedia.org/wiki/ 2015/1/1,

التجارة وحركة انتقال رؤوس الاموال والسلع والخدمات وبذلك حققت الامارات معدلات نمو عالية حسب المقارنات الدولية.[1]

ثانياً: التطورات الاقتصادية للأمارات العربية المتحدة

ان الاقتصاد الاماراتي يمتاز بخصائص متنوعه ومنها موقعه الجغرافي المميز واعتماده على النفط وعلى القوى العاملة الوافدة واتباع نظام السوق فهي تتبنى منذ نشأتها نظام الاقتصاد الحر اي انها اعتمدت على سياسات اقتصادية منفتحة وان القطاع الخاص له دور كبير في النشاط الاقتصادي لان القطاع الحكومي أقتصر دوره على رسم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعكس الاستراتيجية العامة للبلاد وايضاً يمتاز الاقتصاد الاماراتي باعتماده على الريع النفطي (اقتصاد ريعي) أذ يشكل النفط العنصر الاساسي في ايرادات الدولة لتغطية نفقاتها (المختلفة) منذ منتصف السبعينيات لذلك فأن هذه الايرادات كنتها من الانفاق على المشاريع الانمائية والانتاجية والخدمية ومشاريع البنى التحتية والانفاق على الاجور والمشتريات , وقد شهد الاقتصاد الاماراتي رحلتين متميزتين هي رحلة انتعاش اسعار النفط (1975-1984) ورحلة تراجع اسعار النفط عام (1985) فخلال المرحلة الاولى زادت الايرادات الكلية للدولة بصورة كبيرة ما أدى الى زيادة الانفاق الانمائي والجاري على مختلف المشاريع وتحقيق معدلات نمو عالية جداً ما أثر في زيادة الدخل والاستهلاك والانفاق اما المرحلة الثانية (رحلة الانحسار) فقد شهدت الامارات انخفاض معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالسنوات السابقة بسبب انخفاض ايرادات النفط وتقلبات الاسعار في الاسواق العالمية وازمة الخليج العربي واثارها ولكن شهدت هذه الفترة مهمة الانتهاء من مشاريع البنية التحتية التي تحتاج الى استثمارات ضخمة مقارنة بالمشاريع الاخرى (بسبب طبيعة المجتمع الاستهلاكي) ومع ذلك ظل الاستهلاك الكلي بشقيه (العام والخاص) مرتفع عام 1985 وان الملاحظ ايضا ان مساهمة كل امارة متباينه في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تباين الموارد الطبيعية والاقتصادية وتعتبر امارة ابو ظبي من الامارات التي تتمتع بقدرات مالية كبيرة أذ يتركز فيها انتاج النفط والصناعات المرتبطة الاخرى بالنفط والبتروكيمياويات اما دبي تمثل العاصمة التجارية للدولة وثاني مصدر للدخل الوطني.[2]

---

[1] ناصر بن ال سلطان : اتجاهات ومؤشرات التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة , مصرف الامارات العربية المركزي , 2004 , ص (1) متاح على الموقع www.cbuqe.gov.ae/21k

[2] محمد سعد عميرة , اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة : الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية , مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية , 2002, ص (402)

وتعد امارتا ابو ظبي ودبي اكبر امارتين اقتصادياً من بين الامارات الاخرى لدولة الامارات العربية المتحدة , ولا (90%) من احتياطيات النفط تقع في امارة ابو ظبي وهي تمول عملياً معظم الميزانية الاتحادية وتقدم الدعم المالي للأمارات الاخرى وايرادات النفط هي الاساس للفوائض الكبيرة لموازنة الدولة بالإضافة الى الاصول الاجنبية الضخمة وتشير التقديرات الى ان حجم الاصول التي يديرها جهاز ابو ظبي للاستثمار خلال 2007 يتراوح ما بين (300-875) مليار دولار اي ما يقارب (100%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارت بالمقابل فان دبي ليس لها موارد نفطية كبيرة لكنها اعتمدت على تنويع اقتصادها باعتبارها مركز رئيسي للتجارة والمال والسياحة والخدمات ونجحت في جذب الاستثمار الاجنبي والعمالة الوافدة وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وتحولت دبي الى ملتقى تجاري لها مقبولية عالمية ما جعل الامارات ثاني اكثر الاقتصادات تنوعاً بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد البحرين.[1]

وبالإشارة الى تتبع التطورات الاقتصادية للأمارات من خلال تطور الناتج المحلي الاجمالي ومكوناته التي تعكس الاداء الكلي للاقتصاد فهو يعكس القيمة المضافة التي تحققها القطاعات الاقتصادية لذا فأن نمو وتطور الناتج المحلي الاجمالي وقطاعاته من وقت الى آخر تبين طبيعة الاداء الاقتصادي العام والقطاعي ولا الناتج المحلي نما بمعدل (17,5%) في عام 1990 اي ما يقارب (33780,4) مليون دولار نتيجة ارتفاع اسعار النفط وزيادة مساهمة القطاعات الاخرى ما ادى الى ارتفاع متوسط دخل الفرد الى (18358) دولار في 1990.[2]

وعلى هذا الاساس استمر تزايد الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ في 1995 (42807) مليون دولار محققاً معدل نمو مركب مقداره (4,7%) للمدة من 1991- 1995 وقد تجلت اهمية هذا النمو في ظل تذبذب اسعار النفط وعدم استقرار السوق النفطية لكن استمرار التزام الامارات وبقية دول اوبك بالحصص الانتاجية كان له اثر في الاستقرار النسبي للسوق النفطية وبالتالي المحافظة على النمو الاقتصادي بفضل العائدات النفطية وتطور القطاعات الاخرى غير النفطية وهذا الامر ساهم في تحقيق الاهداف الستراتيجية لدولة الامارات التي تسعى الى تخفيض اعتمادها على القطاع النفطي وتوظيف هذه العائدات في نمو القطاعات الاخرى غير النفطية.[3]

---

[1] سلسلة تقارير سامبا , دولة الامارات العربية المتحدة : اقتصاد مستدام في مواجهة ركود عالمي خطير, 2009,ص11 متاح على الموقع http://www.samba.com

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , الشركات عبر الوطنية في الدول الاعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية , الامم المتحدة , نيويورك ,2005,ص(40).

[3] صندوق النقد العربي واخرون , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , ابو ظبي , 1996 ,ص (11-14).

واستمرار هذا النمو في الناتج المحلي الاجمالي انعكس على نمو القطاعات الاقتصادية (القطاع النفطي وغير النفطي)□ما ساهم في تقليل الاثار السلبية التي نجمت عن تراجع عوائد البترول الخام والغاز الطبيعي نتيجة انخفاض الكميات المصدرة بسبب تذبذب الاسعار □ا النمو الذي حدث في بقية القطاعات هو نتيجة اعتماد سياسات التنوع الاقتصادي وهذا□ا ادى الى نمو الناتج بما يقارب (71370,0)□ليو□ دولار خلال عام 2002 وزيادة□توسط دخل الفرد بمقدار (20508) دولار كذلك حققت التجارة الدولية□ا□قداره (124%) عام 2002 أذ □ الصادرات بلغت (49596,5) □ليو□ دولار لنفس السنة بنسبة□قدارها (69,4%)□ن الناتج المحلي الاجمالي و(55,8%)□ن التجارة الخارجية , □ا الاستيرادات فقد بلغت□ا□قداره (39135,5)□ليو□ دولار لنفس الفترة □حققه نسبة□ساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بما يساوي (54,8%).[1]

وتصنف الإ□ارات ضمن التقرير الخاص عن التنمية البشرية العالمية في 2003 الصادر عن البنك الدولي ضمن الدول الاعلى دخلاً سواء في□ؤشر التنمية البشرية أو□ن حيث نمو الناتج المحلي الاجمالي أذ بلغ اجمالي الدخل المحلي (61)□ليار دولار وازداد دخل الفرد□ن الناتج المحلي الاجمالي الى (196) درهم□اراتي اي□ا يقارب (35) دولار □ريكي في 2008 □ا في عام 2013 بلغ نصيب الفرد□ن الناتج المحلي الاجمالي بما يقارب (430489) دولار □ريكي .[2]

وواصل الاقتصاد الإ□اراتي نموه بسبب العديد□ن المميزات الايجابية□ثل وجود نظام سياسي□ستقر وتوفر بنى تحتية قوية وعوائد□رتفعة□ن الصادرات النفطية بالإضافة الى□وقعه الجغرافي وعلاقته الاقتصادية المتطورة□ع كافة بلدا□ العالم كذلك تتمتع الإ□ارات بنظام□صرفي□تطور فضلاً عن □رونة التكيف السريع□ع المتغيرات الاقتصادية والسياسية□ما ساهم في القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب فضلاً عن تنوع□واردها بما يكفي لتفادي تقلبات اسواق النفط وانعكس ذلك على اداء قطاعاتها الاقتصادية لا سيما وا□ اقتصاد الإ□ارات يتمتع بالتحرر والانفتاح العالمي □ما انعكس على استمرارية النمو الاقتصادي خلال المدة□ن 2005- 2010 اذ بلغ□ا يقارب (2,4%) بالأسعار الحقيقية وارتفع الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية بمعدل نمو حقيقي يبلغ (4,5%) و□ا يميز الاستثمار في الإ□ارات هو التناغم والتعاو□□ا بين السياسات الحكو□ية والقطاع الخاص□ما جعلها□قصداً لكل الدول والشركات العالمية وقد بلغ□عدل نمو تكوين راس المال□ا □قداره (19,4%) ورافق ذلك انخفاض□عدلات التضخم ففي عام 2005 بلغ (6,2%) وانخفض عام 2010 ليصل الى (0,9%) , □ا على□ستوى التعا□لات الدولية فقد حققت الإ□ارات□ن خلال

---

[1] عباس الدعمي , تقييم السياسة النقدية في بلدان عربية مختارة , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء , 2005 , ص (96- 97).

[2] وزارة الاعلام والثقافة , الكتاب السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة 2009, ابو ظبي , ص(375)

اجمالي الصادرات□ن السلع والخد□ات نمواً□قداره (13%) والواردات□ن السلع والخد□ات بما يقدر (17,1%) خلال نفس الفترة كما في الجدول (19).[1]

جدول (19) المتغيرات الاقتصادية لعامي 2005 – 2010 (مليار درهم)

المتغيرات	2005	2010	معدل النمو السنوي (%)
الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي)	835,8	942,4	2,4
الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط (الحقيقي)	525,8	654,8	4,5
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	432,1	665,8	9,0
التكوين الرأسمالي الثابت	121,9	296,4	19,4
إجمالي الصادرات سلع وخدمات	448,3	827,3	13,0
إجمالي الواردات سلع وخدمات	344,7	759,0	17,1
التضخم (%)	6,2	0,9	-

المصدر: وزارة الاقتصاد , الامارات العربية المتحدة , المركز الوطني للإحصاء , 2005-2010

وقد حاولت الإ□ارات خلال السنوات الاخيرة□ن تقليل اعتمادها على النفط في تنويع□صادر دخلها فقد ازدادت نسبة□ساهمة القطاعات غير النفطية□ن حوالي (63%) عام 2005 الى (69,5%) عام 2010 وبرغم ذلك لا تزال الايرادات النفطية تشكل العنصر الرئيس في تمويل بقية القطاعات وتوفير البنية الاساسية لها وتحريك الاقتصاد الوطني كما في الجدول (20).

جدول (20) مساهمة القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي (مليار درهم)

المتغيرات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	**835,8**	**918,0**	**947,2**	**977,4**	**930,5**	**942,4**
الناتج المحلي الاجمالي بدون نفط (الحقيقي)	**526,0**	**573,3**	**626,9**	**664,6**	**645,6**	**654,8**
نسبة المساهمة (%)	**62,9**	**62,5**	**66,2**	**68,0**	**69,4**	**69,5**

المصدر: وزارة الاقتصاد , الامارات العربية المتحدة , المركز الوطني للإحصاء , 2005-2010

[1] وزارة الاقتصاد , الامارات العربية المتحدة , التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة (2005-2010) , اصدار عام 2012, ص(24). متاح على الموقع http:// www.economy.ae

بالرغم□ن □ الاقتصاد الإ□اراتي خلال عام (2008-2009) قد تأثر بالأز□ة المالية العالمية وهذا □ا اثر على انتاج النفط فقد بلغ انتاج النفط بما يقارب في المتوسط (2,57)□ليو□ بر□يل في 2008 واتفقت الاوبك على تخفيض الانتاج بالرغم□ن عدم وجود تصريحات رسمية بذلك عليه اصبح حجم الانتاج النفطي في 2009 للإ□ارات بحدود (2,2)□ليو□ بر□يل يو□ياً.[1]

وفي عام 2012 شهد الاقتصاد الكلي لدولة الإ□ارات استقراراً وتطوراً اكثر□ن ذي قبل للأعوام السابقة اذ جاءت ترسيخاً لمرحلة التنوع الاقتصادي للقطاعات غير النفطية وفي□قد□تها قطاع السياحة والتجارة الخارجية والخد□ات المالية والاتصالات بالإضافة الى القطاع العقاري اذ نمت هذه القطاعات نمواً كبيراً□ما انعكس بصورة ايجابية على النمو العام للناتج المحلي الاجمالي بشقيه النفطي وغير النفطي اذ حقق الناتج المحلي نموا بلغ (4,4%) لنفس السنة لبناء□ستقل اقتصادي غير نفطي وذلك□ن خلال دعم القطاع النفطي للقطاعات الاخرى فقد بلغت نسبة نمو القطاعات غير النفطية عام 2012 بنحو (3,4%) وتمثلت نسبة□ساهمتها□ا□قداره (67,3%)□ن اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لنفس السنة وهذا□ا ادى الى تزايد□عدلات الاستهلاك النهائي والسبب يعود الى □ الدولة في ظل رسم سياساتها الاقتصادية تسعى الى عدم المساس بنوعية الخد□ات (تعليمية , صحية , خد□ية ...الخ) المقد□ة الى السكا□ كذلك كا□ للتطور الحضاري والثقافي اثر□لموس في ايجاد نمط استهلاكي جديد (استهلاك ترفي)□ما ساعد في تزايد اعداد السكا□ وارتفاع الاجور □ا على المستوى الاجتماعي فا□ الدولة حققت انجازات□همة□ن خلال انخفاض□ستوى الجريمة والفساد وكفاءة البنية التحتية واستقرار الانظمة الضريبية.[2]

□ا على صعيد الاستثمار فقد وصل حجم تكوين راس المال في الإ□ارات الى (309,2)□ليار درهم عام 2012□قارنة بعام 2011 اذ بلغ حجم الاستثمار (281,7)□ليار درهم بنسبة نمو□قدارها (9,8%) وفي اطار خطط السياسات الاقتصادية الهادفة الى زيادة□ساهمة القطاع الخاص في□جال التنمية اذ تزايدت حصة القطاع الخاص□ن حجم الاستثمارات الى (201,8)□ليار درهم عام 2012 وهي تشكل حوالي (65,3%)□ن اجمالي الاستثمارات وقد استحوذ قطاع العقارات وخد□ات الاعمال بنحو (17,8%)□ن اجمالي الاستثمارات المنفذة ويليه قطاع الخد□ات الحكو□ية الذي يستحوذ على (15%) , ثم قطاع الصناعات التحويلية الذي نفذ نحو (14,7%)□ن حجم الاستثمارات , ويليه النقل والتخزين والاتصالات بنحو (13,8%) ثم النفط الخام والغاز الطبيعي الذي نفذ نحو (11%)□ن الاستثمارات □ا بقية القطاعات فقد استحوذت جميعها بما يقارب (72,3%)□ن اجمالي

[1] سلسلة تقارير سامبا , مصدر سابق , ص 12.
[2] وزارة الاقتصاد , الامارات العربية المتحدة ,التقرير الاقتصادي السنوي 2012, الاصدار العشرون , 2012,ص(23-25).

الاستثمارات المنفذة في 2012 , وفي□جال التجارة احتلت التجارة النفطية وغير النفطية نسبة نمو □قدارها (14,9%) ووصلت الى حوالي (2,2) تريليو□ درهم إ□اراتي خلال 2012□قارنة بعام 2011 التي بلغت النسبة (1,9%) تريليو□ درهم وحقق الميزا□ التجاري السلعي (الصادرات النفطية وغير النفطية وصادرات المناطق الحرة واعادة التصدير) فائض بلغ (470,9)□ليار درهم وبنسبة نمو بلغت (20,3%) , وحقق الميزا□ التجاري غير النفطي فائض□قداره (37,3)□ليار درهم لنفس الفترة بعد إ□ كا□ يعاني□ن عجز قيمته (-18,4) في 2011 وسبب هذا الفائض هو توسع النشاط التصديري للمناطق الحرة وارتفاع□ستوى الصادرات الوطنية خاصة المنتجات التقليدية أذ بفضل السياسات الاقتصادية والتجارية وفتح اسواق جديدة وتذليل الصعوبات إ□ام المنتجات الوطنية في الاسواق التقليدية□ن خلال اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية التعاو□ الاقتصادي □ع الدول العالمية والترويج التجاري للسلع والخد□ات.[1]

ثالثاً: التطورات التكنولوجية والرقمية في الامارات العربية المتحدة

لقد حظيت دولة الإ□ارات العربية المتحدة بالمرتبة الاولى ,إذ كانت سباقه في استخدم الانترنت في عام 1995 فكانت هناك شركة اتصالات وفرت خد□ات الاتصال لجميع فئات المجتمع وفي عام 2000 تم تأسيس□شروع الإ□ارات للأنترنت والوسائط المتعددة (EIM) كوحدة اعمال استراتيجية داخل شركة اتصالات لتكو□ اول□زود لخد□ة الانترنت في البلد وقد□ارس□شروع (الإ□ارات للأنترنت والوسائط المتعددة) دوراً□هماً بالرغم□ن حداثة عمرها في سرعة الاستجابة لاحتياجات □ستخد□ي الانترنت وحققت□يزة تنافسية□ن خلال إ□تلاكها لشبكة البيئة التحتية المتطورة الخاصة بالأنترنت ويبلغ عدد عملاء هذا المشروع□ا يقارب ربع□ليو□ □شترك اي إ□ لديها نحو (25%) □ن□ستخد□ي الانترنت في الدول العربية , وبرزت الإ□ارات في المنطقة العربية بتحول□جتمعها الى□جتمع المعلو□ات , اذ انها صنفت□ن بين الدول الثلاثين الاولى عالمياً□ن خلال استخدام تقنيات المعلو□ات وبحسب التصنيف الصادر عن□جموعة البيانات الدولية وضمن□ؤشر□جتمع المعلو□ات (ISI) لعام 2002 تحتل الإ□ارات المرتبة (27)□ن بين (55) دولة وهذه المؤشرات تقيس قدرة السكا□ على تبادل المعلو□ات داخلياً وخارجياً , لذا تحاول الإ□ارات حالها حال بقية الدول العربية □حاكاة الدول المتقد□ة في اعتماد تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات في□ختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ففي عام 2003 أصدر حاكم دولة الإ□ارات العربية□رسوم يتعلق بتنظيم قطاع الاتصالات وعلى اساس هذا المرسوم أنشئت اللجنة العليا للأشراف على قطاع الاتصالات والجهاز

[1] وزارة الاقتصاد , الامارات العربية المتحدة ,التقرير الاقتصادي السنوي 2013, الاصدار الحادي والعشرون , 2013,ص(40-42).

الوطني كما بمثابة جهة رقابية للرقابة على تنظيم القطاع والاشراف على الخدمات المقدمة وهو جهاز منفصل ذو كيان قانوني مستقل أدارياً وماليا عن سائر الاجهزة أذ يعد جهة تنفيذية مساعدة للجنة العليا وقد تم الغاء الحق الحصري للشركة الوطنية للاتصالات التي كانت تتمتع به لمدة (28)عام وتعمل هذه اللجنة على ما يلي: [1]

1- التأكد من وصول الخدمات الى جميع أنحاء البلاد لتلبية الطلب.

2- التأكد من قيام الشركات بتقديم خدمة مناسبة للعملاء.

3- ارشاد الشركات الراغبة في الحصول على تراخيص من خلال اصدار النشرات الارشادية.

4- تشجيع وتطوير الاتصالات ونظم المعلومات في الامارات العربية المتحدة .

هذا وقد اهتمت الامارات اهتماماً كبيراً بالإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يعد من المؤشرات المهمة التي تستخدم لقياس نمو هذا القطاع وبصورة عامة يحقق الانفاق على هذه التكنولوجيا نمواً قوياً في دول مجلس التعاون الخليجي وتعد الامارات ثاني اكبر سوق في هذا المجال اذ ازداد الانفاق على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعدل نمو سنوي مركب مقداره (18%) خلال السنوات من 2006-2011 ليصل الى (12) مليار دولار منها (75%) للاتصالات بالرغم من تباطؤ هذا النمو في 2012 اذ سجل هذا القطاع معدل نمو سنوي مركب مقداره (10%) ووصل الانفاق فيه الى (16,5) مليار دولار, وكما للقطاع الصناعي دور في زيادة الانفاق على التكنولوجيا بما فيها الانفاق الرأسمالي على الاجهزة والبرمجيات.[2]

وتهدف سياسة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى تسريع معدلات النمو والتطوير للقطاع نفسه وتفعيل دوره في تعزيز جهود الحكومة وتحويل الامارات الى مركز رئيس لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الاقليمي والعالمي وتسعى الحكومة الى وضع مجموعة من التشريعات والسياسات التي تسهم في تطوير القطاع من اجل الارتقاء ببنية اساسية قوية لتنمية قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الاهداف المحلية والاقليمية والعالمية من خلال: [3]

(1) فتح سوق الاتصالات المحلية امام المنافسة على شكل مراحل لغرض رفع كفاءة هذا القطاع والارتقاء بنوعية المنتجات والخدمات المقدمة.

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا), تحسين البنية الاساسية للاتصالات وخدمات سياساتها في بلدان الاسكوا ,الامم المتحدة , نيويورك , 2005, ص(51).

[2] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ,2012 , ص(9),

[3] السياسات العليا لقطاع الاتصالات في دولة الامارات العربية المتحدة (2006-2010) ,2010, ص2-4.

(2) تشريع الانظمة والقوانين التي تحمي حقوق المؤسسات العا□لة في هذا القطاع وحماية حقوق المشتركين في خد□ات الاتصالات.

(3) توفير كافة المتطلبات التي تخص خد□ات الاتصالات لضما□ توفير الخد□ات الرئيسة لكافة قطاعات المجتمع وبكلف□ معتدلة .

(4) ادارة الموارد الوطنية المهمة بشفافية دو□ التحيز لطرف□ معين والعمل على تحقيق اكبر قدر □مكن□ن الفائدة□ن خلال استثمار تلك الموارد لتفعيل المنافسة المستدا□ة.

(5) تشجيع كافة القطاعات على استخدام شبكة الانترنت ضمن نطاق عملها□ن اجل المشاركة في تبادل المعلو□ات والافكار والخبرات□ع□راعاة استخدام الشبكة بشكل اخلاقي و□سؤول للمحافظة على القيم والاخلاق وتشجيع الشركات والمؤسسات المحلية والاجنبية على الاستثمار لتطوير قطاع الاتصالات والتطبيقات الجديدة للتكنولوجيا.

(6) سن الانظمة والقوانين لتوفير الحماية الكافية فيما يخص حقوق و□صالح المستفيدين□ن هذه الخد□ات.

(7) التأكيد على الكفاءات الفردية وتطويرها والعمل على د□ج قطاع الاتصالات بالقطاعات الاخرى □ن خلال العلاقات التشابكية على المستويين الافقي والعمودي.

(8) توعية وتثقيف المجتمع□ن اجل الوصول الى الاستخدام الواعي والمسؤول لخد□ات هذا القطاع.

كذلك فا□ سوق الانترنت في الإ□ارات يحتوي على□جموعة واسعة□ن الخد□ات أذ انها تحتل المرتبة الثانية□ن حيث تدفق العوائد المالية بعد سوق الخد□ات الثابتة والخد□ات اللاسلكية ويترافق انتشار خد□ات الانترنت□ع توسع انتشار المحتوى الرقمي اذ يكثر نشر المجلات والصحف والمعلو□ات على المواقع الالكترونية وتقوم شركات عالمية واقليمية بفتح فروع لها في□دينة دبي للأنترنت و□دينة دبي للأعلام أذ ا□ هاتين المدينتين تتمتعا□ بوجود بنية اساسية□تطورة وهياكل قانونية□شجعة فضلاً عن وجود□ناخ اقتصادي□شجع ويبعث على التفاعل والتعاو□ فالإ□ارات تتمتع بنسبة انتشار عالية لخد□ات الانترنت فما حققته دولة الإ□ارات في□جال تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات لم يكن صدفة بل جاء نتيجة جهود طويلة بعد ا□ وضعت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواكبة التحولات العالمية ولهذا جاءت□بادرة دبي الى طرح العديد□ن المشاريع□نها: [1]

[1] عماد ابو عيد , تبني مبادئ ادارة المعرفة في القطاع الحكومي في دول الخليج المؤتمر السنوي الاستثمار الاجنبي المباشر , 2007, ص(12)
www.arab-api.org/course37/**pdf**/

1- حكومة دبي الالكترونية : تهدف حكومة دبي الالكترونية الى تزويد الافراد والمؤسسات بأنواع مختلفة من الخدمات الحكومية بطريقة الكترونية من اجل تسهيل حياة الافراد والشركات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية فيما المعاملات الحكومية بالإضافة الى تكريس دور دبي كونها مركز اقتصادي مهم في المنطقة.

2-مدينة محمد بن راشد للتقنية : تقع هذه المدينة في منطقة جبل علي في امارة دبي تبلغ مساحتها حوالي (3) كم2 الهدف الاساسي من انشاؤها هو الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة وتوظيفها من اجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم وتحفيز وسائل الانتاج القائمة على التقنية والمهارات العالية زد على ذلك كثافة راس المال من اجل تعزيز دورها الاقليمي لجعله القاعدة الاساس للانطلاق المشاريع التقنية.[1]

وا تصميم المدينة جاء تماشيا مع المتطلبات اللازمة لتطوير مجمعات صناعية تقنية في قطاعات الدولة الاساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وجعل دبي في مكانة تنافسية في مصافي الدول الاخرى وتضم هذه المجمعات شركات للبحث والتطوير بالإضافة الى توفر المختبرات والحاضنات ومعاهد الاعداد والتدريب كذلك وجود الشركات التي تعمل في مجال نقل التكنولوجيا وتنتج هذه الشركات سلع وخدمات لها طلب كبير سواء على المستوى الداخلي او الاقليمي مثل صناعات التحلية اذ يتركز اكثر من (50%) من اعمال التحلية في العالم في منطقة الخليج العربي ومن المتوقع ا يستثمر العالم العربي اكثر من (30) مليار دولار في هذه المشاريع حتى عام 2025 .[2]

3-معرض جيتكس لتكنولوجيا المعلومات: يعد هذا المعرض الاول من نوعه تكنولوجياً في المنطقة واستطاع ا يجذب الاهتمام العالمي ليكو محطة لاجتماع صناع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سنوياً في دبي ولمدة خمسة ايام ويحضر هذا المعرض المختصو والمستشارو وصناع القرار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفيه يتم استضافة اكثر من (60) دولة واستقطاب لأكثر من (2000) عارض واستقبال اكثر من (70000) زائر ومن مختلف الدول ليكو بوابة عالمية لمنطقة الخليج والشرق الأوسط.[3]

اضافة لذلك تم انشاء مؤسسة الامارات للعلوم والتقنية المتقدمة (أياست) وهي مبادرة ستراتيجية اطلقتها حكومة دبي عام 2006 وتهدف الى تشجيع الابتكار العلمي وتحقيق التقدم التقني لدولة الامارات وترتكز رؤية هذه المؤسسة على تعزيز استخدام الوسائل الفعالة في مجال التقنيات المتقدمة

---

[1] سالم محمد سالم , صناعة المعلومات دراسة في المفهوم والنشأة والتطور , مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية , مجلد (11), العدد (1), 2005, ص21

[2] مازن الديراني , معلومات حول واحة دبي للسليكون , سلطة واحة دبي للسليكون , دبي ,2010, ص 21 .متاح على الموقع http://www.aewww.dso .

[3] عماد ابو عيد , مصدر سابق , ص 15.

والمتطورة والمعلو□ات الفضائية الدقيقة بالنسبة لمجموعة □تنوعة □ن التطبيقات التي □ن شأنها تعزيز التطور المستدام و□واكبة النمو المتسارع للقطاع الصناعي في □دينة دبي خاصة ودولة الإ□ارات العربية المتحدة بشكل عام , و□ هذه المؤسسة لها اثر في اطلاق □جموعة □ن المشاريع اذ □ هذه المؤسسة لها دور في ترويج الوسائل الفعالة لاستخدام تقنيات فائقة التطور والحداثة ولها اربع □هام رئيسة وهي ترويج ثقافة الابحاث العلمية المتطورة والابتكار التقني في دبي , وبناء قاعدة عالمية لتطوير الموارد البشرية والمساهمة في جعل الإ□ارات (دبي) □ركزاً للعلوم والتقنية بين سائر الدول المتقد□ة فضلاً عن تأسيس علاقات تعاو□ دولية واقا□ات □شاريع □شتركة □ع كبرى المؤسسات الرائدة في □جال الصناعة والابحاث لذا فا□ا حققته الإ□ارات □ن تقدم اقتصادي وصناعي ساهم في تزايد الطلب على الطاقة.[1]

رابعاً: مؤشرات الاقتصاد الرقمي للأمارات العربية المتحدة

في ظل التطورات العالمية يشهد العالم العربي تغييرات جذرية خاصة لبعض الدول و□نها الإ□ارات العربية المتحدة على □ستوى الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية اذ تؤدي تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات دور □هماً في بناء الافق الجديد للكثير □ن الدول وعلى □ختلف الاصعدة وكا□ للابتكار دور كبير في التقدم التكنولوجي □ما ساهم في دفع عملية التنمية نحو الإ□ام لذلك تسعى الدول المتقد□ة او التي تعتمد التكنولوجيا الى تطوير البنية الاساسية تقنياً اذ يسهم تطور هذه البنى في تحقيق الانتا□اج الرقمي بحيث يصبح النفاذ الى تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات شا□لاً وعلى □ستوى كبير □ن الانتشار وبكلف □ناسبة , لذا فمن اجل □عرفة □دى نمو وتطور هذه الدول تقنياً توجد عدة □ؤشرات يمكن □ن خلالها □عرفة □دى تقدم هذه الدول او تخلفها اذ ا□ □ؤشر البنية الاساس لتكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات يحتوي على □ؤشرات اخرى فرعية كما هو في الجدول (21).

[1] ويكيبديا الموسوعة الحرة , 2015.

جدول (21) مؤشرات الاقتصاد الرقمي لدولة الامارات العربية المتحدة

السنة	عدد مستخدمي الانترنت (1)	عدد مستخدمي الهاتف النقال (2)	الانفاق على البحث والتطوير (% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (3)	مقالات المجلات العلمية والتقنية (4)	براءات الاختراع (5)	التجارة الالكترونية (مليون دولار) (6)	صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من اجمالي صادرات السلع) (7)	واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من اجمالي واردات السلع) (8)
1999	434047,2	832267,0	---	130	1	486	---	---
2000	726324,5	1428115	---	145	2	557	---	---
2001	814347,0	1909303	---	156	1	1,770	---	---
2002	902711,3	2428071	---	163	0	1,209	---	---
2003	977083.7	2972331	---	178	2	1,161	---	---
2004	1097597	3683117	---	210	2	2,000	---	---
2005	1659553	4534143	---	229	3	6,862	4,3	8,1
2006	2535332	5519293	---	230	8	6,200	---	---
2007	3536382	7731508	---	214	2	8,600	2,7	5,0
2008	4283140	9357735	---	256	9	11,8	2,0	4,5
2009	4939724	10671878	---	265	9	12,100	---	---
2010	5740245	10926019	---	276	7	13,400	---	---
2011	6961575	11727401	0,49	324	10	15,800	---	---
2012	7824803	13775252	---	---	20	18,200	---	---
2013	8224594	16063547	---	---	18	21,800	---	---
معدل النمو المركب (%)	21,67	21,82	---			28,86	---	---

- تشير (---) الى عدم توفر البيانات .

- العمود (7,8,4,3,2,1) بيانات البنك الدولي - مؤشرات العلم والتكنولوجيا (مؤشرات الاقتصاد الرقمي) , متاح على الموقع http://www.data.albankaldawli.org

- العمود (5) وزارة الاقتصاد والتخطيط , التحول الى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية , تقرير برصد المعرفة في المملكة العربية السعودية . 2014, ص 92.

- العمود (6) مستخرج من 1- فاطمة فرج سعد ابو رغيف , التجارة الالكترونية والعولمة دول مجلس التعاون الخليجي والعراق حالة دراسية , رسالة ماجستير , جامعة واسط , كلية الادارة والاقتصاد , قسم الاقتصاد , 2012 , ص 109 . 2- مركز دراسات الاقتصاد الرقمي مدار , دولة الامارات العربية المتحدة , متاح على الموقع http://www.madarresearch.com , 3- بيانات البنك الدولي

4- Regional Profile Of The Information Society In Western Asia , United Nation , New York , 2005,p 50.

في الجدول (21) نرى ان مؤشر عدد مستخدمي الانترنت في حالة تزايد لأعداد المستخدمين اذ بلغ عددهم (434047) في عام 1999 وارتفع الى (3536382) في عام 2007 ثم ارتفع الى (8224594) في عام 2013 وبمعدل نمو مركب قدره (21,67) وسبب هذا التزايد هو انتشار مقاهي الانترنت وتخفيض رسوم الاتصال والانترنت وادخال الانترنت الى المدارس والجامعات كل ذلك ساهم في نمو قطاع الاتصالات لذا تعد الامارات من اكثر الدول اتصالاً بالشبكة في الوطن العربي واحدى الدول الرائدة في مجال العالم الالكتروني , اما مؤشر الاشتراك في خدمات الهاتف النقال ايضاً في حالة تزايد ففي عام 1999 بلغ العدد (832267) ووصل الى (7731508) عام 2007 ثم بلغ العدد (16063547) في عام 2013 وبمعدل نمو مركب قدره (21,82) وكانت نسبة انتشار الهواتف اعلى من مستوى دول الخليج العربي وتعادل بنفس الوقت العديد من دول اوربا الغربية فهي تزيد عن (10%) من مجموع الهواتف النقالة في الوطن العربي كما يزيد معدل انتشار الهواتف النقالة على المعدل العالمي الذي يبلغ (17%) ونلاحظ ان النسبة تتجاوز (100%) وهذا يدل على امتلاك الفرد الواحد اكثر من هاتف , وتسعى شركات الاتصال الدولية على ادخال التحسينات على الخدمات المقدمة الى مشتركي الهاتف النقال مثل خدمة (بروتوكول التطبيقات اللاسلكية الخاص بالشركات, خدمة تصفح الانترنت بصيغة نصية بالإضافة الى استخدام تشكيلة واسعة من الخدمات ذات القيمة المضافة كالبريد الالكتروني والمواقع الترفيهية والمعلومات المالية ..الخ) كل ذلك ساهم في تزايد اعداد المشتركين بالهواتف النقالة , اما مؤشر الانفاق على البحث والتطوير فالنسبة تكاد تكون معدومة فقط في عام 2011 كان مقدارها (0,49%) من الناتج المحلي الاجمالي وهذا الرقم بالرغم من انخفاضه الا انه يتفوق على متوسط حجم الانفاق في البلدان العربية البالغ نحو (0,1%) من الناتج المحلي الاجمالي, فالإمارات لديها سياسات فعاله لتطوير التكنولوجيا وتنمية قطاع التعليم والجامعات في مجال المعرفة لكن بنفس الوقت لا يوجد انسجام بين الانفاق على البحث والتطوير ونمو الناتج المحلي الاجمالي فهما ليسا مرتبطا بطريقة خطية فالإمارات لا تستثمر بشكل يتناسب مع تطوير العلوم ومع ذلك يتعلق الاستثمار بشكل اكبر بالقدرة على الانفاق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي بدوره لا يتعلق بأنفاق الناتج المحلي الاجمالي بل بقدرة المؤسسات على الانفاق اذ ان الامارات تقع بين الدول التي لديها اكبر نمو من حيث عدد المنشورات خاصة في السنوات الاخيرة لكن هذا النمو لا يرتبط بأنفاق الناتج المحلي الاجمالي بل يعتمد على وقف الحكومة والنظام السياسي المؤيد والمساند للبحث والتطوير بالإضافة الى القيم المحيطة والظروف المحيطة.[1]

[1] الاسكوا , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , الحلقة المفقودة بين الجامعات والبحوث والمجتمع في المنطقة العربية مقترحات للتغيير, 2014, ص(48).

وبالعودة الى الجدول (21) نجد تزايد في عدد المقالات والمجلات العلمية اذ ارتفعت□ن (130) □قالة عام 1999 الى (324)□قالة في عام 2011 وهذا ناجم عن دعم الدولة للعلم والمعرفة وتعزيز دور الجا□عات في البحث والتطوير وتفعيل التعاو□ بين القطاع العام والخاص وهذا الاهتمام ادى الى تزايد عدد براءات الاختراع□ن (1) في عام 2000 الى (18) في عام 2013 وهذا التزايد يعكس سعى العلماء والباحثين لرفد العلم والمعرفة بأفكارهم العلمية وجدية الاهتمام بتطوير الملاكات العلمية والتقنية لتنمية وتطوير دولة الإ□ارات العربية المتحدة لارتقاء□كانه عالمية وسط الدول المتقد□ة , و□ن جانب التجارة الالكترونية نجدها هي الاخرة في تطور□ستمر اذ ازدادت□ن (486)□ليو□ دولار ووصلت الى (21,8)□ليار دولار عام 2013 وبمعدل نمو□ركب قدره (29%) ورغم عدم دقة بعض التقارير التي تنشر عن التجارة الالكترونية الا إ□ التقارير الصادرة□ن الاسكوا تتوقع إ□ حجم التجارة الالكترونية يفوق الارقام المعلنة وهذه الارقام طبيعية فيما يتعلق بالأ□ارات لأنها سائرة في طريق التعبئة الالكترونية لكل□رفق□ن□رافق الاقتصاد.

خامساً : تأثير التكنولوجية الرقمية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للأمارات العربية المتحدة

1- التأثير على الناتج المحلي الاجمالي

كما اشرنا سابقاً إ□ الاقتصاد الإ□اراتي اقتصاد ريعي بالدرجة الاساس لكن بعد ظهور التغيرات التقنية وتزايد اهمية البحث والتطوير في□ختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية حاولت دولة الإ□ارات□واكبة هذه التغيرات العالمية وتغيير نهج سياساتها الاقتصادية فسياسة الانفتاح الاقتصادي (العولمة) التي تستند في□نهجها على حرية التجارة الدولية للسلع والخد□ات وانتقال رؤوس الإ□وال وعمليات الخصخصة التي تشجع القطاع الخاص□ن اجل تنويع□صادر الدخل الذي سينعكس ايجاباً على تزايد نمو الناتج المحلي الاجمالي , اذ إ□ تنوع القطاعات واعتماد التكنولوجيا في القطاعات النفطية وغير النفطية يؤدي الى زيادة الانتاجية وتزايد فرص العمل , لذا يعد التصنيع□ن اهم الخيارات الستراتيجية التي تعتمدها الدول في تنويع دخلها القو□ي باعتبارها□صدر□تجدد للاقتصاد الوطني اذ اكدت النظم الاقتصادية على□بدأ تكثيف الجهود لأحداث التنمية الصناعية كونها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اضافة الى ذلك فأ□ هذا القطاع له القدرة والإ□كانية على استقطاب التكنولوجيا الحديثة□ما يؤدي الى رفع□ستوى الانتاجية وبالتالي زيادة الدخول وتحسين المستوى المعاشي وتوفير فرص عمل تقنية وبالتالي زيادة□عدلات النمو لذلك فأ□ الإ□ارات العربية المتحدة تمتاز بوفرة عنصرين□همين هما راس المال والطاقة وهما يعدا□ن اهم الاسس للانطلاق نحو التنمية الصناعية على هذا الاساس انتهجت الإ□ارات استراتيجية التصنيع للإحلال □حل الواردات لسد حاجة السوق ثم اتبعت استراتيجية التصنيع بهدف الصادرات لكن□ع حلول الثورة

التكنولوجية عملت دولة الإمارات على تعديل سياساتها الصناعية أخذه بنظر الاعتبار التطورات الاقتصادية الاخرى التي رافقت هذا التطور مثل التوجه نحو التنمية المستدامة والتقنية الخضراء والحد من التلوث ورفع مستوى الانتاجية اذ اصبحت القدرة التنافسية التي توفرها الميزة النسبية المكتسبة والانفتاح هما المبدأ اللذان تعتمدهما بعض الدول النامية ومنها الإمارات بهدف تحقيق معدلات نمو عالية ومن هنا نتوصل الى أن التكنولوجيا هي العامل المؤثر في رفع الانتاجية ومن ثم القيمة المضافة وما يصاحبها من زيادة الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من القيمة المضافة التي تحدث بسبب زيادة مكونات السلع المصدرة من السلع المستوردة وهذا يؤدي الى ارتفاع عائدات الصادرات دون أن تعكس زيادة في القيمة المضافة المحلية الحقيقية بالإضافة الى وجود بعض الاشكالات التي تتعلق بعدم تنويع الصادرات والاعتماد على تصدير سلعة او اثنين من السلع.[1]

وتعد الصادرات عنصراً مهماً في التجارة وما تحققه من ايرادات للدولة من توفير العملة الاجنبية وعامل جذب للشركات الاستثمارية خاصة أن الإمارات تتمتع بمزايا عديدة منها (الموقع الجغرافي والطاقات المتوفرة من النفط والمعادن الاخرى والسياسات المرنة) فالصادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون على شكلين هما سلع وخدمات فالصادرات السلعية مثل اجهزة الكمبيوتر ,الهواتف النقالة , الرقائق الالكترونية ..الخ أما تجارة الخدمات تتجسد بالخدمات التجارية والخدمات المصرفية ..الخ , وتشير التقديرات إلى أن تصدير السلع والالكترونيات للإمارات خلال 2012-2013 قدرت بنحو (883,84) مليون دولار وقدر تصدير البرمجيات والخدمات المتعلقة إلى الإمارات بنحو (788,12) مليون دولار، حسب إحصائية عام 2012-2013 , وهذا النمو في الصادرات يدل بوضوح على الاهتمام المتزايد لقطاع تصدير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[2]

كذلك سعت الإمارات في جعل مدينة دبي مركز للتعاون الاقليمي في مجال التكنولوجيا بالإضافة الى المدن الالكترونية الاخرى التي تم ذكرها سابقاً وقد خصصت الإمارات تمويل مقداره (30) مليون دولار للبدء بمشروع الحاضنات الصناعية التكنولوجية .[3]

والإمارات تعد من الدول النشطة تكنولوجياً رغم صغر مساحتها الا أن لديها انظمة بحث سريعة وسياسة فعالة لتطوير التكنولوجيا وتنمية القطاعات المرتبطة بها وهي لا تستثمر بشكل مثالي لتطوير

---

[1] مركز دراسات الخليج العربي , 2015 , متاح على الموقع www.cgaps.kuniv.edu

[2] المدير الإقليمي لمجلس الترويج الهندي للإلكترونيات في الشرق الأوسط: دبي برزت مركزاً لجميع القطاعات في المنطقة 2015. www.argaam.com

[3] عمر بن سعيد مشيط , التحديات الادارية والانسانية في تطبيق الحكومة الالكترونية , بحث مقدم الى ندوة الحكومة الالكترونية .. الواقع والتحديات , مسقط 2003/12/10.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2012 , ص(37).

العلوم□ع ذلك يتعلق الاستثمار بشكل واسع بقدرة البلد على الانفاق ولا يقصد به الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي بل انفاق المؤسسات بالرغم□ن □ الإ□ارات تقع ضمن الدول التي حققت اكبر نمو □ن حيث عدد المنشورات العلمية خاصة خلال السنوات الاخيرة لكن هذا لا يتعلق بأنفاق الناتج المحلي الاجمالي على هذا الجانب بل يعتمد على□وقف الدولة□ن دعم الانفاق على البحث والتطوير وتشجيع العلم والعلماء.[1]

وكا□ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور في الصناعات التحويلية خاصة في المناطق الحرة أضف الى ذلك دورها في تنمية القطاعات والانشطة الخد□ية (المالية , السفر والنقل , السياحة , والاتصالات والمعلو□ات) فقد كانت نسبة□ساهمة قطاع الاتصالات في تكوين راس المال (1,2%) في 2010 □ا في 2011 بلغت□ا نسبة المساهمة (2,1%)□حققه نمو□قداره (105,1%) وفي 2012 وصل الى (7,6) بنسبة (2,5%) , ويستحوذ قطاع الصناعات التحويلية على (80%)□ن اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر في 2010□ما دعا الى الاهتمام بهذا القطاع كونه احد القنوات المهمة في استقطاب التكنولوجيا كما له دور في زيادة حجم الصادرات وتشغيل الايدي العا□لة وزيادة الناتج المحلي الاجمالي , فقد بلغ عدد العا□لين في قطاع الاتصالات (15) الف عا□ل لعام 2010, اذ اتخذت الإ□ارات□ن التنمية المتوازنة□نهجاً لها وقد عملت جاهدة على تقليل اعتمادها القطاع النفطي كمصدر للنمو والدخل واتجهت نحو استثمار عوائد النفط في بناء اقتصاد□توازن□ قادر على دعم الاجيال القاد□ة , ويعرض الجدول (22)□لخصاً لمؤشرات الاقتصاد الكلي في دولة الإ□ارات□تمثلة بالناتج المحلي الاجمالي و□عدل نمو الناتج ونسب البطالة والتضخم وكل تلك الارقام تؤكد□ا ذهبنا اليه سابقاً□ن حيث تحقيق الإ□ارات□عدلات نمو□ستمرة وعالية في الناتج المحلي الاجمالي قد يتفوق في بعض الاحيا□ على بعض الدول المتقد□ة والدول الناهضة وهذا□ا جعل الناتج المحلي الاجمالي في حالة تزايد اذ ارتفع اذ بلغ في 1999 نحو (84445)□ليو□ دولار واستمر في التزايد حتى عام 2013 بما يقارب (392230,0)□ليو□ دولار وهذا لارتفاع ناتج عن تزايد عوائد النفط وتوظيف هذه العوائد في□شاريع انتاجية وتكنولوجية ناجحة بالإضافة الى زيادة الاستثمار في الجانب التكنولوجي والسياحي للأ□ارات وهذا الا□ر واضح□ن خلال بناء المد□ الذكية وادخال التقنيات في اغلب□فاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية ,□ع ذلك فا□□عدلات البطالة في حالة تزايد ثابت اذ ارتفعت□ن (2%) عام 1999 الى (4%) عام 2010 وبقائها على نفس المعدل حتى عام 2013 بسبب الاز□ة المالية التي اصابت الاقتصاد العالمي وتأثرت بها الإ□ارات بسبب كبر حجم □عا□لاتها المالية□ع بلدا□ العالم وكذلك سيادة البطالة المقنعة وكثرة العمالة الاجنبية الوافدة ويترافق

□ع ارتفاع□عدلات البطالة انخفاض واضح في□عدل التضخم اذ انخفض□ن (8%) عام 1999 الى (4%) في عام 2003 ثم عاود الارتفاع□ن 2004 ولغاية 2011 اذ بلغ (16%) □ا خلال السنتين الاخيرتين بلغت□عدلات التضخم (3%) و□ع الاجراءات التي استخد□تها الحكو□ة حاولت تخفيض التضخم الى□ستوى□قبول وقريب□ن□توسطات التضخم في الاقتصاد العالمي ويمكن □ نعزي سبب هذا الارتفاع الى عدة اسباب□نها التضخم المستورد وارتفاع□توسط دخل الفرد ووجود طلب □حلي كبير على السوق المحلية والخارجية.

جدول (22) مؤشرات الاقتصاد الكلي في الامارات العربية المتحدة للمدة (1999-2013)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	معدل نمو GDP (%)	البطالة (%)	التضخم (%)
1999	84445,48	11,59	2	8
2000	104337,4	23,56	2	11
2001	103311,6	0,98 -	2	2 -
2002	109816,2	6,30	3	4
2003	124346,4	13,23	3	4
2004	147824,4	18,88	3	9
2005	180617,0	22,18	3	17
2006	222105,9	22,97	3	12
2007	257916,1	16,12	3	13
2008	315474,6	22,32	4	19
2009	254803,4	19,23 -	4	15 -
2010	287421,8	12,80	4	11
2011	348595,0	21,28	4	16
2012	383799,2	10,10	4	3
2013	392230,0	2,20	4	3

المصدر: بيانات البنك الدولي , 2014. متاح على الموقع
http://www.data.albankaldawli.org/country/malaysia

وبلغ حجم إنفاق الإمارات على الاتصالات وتقنية المعلومات خلال العام 2014 نحو (15,4 مليار دولار) مقابل (14,9) مليار دولار خلال العام 2013، بنمو بلغ نحو (3%) بحسب التقرير السنوي لمؤسسة (أي دي سي) العالمية المتخصصة في بحوث الاتصالات وتقنية المعلومات. وأشار التقرير إلى أن دولة الإمارات استحوذت على (24%) من إجمالي إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال العام الماضي والذي تجاوز (64,1) مليار دولار وأرجع التقرير السنوي نمو الإنفاق بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الدولة إلى زيادة مبيعات الهواتف بشكل ملحوظ ما أدى بدوره إلى مضاعفة النمو في قطاع خدمات الصوت والبيانات اللاسلكية.[1]

2- التأثير على العمل واجمالي انتاجية عوامل الانتاج

يعد استخدام التكنولوجيا والابتكارات امر مهم جداً في ظل الظروف والمستجدات العالمية لانهما يساهما في تحسين الكفاءة الانتاجية اذ تعتبر التكنولوجيا عامل مؤثر في رفع مستوى الانتاجية فكلما كانت المؤسسات تستخدم التكنولوجيا المتطورة فأنها تنتج اكثر وبكفاءة عالية مع ثبات عوامل الانتاج الاخرى (عناصر الانتاج الاخرى) وهذا ما يؤدي الى زيادة قدرة الشركات على بيع منتجاتها بسعر تنافسي وتقديم سلع وخدمات ذات جودة ونوعية افضل لذا فان دولة الامارات العربية المتحدة في ظل المستجدات العلمية خاصةٍ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تلتزم بتوفير بيئة تنافسية تشجع على التجارة الدولية خاصة فقد شهدت الامارات ارتفاع معدل التبادل التجاري خلال الفترات الماضية فقد حققت زيادة مقدارها (98%) في حجم الصادرات للأعوام 1995-2004 و (33%) في حجم الواردات فالإمارات تقع ضمن افضل ثلاث دول في العالم من حيث نمو التبادل التجاري عبر الحدود وفق تقارير البنك الدولي وهذه المرتبة تعتبر قفزة نوعيه فهي تحتل المرتبة الخامسة في 2010 وهذا النمو والتطور الحاصل للإمارات على مستوى التصنيع والتجارة جاءت مع التطورات التقنية والمعرفية التي ساهمت في زيادة قدرة البلد على الانتاج وتحسين الانتاجية والنمو الاقتصادي وخير دليل على ذلك هو مشروع مؤسسة دبي التجارية البوابة الالكترونية فهي تقدم خدمات للتجار والوكلاء وساهمت هذه الخدمات الالكترونية في اطار التعاملات التجارية من تقليل الكلف بالنسبة

[1] الاسكوا, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , مصدر سابق , ص(24).

للمستوردين والمصدرين وسهلت□ن حركة السلع□ن والى الإ□ارات وهذه الحركة ادت الى نمو اقتصادها اذ يتم قياس التنمية الاقتصادية في اغلب الاحيا□□ن خلال الطاقة الانتاجية للدولة ويستخدم اغلب الاقتصاديين الناتج المحلي الاجمالي لقياس اداء الاقتصاد الكلي وتحديد نصيب الفرد□ن الناتج اذ إ□ رفع□ستوى الناتج المحلي الاجمالي يعد هدفاً رئيساً لأي دولة ففي اطار الاقتصاد الرقمي يتم تحقيق هذا الهدف عن طريق توفير بيئة تكنولوجية و□جتمع□تعلم تتوفر فيه الخد□ات الصحية والتعليمية بشكل جيد وله القدرة على استيعاب الفئات الطالبة للعمل حالياً وللأجيال القاد□ة خاصة ضمن القطاعات التكنولوجية ذات الانتاجية العالية والاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا لرفع القدرة الانتاجية للمؤسسات والقطاعات اذ يمكن لأي دولة□تمكنة□ن إ□ توفر بيئة تكنولوجية تمكن الشركات والمؤسسات□ن تحقيق عائدات اكبر□ن المدخلات لعوا□ل الانتاج□ما يؤهلها للمنافسة في الاسواق العالمية عن طريق بناء اقتصادات□دعو□ة بالابتكار والاستخدام الأ□ثل للتكنولوجيا .[1]

وبما إ□ الإ□ارات تتوفر فيها بيئة جيدة و□تطورة تكنولوجياً خاصة على□ستوى دول اعضاء الاسكوا اذ انها تمتاز بالقيادة الالكترونية وتوفر القدرات المالية فكل ذلك ساهم في تشجيع المواطن والمؤسسات (قطاع الاعمال) لتطوير □هاراتهم المعرفية والرقمية في□جال تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات والاستفادة□ن الخد□ات الحكو□ية المقد□ة اذ عمدت دولة الإ□ارات الى □نح شارة الموظف الالكتروني (هو الموظف ذا الأ□كانيات والمهارات التكنولوجية العالية والذي اصبح□ن غير الممكن الاستغناء عنه في الشركات العا□لة داخل الإ□ارات) وجاء ذلك نتيجة تغير وتطور اساليب العمل داخل المجتمع والمؤسسات الحكو□ية والقطاع الخاص وهذا□ا استوجب تحفيز الموظفين وتطوير قابلياتهم□ن خلال ادخالهم في دورات واكسابهم خبرات تؤهلهم للعمل.[2]

وتقنيات المعلو□ات والاتصالات لها دور□هم في تغيير سلوكيات المستهلك كما إ□ لها تأثير على انفاق الفرد اذ بلغ□عدل انفاق الفرد على التقنيات التكنولوجية داخل الإ□ارات خلال عام 2014□ا يزيد عن (900) دولار سنوياً , □ا وفق□ؤشر المدخلات والمخرجات للابتكار لدولة الإ□ارات فأ□ الإ□ارات تحتل المرتبة (25) عالمياً والمرتبة الاولى على المستوى العربي تليها قطر والسعودية وفق□ؤشر المدخلات □ا وفق□ؤشر□خرجات الابتكار فالإ□ارات تحتل المرتبة (68) عالمياً سنة 2014 □تقد□ة (13)□ركز عن عام 2013 وهذا□ا يشير الى واقع المعرفة العلمية والتكنولوجية المتطورة في دولة الإ□ارات لإ□ تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يؤكد با□ الإ□ارات تحقق تقد□اً□ستمر□نذ عام 2011 حسب تقاريرها , اذ يعد الاقتصاد الإ□اراتي ثاني اكبر اقتصاد عربي بعد السعودية فهي تصنف ضمن المراتب العالمية وفق□ؤشر نصيب الفرد□ن الناتج

[1] مجلس الامارات للتنافسية , التنافسية سياسات وممارسات النمو الاقتصادي والانتاجية , 2011, ص(8-9)
[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2002 , ص (247)

المحلي الاجمالي بسبب التنوع الاقتصادي الذي اعتمدته الدولة كحل أمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تقليل الاعتماد على القطاع النفطي وتحفيز القطاعات الاخرى لتتمكن من تحقيق الميزة التنافسية بعيدة المدى وهنا ظهرت اهمية انتقالها الى الاقتصاد الرقمي.[1]

3- التأثير على الاستثمار

تعرف الامارات العربية المتحدة على المستوى الاقليمي كونها منتج ومروج لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأنها صاحبة مبادرات في هذا الجانب ولها خبرات سابقة على المستوى الحكومي والقطاع الخاص لذا فهي تعد البوابة الاقليمية للتفاعل مع الاقتصاد العالمي وهناك العديد من المبادرات في مثل هذا المجال مثل مبادرة مركز ابو ظبي للابتكار والتجديد والغاية منه هو انشاء العديد من الاعمال الخاصة بمنتجات تعتمد على تقنيات المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة , اما مدينة دبي للأنترنت وواحة دبي للاتصالات والنقل تهدف الى انشاء البنية الاساسية التحتية للنهوض بمؤسسات او شركات (ICT) وكل لذلك اثر ايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي , كذلك ان الاستثمار الاجنبي المباشر له اهمية كبيرة للأمارات العربية المتحدة خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اذ ان بعد عام 2005 قامت الامارات بزيادة انشطتها الاستثمارية على نحو ايجابي في هذا القطاع لغرض اكمال طريقها نحو الاقتصاد الرقمي واطلقت خدماتها في هذا المجال على مستوى القطاع الحكومي والخاص .[2]

وبما ان الامارات في ظل نظام العولمة تعتمد في سياستها الاستثمارية على سياسة الانفتاح والتنوع فهي تشجع على جذب الاستثمارات الاجنبية الى داخل الامارات وقد وفرت الحاضنات لاستقطابها كذلك قامت بتهيئة البنى التحتية الاساسية والتكنولوجية واعداد وتهيئة الموارد البشرية الكفؤة على هذا الاساس سارعت العديد من الدول المتقدمة مثل امريكا واليابان وكوريا الى الاستثمار في الامارات فعلى سبيل المثال بلغت استثمارات كوريا الجنوبية نحو (201,1) مليون دولار عام 2010وان عدد الشركات الكورية (87) شركة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[3]

عليه تجلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدولة الامارات في صور كثيرة من المشروعات والعقود اهمها: [4]

---

[1] تقرير المعرفة العربي للعام 2014, الشباب وتوطين المعرفة – دولة الامارات العربية المتحدة , برنامج الامم المتحدة الانمائي , دار الغرير للطباعة والنشر , الامارات العربية المتحدة (دبي) 2014, ص(51).

[2] مازن الديراني , مصدر سابق , ص(14).

[3] وزارة التجارة الخارجية , دراسة تحليله لواقع التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة مع كوريا الجنوبية , ادارة التحليل والمعلومات التجارية , ابو ظبي ,2010 , ص(11).

(4) Media Query, Setting up in Dubai Media City, AL- Tamimi & Company , Dubai, Internet City Office, 2009,p(12).

أ- دينة دبي للأنترنت : تهدف هذه المدينة الى تقديم الرعاية والدعم بكل انواعه للاقتصاد الرقمي وصناعة تقنيات المعلو ات والاتصالات بالشكل الذي يدعم اي ستوى ن ستويات الخد ة التي يرغب بها الزبائن بكفاءة عالية وتم الانتهاء عملياً ن المرحلة الاولى فيها عام 2001 بوقت قياسي يستغرق (364) يو اً وقد استقطبت اكثر ن (450) ؤسسة اغلبها شركات عالمية و دينة دبي جهزة بالشكل الذي يمكنها ن لعب دور اساسي في تعزيز النشاطات المتعلقة بتقنية المعلو ات والاتصالات ضمن اطار المحيط الذي تعمل به وهي تحظى بمجموعة ن الحوافز التي شجعتها على الاستثمار نها الملكية الاجنبية (100%) للمشروعات والاعفاء الضريبي وسهولة الاجراءات وعقود استئجار الارض التي تصل دتها الى (50) عام فضلاً عن الاسعار التنافسية للخد ات المقد ة وتسهيلات عملية التمويل والتدريب والتعليم والبحوث , وقد تم انشاء المجمع الاولي للمدينة بتكلفة بلغت (272) ليو دولار ا ريكي قد تها حكو ة دبي بشكل ارض في افضل ناطق دبي وقد ت القروض بمقدار (500) ليو دولار ا ريكي تم تقديمه ن جموعة ن المصارف لدعم المشاريع التي ستكو بمثابة حاضنة للتجارة الالكترونية في المنطقة .[1]

ا دينة دبي للأنترنت توفر نظام بيئي جيد للاقتصاد الجديد والذي صمم لدعم وتنمية شركات الاعمال والتجارة في جال تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات وهذه المدينة كبيرة حجماً على ستوى المنطقة والشرق الاوسط ن خلال توفير البنية التحتية اذ تعد دينة دبي نطقة حرة لتكنولوجيا المعلو ات وهي اول نطقة حرة للتجارة الالكترونية في العالم وتوفر اكبر نظام تلفوني تجاري لبروتوكول الانترنت في العالم وهذه المدينة كانت قاعدة استراتيجية للشركات التي تستهدف اسواق المنطقة التي تمتد ن الشرق الاوسط الى الهند وافريقيا و نطقة الخليج , وقد خططت هذه المدينة لتكو ركزاً اقتصادياً واقليمياً ودولياً يتم ن خلالها تصنيع البر جيات وتقديم الخد ات للقطاعات الاقتصادية وبالفعل ساهمت المدينة في جذب الشركات للاستثمار كونها تعمل في جال صناعة التقانات المعلو اتية أذ تقدر ساحة المدينة حوالي (1,5) ليو قدم وتضم على ا يزيد عن (850) شركة وتستخدم اكثر ن (10000) وظف وهي لا تخضع للتعرفة الكمركية التي تفرضها الدولة , لذا فا قطاع تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات تعد بمثابة حجر الاساس للأ ارات في جال الاستثمار الاجنبي المباشر كونها بلد يتجه نحو المعرفة الرقمية اذ ارتفعت ساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وبزيادة واضحة قارنة بالقطاعات الاخرى اذ يلاحظ تصاعد المساهمة النسبية لقطاع تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات على حساب بقية القطاعات التي اخذت بالتناقص وهذا ا يظهره الجدول (23).

---

[1] زينب كركي شلهوب , الشيخة لبنى القاسمي , انتشار التجارة الالكترونية في الاقتصادات النامية اسلوب قائم على الموارد , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , دراسات مترجمة (32) ,2009, ص (169).

جدول (23) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في GDP الاماراتي للفترة (2005-2009)

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009
زراعي	2,3	2,0	1,7	1,5	1,4
صناعي	41,3	45,2	40,0	39,4	38,1
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	31,9	36,2	40,0	45,4	49,1

http:// www.data.albank aldawli .org /indicator/SP.POP.SCIE.RD.P(6).

وبما ا الاستثمارات لها دور كبير في تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات نجد ا نسبة ساهمتها في GNP للعام 2005 بما يقارب (31,9) وارتفعت النسبة الى (49) في عام 2009 ويرافق هذا الاستثمار توافر فرص عمل لمختلف الاختصاصات وتوليد الدخول اذ ا الاستثمار في دينة دبي يوفر اكثر ن (1000) خد ة قد ة للشركاء وتزويد الشركاء بفرص الحصول على احدث الابتكارات وتحسين المهارات وخلق علاقات ا بين العملاء والاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لها دور في قطاع تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات.

ب - واحة دبي للسليكو : صممت هذه الواحة لتكو غير تقليدية و واكبة للتطورات التقنية والإ كانيات التي توفرها البنية التحتية المتوفرة داخل دولة الإ ارات في نطقة دبي الحرة الهدف نها تقديم الخد ات للفرد او المؤسسات وهي تتكو ن جموعة ن المشروعات الكبيرة وهذه المشروعات تطبق احدث التقنيات سواء أكا ذلك في جال تكنولوجيا المعلو ات والاتصالات ام في البناء والاعمار والتجهيزات السكنية والحكو ية ..الخ واعلنت واحة دبي للسيليكو عن نيتها الكشف في تطوير المهارات التكنولوجية والمؤهلات الأكاديمية لمصممي الدوائر الإلكترونية المتكا لة والمهندسين الكهربائيين في دولة الإ ارات، وذلك ن خلال شاركتها في عرض الخليج للتدريب والتعليم 2008 وهو أكبر المعارض المتخصصة في التعليم والتدريب في نطقة الشرق الأوسط وآسيا , كذلك اقيم في هذه الواحة شاريع عدة نها شروع رسى دبي وهذا المشروع هو عبارة عن دينة سكنية تتضمن بداخلها قناة ائية و باني وابراج ضخمة حول القناة وتم تجهيزها بأحدث التقنيات والوسائل التكنولوجية اي ا تكو ساكن ذكية (تكنولوجية) يتمكن بواسطتها العا لو في

هذه المدينة (نطقة دبي الحرة)ن يتواصلوا في بيوتهمع اعمالهم او انجاز الاعمال والمهام في المنزلن خلال التحكم عن بعد وانجز هذا المشروع في 2004 وتم بناء (6) ابراج واقيم شروع اخر يسمى (جزيرة النخلة) ففيها اقيمت جزيرة صناعية تمتدن الجزء الساحلي لمنطقة دبي الحرة الى داخل البحر بمساحة تقدر بـ (70) كم2 , وهيصممة على شكل نخلة وتحتوي على حدائق عة وركز تجاري ويعدن اكبر المراكز التجارية عالمياً.[1]

ج- واحات التقنيات : تعد الواحات التقنية جزءن الخطة التنمية الوطنية وهي تشمل الجعات وختبرات البحوث فضلاً عن المعاهد والمؤسسات التقنية (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) اذ تم تصميم الواحة على انها اداة للتنمية المحلية وواسطة لنقل التقنيات وحفز للابتكارات وبفضل هذه الواحة التقنية تم خلق فرص عملن خلال الاستثمار وتحفيز المشاريع وتوثيق العلاقاتع الشركات التقنية , ففي المرحلة الاولى يكوكانها في المنطقة الحرة لجبل علي وهي تحتلساحة قدرها (3 كم2) , والواحة تعد بمثابةؤشر تقني كونهاركز عالمي لتقنيات المعلوات يدل على التركيز الاستراتيجي لدولة الإارات العربية المتحدة بصورة عة ولدبي بشكل خاص اذن خلال الواحة ستحقق البلادكاسبن النظم القائمة على التقنية والمعرفة وتعمل هذه الواحة على تطوير جيع اقتصادية قائمة على المعرفة الصناعية والتقنيات الرقمية وتطوير هذه المجيع في قطاعات صناعية ستراتيجية تحفز النمو الاقتصادي وبالتالي تعزز الميزة التنافسية في المنطقة وتشمل المجيع سلسلةن شركات البحث والتطوير وؤسسات نقل التقنية وينصب تركيز الواحة على التقنيات الصناعيةثلحطات التحلية وقد لاقت هذه الواحة اهتمام كبيرن قبل الشركات الإريكية واليابانية والبريطانية وسويسرا , وستركز الواحة على استقطاب المؤسسات العلة على تسريع وتيرة الاعمال وجذب اصحاب رؤوس الإوال المغارين وشركات التصنيع والتحالفع عددن الجعات والمعاهد البحثيةثل التجمع الدولي للتقنيات العالية في روسيا لذا يتوقع يشهد قطاع الخدات زيادة الاعمالع تطور الواحة وتوفير فرص عمل واستخدام المواهب المحلية لخلقيزة تنافسية طويلة الإد ترتقي بمستوى المهارات والإكانات الخاصة بالأيدي العلة داخل المنطقة والسعي لتقليص الفجوةا بين قدرة الصناعة على الاستمرار وتطبيق المعارفن جهة اخرى , اضافة لذلك هنالك نوع اخرن الاستثمارات فيجال تكنولوجيا المعلوات والاتصالات في اطار التسهيلات الحكوية المقدةن قبل دولة الإارات العربية المتحدة بهدف جذب الاستثمارات فهي نذ عام 2000 قطعت شوطاً كبير لتحرير اقتصادها وفقؤشر التحرر الاقتصادي لعام 2003 وحالياً تسعى سلطة دبي للاستثمار والتطوير الحديثة العهد لجذب الاستثمارات الى داخل الإارات

(1) مازن الديراني , مصدر سابق , ص(23).

وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتطويرها وهي لا تقدم□نح رأسمالية لدعم الاستثمار في□جال تكنولوجيا المعلو□ات والاتصالات لكنها تقوم بدور الحاضنة لهذه المشروعات وعلاوة على ذلك فهي تمنح□زايا عديدة□نها انها لا تفرض اي شروط على الشركات العا□لة في□جال التدريب على هذه التقنيات الحديثة حتى تمارس نشاطها بشكل صحيح وكذلك هي لا تمنعها□ن الحصول على الا□تيازات ضريبية او ائتمانية لذا فهذا الا□ر يستحق التشجيع والتفاني□ن اجل الاستثمار في هذا القطاع الحيوي في ظل التطورات التقنية والاقتصادية على هذا الاساس الغى الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيا□ □رسو□اً وزارياً تم بموجبه الغاء الرسوم المفروضة على بر□جيات الحاسوب وخاصة التي تتعلق بالتعليم□ن اجل□واكبة التطورات الحاصلة عالمياً .[1]

[1] زينب كركي شلهوب , الشيخة لبنى القاسمي , مصدر سابق , ص(172).

الفصل الثالث

قياس اثر الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي في دول العينة مع اشارة خاصة الى العراق

المبحث الاول: قياس اثر الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي

المبحث الثاني: قياس وتحليل اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي لدول العينة

المبحث الثالث: اشارة الى الاقتصاد الرقمي في العراق

تمهيد

ان النظريات الاقتصادية التي ظهرت عبر تعاقب الفترات الزمنية ادت الى تطور الاقتصاد وانتقاله من مرحله الى اخرى مؤثرة بذلك على نمط وهيكلية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لذا نرى من الضروري معرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات بعضها مع بعض ومدى توافقها مع الواقع ام لا ,عليه كان لابد من التأكد من صحة هذه الفرضيات بالاستناد الى البيانات والنتائج المتحققة من خلال استخدام الاساليب القياسية التي تمنح الافتراضات واقعاً تطبيقياً بما يعطيها مقبولية سواء ايجاباً او سلباً , واستناداً لهذا المنطق تعد النظرية الاقتصادية هي المنطلق للجانب الكمي للبرهنة على مدى التوافق او عدم التوافق مع النظرية الاقتصادية , وفي هذا الاطار سيتم تحليل الانحدار لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لغرض تعزيز البناء النظري الوصفي للظاهرة قيد البحث , لان القياس الاقتصادي يعد اساس النظرية الاقتصادية , وهو فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بوضع الفروض النظرية محل الاختبار العملي.[1]

ان المشكلة التي تواجه الباحثين هي اولى خطوات البحث العلمي المتعلقة بتوصيف وصياغة النموذج الاقتصادي الذي يعتمد على النظرية الاقتصادية التي تمد الباحثين عن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الظواهر الاقتصادية بيد انها لا تمكنه في تحديد قيم معالم (coefficients) النماذج المستخدمة .

ان النظرية الاقتصادية لا تعطي الباحث في اغلب الاحيان الشكل الرياضي للنموذج الاقتصادي المستخدم (سواء خطي او غير خطي) او عدد المعادلات التي يحتويها النموذج لذا يلجأ الباحث الى الدراسات السابقة او ان مفهوم تقدير الصيغ مختلفة للنماذج (خطية , اسيه , تربيعية ..الخ).[2]

وعلى ضوء ما تمت دراسته سابقاً في علاقة متغيرات الاقتصاد الرقمي مع مؤشرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي , التضخم , البطالة) فان هذا المبحث يهتم في التحقق من وجود علاقات ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المذكورة لتأكيد التحليل الوصفي السابق , ويعد هذا البحث حسب اعتقادنا من البحوث الرائدة في قياس اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي على عدد من المتغيرات الكلية اذ ان الدراسات والبحوث المتاحة والتي تم الاطلاع عليها اقتصرت على قياس تأثير الاقتصاد الرقمي على متغير واحد من متغيرات الاقتصاد الكلي او اقتصرت الدراسة على الجانب التحليلي فقط.

---

[1] علاء الدين حسن , القياس الاقتصادي , مطبعة دار الشرق , الدوحة , 1988 , ص(5)

[2] عبد الرزاق شربجي , الاقتصاد القياسي التطبيقي , بدون سنة , ص(10)

المبحث الاول : التوصيف النظري للنموذج

وفي اطار توصيفنا للنموذج نجد ان النموذج القياسي يشير الى مجموعة من العلاقات التي توضح بصورة صيغ رياضية تسمى المعادلات وهي توضح سلوكية هذه العلاقة , وان النموذج الاقتصادي هو صورة مبسطة تعبر عن النشاط الاقتصادي لدولة معينة او قطاع معين خلال فترة زمنية معينه , لذلك فالنموذج القياسي هو النموذج الذي يستخدم لتقدير معاملات النموذج الاقتصادي واختبار فرضياته ثم استخدام القيم المقدرة لمتغيرات النموذج لغرض التنبؤ وقد وجدنا ان الدالة الخطية تعطي افضل تقدير خطي غير متحيز يمكن ان تعبر عن العلاقات المدروسة بين المتغيرات ولقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square) من خلال استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وهو اداة احصائية تقوم ببناء نموذج احصائي لتقدير العلاقة بين متغير كمي واحد وهو المتغير التابع ومتغير كمي اخر او عدة متغيرات وتسمى بـ (المتغيرات المستقلة) وينتج عن ذلك معادلة احصائية توضح العلاقة بين المتغيرات , وكذلك استخدام برنامج (E.Views) لاستخراج النتائج ويتم قبول النتائج او رفضها على وفق اتفاقها مع النظريات الاقتصادية واجتيازها اختبارات الدرجة الاولى من (F,T) والاختبارات القياسية (اختبارات الدرجة الثانية)* وهي تأخذ الصيغة الاتية:[1]

$$Yi=B_0 + B_1 Xi + Ui$$

اذ ان Yi = المتغير التابع

Xi = المتغير المستقل

$U i$ = الخطأ العشوائي

B_0 = المعلمات (هي قيمه ثابته تعبر عن قيمة Y عندما تكون قيمة X تساوي صفر

B_1 = تعبر عن ميل الخط المستقيم الذي يوضح العلاقة

---

[1] مجيد علي حسين , عفاف عبد الجبار سعيد , الاقتصاد القياسي – النظرية والتطبيق , دار وائل , عمان , 1998 , ص58.

(*) تم اهمال اختبار مشكلة التعدد الخطي لكون النماذج المقدرة هي تمثل انحدار خطي بسيط كما لم يتم اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لان البيانات المستخدمة هي بيانات سلسلة زمنية والتي غالباً لا تظهر بها المشكلة.

اولاً: صياغة النموذج

ان صياغة اي نموذج اقتصادي يتطلب تحديد الاتي:

1- المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة .

2- التوقعات النظرية المسبقة عن اشارة وحجم المعلمة المتوقعة.

3- الصيغة الدالية المستخدمة.

ففيما يتعلق بالمتغيرات المستخدمة هنا تم اعتماد المتغيرات الاتية:

1- المتغيرات التابعة

تم تحديد ثلاث متغيرات تابعة تمثل متغيرات الاقتصاد الكلي وهي:

أ- الناتج المحلي الاجمالي (GDP) مقدراً بملايين الدولارات.

ب- البطالة (UN) يمثل عدد العاطلين الى اجمالي القوى العاملة حسب تعريف البنك الدولي .

ج- التضخم (INF) يمثل المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي حسب تعريف البنك الدولي .

2- المتغيرات المستقلة وتتمثل هذه المتغيرات بالاتي:

أ- صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EXIC) : ويعبر عنها بملايين الدولارات.

ب- استيرادات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IMIC): ويعبر عنه بملايين الدولارات.

ج- التجارة الالكترونية (TRT) : يعبر عنها بملايين الدولارات .

د- عدد مستخدمي الموبايل (MOB).

هـ - عدد مستخدمي الانترنت (INT).

و - عدد براءات الاختراع المسجلة (PAT).

ثانياً: التوقعات النظرية المسبقة عن اشارة وحجم المعلمة المقدرة:

ان تحديد اشارة وحجم المعلمات يتم وفق النظرية الاقتصادية اذن وفق الدراسات السابقة اذا لم تحسم النظرية حجم واتجاه تلك العلاقات فان:

1- **دالة الناتج المحلي الاجمالي** : تتوقع النظرية الاقتصادية بان تكون اشارة معلمات دالة الناتج المحلي الاجمالي موجبة , لان زيادة الصادرات تمثل قوة دافعة للنمو الاقتصادي لذا يتوقع ان يكون تأثيرها ايجابي , بيد ان معلمة الاستيرادات ممكن ان تكون سالبة او موجبة حسب طبيعة الاقتصاد , فاستيراد السلع ذات التكنولوجيا العالية والاجهزة الالكترونية ممكن ان تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي , لكن في نفس الوقت يمكن ان تشكل اثر سلبي لأنها تمثل تسرب من دورة الدخل , اما معلمات المتغيرات الاخرى تكون موجبة لأنها تسهم في تسهيل عملية التجارة الالكترونية وبالتالي يكون تأثيرها ايجابي.

2- **دالة التضخم** : يتوقع ان تكون علاقة الصادرات للسلع الالكترونية مع التضخم ايجابية لأنها تمثل ضخ الى دورة الدخل وبالتالي زيادة الطلب مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار خاصة اذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام الكامل , اما الاستيرادات من السلع الالكترونية من المتوقع ان تقلل التضخم لكونها ستؤدي الى زيادة المعروض من السلع الالكترونية وهنا يفترض ان تكون العلاقة موجبة اذا كانت تلك السلع تحمل معها التضخم المستورد , اما المتغيرات الاخرى كانت علاقتها مع التضخم موجبة .

3- **دالة البطالة:** تفترض النظرية الاقتصادية بان تكون اشارة معلمة الصادرات سالبة لان زيادة الصادرات تؤدي الى تقليل البطالة , اما معلمة الاستيرادات من المتوقع ان تكون موجبة لان زيادة الاستيرادات تؤدي الى خلق مزيد من البطالة , اما عدد مستخدمي الانترنت ومستخدمي الموبايل من المتوقع ان تكون علاقتهما موجبة مع البطالة لان تزايد استخدامهما يؤدي الى تقليل استخدام العمالة وبالتالي تزايد معدلات البطالة واخيراً قد تكون براءات الاختراع ذات علاقة سالبة مع البطالة اذا تم توظيفها في الانتاج.

وقد تم جمع البيانات المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد الرقمي ومتغيرات الاقتصاد الكلي بشكل سنوي لسلسلة زمنية امدها خمسة عشر سنه (1999-2013)

المبحث الثاني : قياس وتحليل اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي لدول العينة

بهدف تحديد اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي المتمثلة بـ (الصادرات الالكترونية ، الاستيرادات الالكترونية ، التجارة الالكترونية، عدد مستخدمي الانترنت، عدد مستخدمي الموبايل، عدد براءات الاختراع المسجلة) في متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بـ (الناتج المحلي الاجمالي، البطالة، التضخم) تم تقسيم المتغيرات المستقلة الى قسمين رئيسين، الاول يشمل (الصادرات الالكترونية، الاستيرادات الالكترونية، التجارة الالكترونية) والثاني يتمثل بـ (عدد مستخدمي الانترنت، عدد مستخدمي الموبايل، عدد براءات الاختراع المسجلة) واثرها في كل متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي، وتم استخدام أسلوب الانحدار البسيط للمجموعة الاولى والانحدار الخطي المتعدد للمجموعة الثانية , وتم تقدير قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (The Method of Ordinary Least Squares) (OLS)، على اعتبار أن هذه الطريقة تمتاز بكونها تعطي افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة وباستخدام برنامج (Eviews 7).[1]

اولاً: تقدير النماذج القياسية الخاصة بماليزيا وتحليل نتائجها

تم اجراء التحليل القياسي للنماذج الخاصة بماليزيا بالصيغة الخطية، وكمايأتي:

النموذج الاول : يمثل اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (الصادرات الالكترونية، الاستيرادات الالكترونية ، التجارة الالكترونية) في الناتج المحلي الاجمالي.[2]

النموذج الثاني : يمثل اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (الصادرات الالكترونية ، الاستيرادات الالكترونية ، التجارة الالكترونية) في معدل البطالة واثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الانترنت، عدد مستخدمي الموبايل، عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل البطالة.

---

[1] تم استخدام اسلوب الانحدار البسيط في المجموعة الاولى بسبب تطابق نتائج التقدير مع فروض النظرية الاقتصادية وللتخلص من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة. بينما المجموعة الثانية تم استخدام الانحدار المتعدد كونها متطابقة مع النظرية الاقتصادية وعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي فضلاً ضعف الاثر الفردي لكل متغير مستقل لذلك تحتاج للاثر الكلي للمتغيرات.

[2] لم يتم قياس اثر متغيرات المجموعة الثانية في الناتج المحلي الاجمالي بسبب استبعاد وجود اثر لهذه المتغيرات المستقلة في الناتج المحلي.

النموذج الثالث : يمثل اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (الصادرات الالكترونية ، الاستيرادات الالكترونية ، التجارة الالكترونية) في معدل التضخم واثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الانترنت، عدد مستخدمي الموبايل، عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل التضخم.

النموذج الاول:

من اجل تقدير اثر المتغيرات المستقلة التي تم الإشارة إليها آنفاً ، في الناتج المحلي الاجمالي، تم استخدام اسلوب الانحدار البسيط لكل متغير من المتغيرات المستقلة واثره في المتغير المعتمد بطريقة (OLS) وبرنامج (Eviews 7) كانت النتائج كما يأتي:

1- أثر الصادرات الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي

اظهرت نتائج التقدير الجدول (24) المعنوية الاحصائية للمتغير المستقل اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (2,69) عند مستوى معنوية 1% ، كما ان الانموذج القياسي ككل كان معنوياً، اذ تشير قيمة (f) إلى إن النماذج المقدرة ذات جودة من الناحية الإحصائية وإن قيمته البالغة (4,41) اكبر من نظريتها الجدولية وعند مستوى معنوية (5%) وتبين قيم (R^2) إن هذا المتغير يفسر (28%) من التغير في المتغير التابع.

جدول (24) نتائج تقدير أثر الصادرات الالكترونية (EXIC) في الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للمدة (1999- 2013)

Dependent Variable: **GDP** Method: Least Squares		المتغير المعتمد : الناتج المحلي الاجمالي طريقة التقدير : المربعات الصغرى **OLS**		
المتغير **Variable**	المعاملات **Coefficient**	الخطأ المعياري **Std. Error**	احصاءات t **t-Statistic**	**Prob.**
C	**-159165.3**	**129288.0**	**-1.231091**	**0.2419**
EXIC	**5.888262**	**2.182566**	**2.697863**	**0.0194**

R-squared	0.286541	Mean dependent var	3.461538
Adjusted R-squared	0.221681	S.D. dependent var	0.518875
S.E. of regression	0.457763	Akaike info criterion	1.415710
Sum squared resid	2.305020	Schwarz criterion	1.502625
Log likelihood	-7.202112	Hannan-Quinn criter.	1.397845
F-statistic	4.417851	Durbin-Watson stat	1.667137
Prob(F-statistic)	0.059408		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج (E.views7) وبيانات الجدول (14) والجدول(15)

كما اجتاز النموذج المقدر للاختبارات القياسية ومنها اختبار (D.W) المستخدمة للكشف عن الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة D.W (1,67) اي عدم وجود ارتباط ذاتي. وتشير قيمة المعلمة الموجبة للمتغير المستقل ان العلاقة مع المتغير المعتمد هي علاقة طردية وان زيادة الصادرات الالكترونية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي لزيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (5,88) اي ان زيادة الصادرات بمقدار مليون دولار ينتج عنه زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار خمسة ملايين دولار تقريباً.

وان حجم الصادرات الالكترونية ونسب نموها يؤثر في حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية الذي يشير الى وجود علاقة طردية بين الصادرات بشكل عام والصادرات الالكترونية خصوصاً والناتج المحلي الاجمالي.

ويمكن صياغة المعادلة النهائية المقدرة لأثر الصادرات الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي وكما يأتي:

GDP = -159165.336537 + 5.88826205128*EXIC

2- أثر الاستيرادات الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي

تشير نتائج التقدير الجدول (25) المعنوية الاحصائية للمتغير المستقل اذ بلغت قيمة (t)المحسوبة (3,31) وهي اكبر من قيمتها الجدولية وعند مستوى معنوية (1%) ، كما ان الانموذج القياسي ككل كان معنوياً من الناحية الإحصائية وإن قيمة (f) البالغة (11,00) اكبر من نظريتها الجدولية وعند مستوى معنوية (1%) وتبين قيم (R^2) إن هذا المتغير يفسر (47%) من التغير في المتغير التابع.

جدول (25) نتائج تقدير أثر الاستيرادات الالكترونية (IMIC) في الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للمدة (1999- 2013)

Dependent Variable: **GDP**			المتغير المعتمد : الناتج المحلي الاجمالي	
Method: Least Squares			طريقة التقدير : المربعات الصغرى OLS	
المتغير **Variable**	المعاملات **Coefficient**	الخطأ المعياري **Std. Error**	احصاءات t **t-Statistic**	**Prob.**
C	**-137700.0**	**99015.71**	**-1.390689**	**0.1896**
IMIC	**7.918463**	**2.387043**	**3.317268**	**0.0061**

R-squared	0.478358	Mean dependent var	186403.5
Adjusted R-squared	0.434887	S.D. dependent var	80015.92
S.E. of regression	60151.14	Akaike info criterion	24.97867
Sum squared resid	4.34E+10	Schwarz criterion	25.06997
Log likelihood	-172.8507	Hannan-Quinn criter.	24.97022
F-statistic	11.00427	Durbin-Watson stat	0.691827
Prob(F-statistic)	0.006141		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج (E.views 7) وبيانات الجدول (14) والجدول(15)

كما توضح نتائج التقدير ان قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل موجبة، ما يدل على ان العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد هي علاقة طردية وان زيادة الأستيرادات الالكترونية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي لزيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (7,91) اي ان زيادة في الاستيرادات بمقدار مليون دولار ينتج عنه زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ثمانية ملايين دولار تقريباً, وان حجم الاستيرادات الالكترونية ونسب نموها يؤثر في حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه وهذا لا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية الذي يشير الى وجود علاقة عكسية بين الاستيرادات بشكل عام والناتج المحلي الاجمالي وكذلك يعاني الانموذج من وجود مشكلة الارتباط الذاتي والتي تؤثر على نتائج التحليل القياسي للانموذج ولم يتم الحصول على نتائج افضل من هذا الانموذج بعد اجراء العديد من المعالجات ومنها طريقة الفروق المعممة Generalized Differences , الا اننا نعتقد ان

خصوصية الاستيرادات الالكترونية لاسيما الاجهزة الالكترونية وتكنلوجيا المعلومات والاتصالات تجعل من العلاقة طردية وان نمو الاستيرادات الالكترونية سوف تزيد من نمو الناتج المحلي الاجمالي , لأنها تساعد على بناء قاعدة انتاجية ويمكن صياغة المعادلة النهائية المقدرة لاثر الاستيرادات الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي وكما يلي:

GDP = -137700.049642 + 7.91846286883*IMIC

3- أثر التجارة الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي

تم اجراء التحليل القياسي لاثر التجارة الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي من خلال حساب حجم التجارة الالكترونية التي تساوي صادرات السلع الالكترونية مضاف لها استيرادات السلع الالكترونية وان مجمل الصادرات والاستيرادات الالكترونية يمثل التجارة الالكترونية لماليزيا كما هو موضح في الجدول (26).

جدول (26) نتائج تقدير أثر التجارة الالكترونية (TRT) في الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للمدة (1999- 2013)

Dependent Variable: **GDP**			المتغير المعتمد : الناتج المحلي الاجمالي	
Method: Least Squares			طريقة التقدير : المربعات الصغرى S	
المتغير **Variable**	المعاملات **Coefficient**	الخطأ المعياري **Std. Error**	احصاءات t **t-Statistic**	**Prob.**
C	**-155995.9**	**-1.350672**	**-1.390689**	**0.2017**
TRT	**3.437129**	**1.147000**	**2.996626**	**0.0111**
R-squared	0.428020	Mean dependent var		186403.5
Adjusted R-squared	0.380355	S.D. dependent var		80015.92
S.E. of regression	62986.54	Akaike info criterion		25.07079
Sum squared resid	4.76E+10	Schwarz criterion		25.16209
Log likelihood	-173.4956	Hannan-Quinn criter.		25.06234
F-statistic	8.979765	Durbin-Watson stat		0.731456
Prob(F-statistic)	0.011136			

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 7 وبيانات الجدول (14) والجدول(15)

كما هو متوقع فقد اجتاز النموذج المقدر للاختبارات الاحصائية والمتمثلة باختبار (t) ، اذ اجتازت المعلمة المقدرة لهذا الاختبار، إذ كانت قيمة (t) المحسوبة هي (2,99) وهي اكبر من القيمة الجدولية ما يعني رفض فرضية العدم أي ان قيمتها لا تساوي صفراً، وانما تساوي قيمها المقدرة وان هذه المعلمات المقدرة هي ذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية (1%) كما اجتاز النموذج للاختبار الثاني اختبار(F)، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة هي (8,97) وهي ايضاً اكبر من نظيرتها الجدولية وعند مستوى معنوية (1%) ، ما يعني المعنوية الاحصائية للنموذج ككل.

واعطى معامل التحديد قيمة مقدارها (42%) أي ان (42%) من التغير في الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا، يعزى الى التجارة الالكترونية والتغيرات الحاصلة فيها.

واظهرت قيمة المعلمة الموجبة للمتغير المستقل ان العلاقة مع المتغير المعتمد هي علاقة طردية وان زيادة التجارة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي لزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (3,43) اي ان زيادة في التجارة الالكترونية بمقدار مليون دولار ينتج عنه زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ثلاثة ملايين دولار تقريباً, وان حجم التجارة الالكترونية ونسب نموها يؤثر في حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية ، الا ان الانموذج يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي والتي تؤثر على نتائج التحليل القياسي للانموذج ولم يتم الحصول على نتائج افضل من هذا الانموذج بعد اجراء العديد من المعالجات ومنها طريقة الفروق المعممة Generalized Differences , ويمكن صياغة المعادلة النهائية للعلاقة المقدرة لاثر التجارة الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي وكما يأتي:

GDP = -155995.883103 + 3.43712858589*TRT

النموذج الثاني:

يمثل هذا النموذج اثر متغيرات التجارة الالكترونية في البطالة ، حيث تم استخدام اسلوب الانحدار البسيط للمتغيرات (الصادرات الالكترونية، الاستيرادات الالكترونية، التجارة الالكترونية)، بينما تم استخدام الانحدار المتعدد للمتغيرات (عدد مستخدمي الانترنت، عدد مستخدمي الموبايل، عدد براءات الاختراع المسجلة) واثره في المتغير المعتمد بطريقة OLS وكانت النتائج كما يأتي:

1 – أثر الصادرات الالكترونية في معدل البطالة

أظهرت نتائج التقدير الجدول (27) ان قيمة المعلمة للمتغير المستقل تبلغ (-0,000032) وانها اشارتها سالبة ما يدل على ان العلاقة مع المتغير المعتمد هي علاقة عكسية وان زيادة الصادرات الالكترونية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي لخفض البطالة بمقدار منخفض جداً وان حجم الصادرات الالكترونية ونسب نموها يؤثر في خفض البطاله. وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية الذي يشير الى وجود علاقة عكسية بين الصادرات بشكل عام والصادرات الالكترونية خصوصاً ومعدل البطالة.

جدول (27) نتائج تقدير أثر الصادرات الالكترونية (EXIC) في معدل البطالة في ماليزيا للمدة (1999 – 2013)

Dependent Variable: **UN** Method: **Least Squares**		المتغير المعتمد : معدل البطالة طريقة التقدير : المربعات الصغرى OLS		
المتغير **Variable**	المعاملات **Coefficient**	الخطأ المعياري **Std. Error**	احصاءات t **t-Statistic**	**Prob.**
C	**5.360381**	**0.912285**	**5.875777**	**0.0001**
EXIC	**-3.26E-05**	**1.55E-05**	**-2.101868**	**0.0594**

R-squared	0.286541	Mean dependent var	3.461538
Adjusted R-squared	0.221681	S.D. dependent var	0.518875
S.E. of regression	0.457763	Akaike info criterion	1.415710
Sum squared resid	2.305020	Schwarz criterion	1.502625
Log likelihood	-7.202112	Hannan-Quinn criter.	1.397845
F-statistic	4.417851	Durbin-Watson stat	1.667137
Prob(F-statistic)	0.059408		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج E.views 7 وبيانات الجدول (14) والجدول(15)

كما تشير الاختبارات الاحصائية لنتائج التقدير المعنوية الاحصائية للمتغير المستقل اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (-2,10) عند مستوى معنوية (5%) ، كما ان الانموذج القياسي ككل كان معنوياً، اذ تشير قيمة (f) إلى إن النماذج المقدرة ذات جودة من الناحية الإحصائية وإن قيمة البالغة (4,42) اكبر من نظريتها الجدولية وعند مستوى معنوية (5%) , وتبين قيم (R^2) إن هذا المتغير يفسر (29%) من التغير في المتغير التابع , كما اجتاز النموذج المقدر للاختبارات القياسية ومنها اختبار (D.W) المستخدمة للكشف عن الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمتهُ (1,66) اي عدم وجود ارتباط ذاتي.

ويمكن صياغة المعادلة النهائية المقدرة لأثر الصادرات الالكترونية في معدل البطالة وكما يأتي:

UN = 5.36038140963 - 3.25993783123e-05*EXIC

2- أثر الاستيرادات الالكترونية في معدل البطالة

تشير نتائج التقدير الجدول (28) المعنوية الاحصائية للمتغير المستقل اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (-2,27) وهي اكبر من قيمتها الجدولية وعند مستوى معنوية (5%) ، كما ان الانموذج القياسي ككل كان معنوياً من الناحية الإحصائية وإن قيمة (f) البالغة (5,17) اكبر من نظريتها الجدولية وعند مستوى معنوية (5%) وتبين قيم (R^2) إن هذا المتغير يفسر (32%) من التغير في المتغير التابع.

جدول (28) نتائج تقدير أثر الاستيرادات الالكترونية (IMIC) في معدل البطالة في ماليزيا للمدة (1999- 2013)

Dependent Variable: **UN**			المتغير المعتمد : معدل البطالة	
Method: Least Squares			طريقة التقدير : المربعات الصغرى S	
المتغير **Variable**	المعاملات **Coefficient**	الخطأ المعياري **Std. Error**	احصاءات t **t-Statistic**	**Prob.**
C	**5.141621**	**0.749184**	**6.862961**	**0.0000**
IMIC	**-4.15E-05**	**1.82E-05**	**-2.273898**	**0.0440**
R-squared	0.319754	Mean dependent var		3.461538
Adjusted R-squared	0.257913	S.D. dependent var		0.518875
S.E. of regression	0.446982	Akaike info criterion		1.368040
Sum squared resid	2.197719	Schwarz criterion		1.454955
Log likelihood	-6.892261	Hannan-Quinn criter.		1.350175
F-statistic	5.170611	Durbin-Watson stat		1.400296
Prob(F-statistic)	0.044005			

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج E.views وبيانات الجدول (14) والجدول(15)

كما توضح نتائج التقدير ان قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل سالبة، ما يدل على ان العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد هي علاقة عكسية وان زيادة الأستيرادات الالكترونية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي لخفض معدل البطالة بمقدار (0,000041) وحدة , وان حجم الاستيرادات الالكترونية ونسب نموها يؤثر في خفض معدل البطالة وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية الذي يشير الى وجود علاقة عكسية بين الاستيرادات بشكل عام ومعدل البطالة, كما اجتاز النموذج المقدر للاختبارات القياسية ومنها اختبار (D.W) المستخدمة للكشف عن الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمتهُ (1,40) اي عدم وجود ارتباط ذاتي,ويمكن صياغة المعادلة النهائية المقدرة لاثر الاستيرادات الالكترونية في معدل البطالة وكما يأتي:

UN = 5.14162129512 - 4.1491659095e-05*IMIC

3- أثر التجارة الالكترونية في معدل البطالة

تشير نتائج التقدير الجدول (29) المعنوية الاحصائية للمتغير المستقل اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (-2,20) عند مستوى معنوية (5%) ، كما ان الانموذج القياسي ككل كان معنوياً، اذ تشير قيمة (f) إلى إن النماذج المقدرة ذات جودة من الناحية الإحصائية وإن قيمة البالغة (4,84) اكبر من نظريتها الجدولية وعند مستوى معنوية (5%) وتبين قيم (R^2) إن هذا المتغير يفسر (30%) من التغير في المتغير التابع .

جدول (29) نتائج تقدير أثر التجارة الالكترونية (TRT) في معدل البطالة في ماليزيا للمدة(1999- 2013)

Dependent Variable: **UN**			المتغير المعتمد : معدل البطالة	
Method: Least Squares			طريقة التقدير : المربعات الصغرى S	
المتغير **Variable**	المعاملات **Coefficient**	الخطأ المعياري **Std. Error**	احصاءات t **t-Statistic**	**Prob.**
C	**5.291761**	**0.840876**	**6.293151**	**0.0001**
TRT	**-1.85E-05**	**8.42E-06**	**-2.201116**	**0.0500**

R-squared	0.305771	Mean dependent var	3.461538
Adjusted R-squared	0.242659	S.D. dependent var	0.518875
S.E. of regression	0.451552	Akaike info criterion	1.388387
Sum squared resid	2.242894	Schwarz criterion	1.475302
Log likelihood	-7.024516	Hannan-Quinn criter.	1.370522
F-statistic	4.844912	Durbin-Watson stat	1.551013
Prob(F-statistic)	0.049989		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج E.views 7 وبيانات الجدول (14) والجدول(15)

كما اظهرت قيمة المعلمة السالبة للمتغير المستقل ان العلاقة مع المتغير المعتمد هي علاقة عكسية وان زيادة التجارة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي لخفض معدل البطالة بمقدار (0,000018) وحدة وان حجم التجارة الالكترونية ونسب نموها يؤثر في خفض معدل البطالة وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية فهذا النمو في الاقتصاد الرقمي ادى الى خلق وظائف بسبب عدم وجود الحدود التي تقيد من انتقال هذا الاقتصاد وع وجود الثورة التكنولوجية.

ويمكن صياغة المعادلة النهائية للعلاقة المقدرة لاثر التجارة الالكترونية في معدل البطالة

UN = 5.29176116461 - 1.8535798664e-05*TRT

4- أثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الموبايل، عدد مستخدمي الأنترنت، عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل البطالة

تم اجراء التحليل القياسي لأثر متغيرات التجارة الالكترونية (عدد مستخدمي الموبايل (MOB) ، عدد مستخدمي الأنترنت (INT) ، عدد براءات الاختراع المسجلة (PAT) في معدل البطالة (UN) من خلال المعادلة الاتية:

$$UN = f\ (MOB,\ INT,\ PAT)$$

$$UN = c + ß_1 MOB + ß_2 INT + ß_3 PAT$$

تشير نتائج التقدير للمعادلة اعلاه للجدول (30) المعنوية الاحصائية للمتغيرات المستقلة اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (-2,94) للمتغير (MOB) و(2,82) للمتغير (INT) و(-2,25) للمتغير (PAT) وهي على الترتيب اكبر من القيم الجدولية وعند مستوى معنوية (1%) بالنسبة (INT، MOB) و(5%) للمتغير المستقل (PAT)، كما ان الانموذج القياسي ككل كان معنوياً من الناحية الإحصائية وإن قيمة (f) البالغة (3,08) اكبر من نظريتها الجدولية وعند مستوى معنوية (7%) , واعطى معامل التحديد قيمة مقدارها (45 %) أي ان هذه النسبة من التغير في معدل البطالة في ماليزيا، يعزى الى المتغيرات المستقلة للمعادلة السابقة.

جدول (30) نتائج تقدير أثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الموبايل، عدد مستخدمي الأنترنت، عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل البطالة في ماليزيا للمدة (2013 -1999)

Dependent Variable: **UN**			المتغير المعتمد : معدل البطالة	
Method: Least Squares			طريقة التقدير : المربعات الصغرى **OLS**	
المتغير **Variable**	المعاملات **Coefficient**	الخطأ المعياري **Std. Error**	احصاءات t **t-Statistic**	**Prob.**
C	**2.806960**	**0.355679**	**7.891827**	**0.0000**
MOB	**-1.31E-07**	**4.45E-08**	**-2.948051**	**0.0133**
INT	**3.22E-07**	**1.14E-07**	**2.825725**	**0.0165**
PAT	**-0.000208**	**9.23E-05**	**-2.257551**	**0.0453**

R-squared	0.456714	Mean dependent var	3.400000
Adjusted R-squared	0.308545	S.D. dependent var	0.507093
S.E. of regression	0.421667	Akaike info criterion	1.333975
Sum squared resid	1.955831	Schwarz criterion	1.522789
Log likelihood	-6.004816	Hannan-Quinn criter.	1.331964
F-statistic	3.082382	Durbin-Watson stat	2.483117
Prob(F-statistic)	0.072219		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج E.views 7 وبيانات الجدول (14) والجدول(15)

كما توضح نتائج التقدير ان قيمة المعلمة المقدرة للمتغيرات المستقل (PAT،MOB) سالبة، ما يدل على ان العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد هي علاقة عكسية وان زيادة عدد مستخدمي الموبايل بمقدار وحدة واحدة ستؤدي لخفض معدل البطالة بمقدار (1.31E-07) وحدة، كما ان زيادة براءات الاختراع بمقدار وحدة واحدة ستؤدي لخفض البطالة بمقدار (0,0002) وحدة, بينما العلاقة بين عدد مستخدمي الانترنت ومعدل البطالة هي علاقة طردية وان زيادة مستخدمي الانترنت تؤدي لزيادة البطالة بمقدار (3.22E-07) وحدة , كما اجتاز النموذج المقدر للاختبارات القياسية ومنها اختبار (D.W) المستخدمة للكشف عن الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة D.W (2,48) اي عدم وجود ارتباط ذاتي.

ويمكن صياغة المعادلة النهائية للعلاقة المقدرة لاثر متغيرات التجارة الالكترونية (عدد مستخدمي الموبايل، عدد مستخدمي الأنترنت، عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل البطالة

UN = 2.80695999674 - 1.31161461984e-07*MOB + 3.22206224684e-07*INT - 0.00020847242289*PAT

النموذج الثالث:

يمثل هذا النموذج اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي في معدل التضخم، حيث تم استخدام اسلوب الانحدار البسيط للمتغيرات (الصادرات الالكترونية، الاستيرادات الالكترونية، التجارة الالكترونية)، بينما تم استخدام الانحدار المتعدد للمتغيرات (عدد مستخدمي الانترنت، عدد مستخدمي الموبايل، عدد براءات الاختراع المسجلة) واثره في المتغير المعتمد بطريقة (OLS) وبرنامج (Eviews 7) وكانت النتائج كما يأتي:

1- أثر الصادرات الالكترونية في معدل التضخم

أظهرت نتائج التقدير الجدول (31) عدم معنوية المعلمة المقدرة للمتغير المستقل اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (0,12) وهي إقل من قيمتها الجدولية ومن ثم قبول فرضية العدم ، كما ان الانموذج القياسي ككل كان غير معنوي، اذ تشير قيمة (f) إلى إن النماذج المقدرة ضعيف جداً من الناحية الإحصائية وإن القيمة البالغة (0,01) اقل بشكل كبير من نظيرتها الجدولية، ما يدل على رفض العلاقة الدالية وتؤكد قيم (R^2) على رفض العلاقة اذ إن هذا المتغير لا يؤثر في المتغير التابع ومن ثم نستنتج ان معدل التضخم في ماليزيا يتاثر بمتغيرات اخرى مستقلة ليس من ضمنها الصادرات الالكترونية في ماليزيا.

جدول (31) نتائج تقدير أثر الصادرات الالكترونية (EXIC) في معدل التضخم في ماليزيا للمدة (1999- 2013)

Dependent Variable: **INF** Method: **Least Squares**		**المتغير المعتمد : معدل التضخم** **طريقة التقدير : المربعات الصغرى OLS**		
المتغير **Variable**	**المعاملات** **Coefficient**	**الخطأ المعياري** **Std. Error**	**احصاءات t** **t-Statistic**	**Prob.**
C	**2.615740**	**9.097730**	**0.287516**	**0.7786**
EXIC	**1.87E-05**	**0.000154**	**0.121879**	**0.9050**

R-squared	0.001236	Mean dependent var	3.714286
Adjusted R-squared	-0.081994	S.D. dependent var	4.445024
S.E. of regression	4.623667	Akaike info criterion	6.031817
Sum squared resid	256.5396	Schwarz criterion	6.123111
Log likelihood	-40.22272	Hannan-Quinn criter.	6.023366
F-statistic	0.014854	Durbin-Watson stat	2.349478
Prob(F-statistic)	0.905012		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews7 وبيانات الجدول (14) والجدول(15)

2- أثر الاستيرادات الالكترونية في معدل التضخم

تشير نتائج التقدير الجدول (32) عدم المعنوية الاحصائية للمتغير المستقل اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (0,52) وهي اقل من قيمتها الجدولية ومن ثم قبول فرضية العدم، كما ان الانموذج القياسي ككل كان غير معنوياً من الناحية الإحصائية وإن قيمة (f) البالغة (0,27) اقل من نظيرتها الجدولية ما يشكك بالعلاقة الدالية ككل, وتبين قيم (R^2) إن هذا المتغير لا تفسر التغيرات في المتغير التابع، ومن ثم نستنتج ان الاستيرادات الالكترونية لا ترتبط بعلاقة دالية مع معدل التضخم.

جدول (32) نتائج تقدير أثر الاستيرادات الالكترونية (IMIC) في معدل التضخم في ماليزيا للمدة (1999- 2013)

Dependent Variable: **INF**			المتغير المعتمد : معدل التضخم	
Method: Least Squares			طريقة التقدير : المربعات الصغرى **OLS**	
المتغير **Variable**	المعاملات **Coefficient**	الخطأ المعياري **Std. Error**	احصاءات t **t-Statistic**	**Prob.**
C	**-0.195617**	**7.529405**	**-0.025980**	**0.9797**
IMIC	**9.55E-05**	**0.000182**	**0.526267**	**0.6083**
R-squared	0.022559	Mean dependent var	3.714286	
Adjusted R-squared	-0.058894	S.D. dependent var	4.445024	
S.E. of regression	4.574045	Akaike info criterion	6.010237	
Sum squared resid	251.0627	Schwarz criterion	6.101531	
Log likelihood	-40.07166	Hannan-Quinn criter.	6.001786	
F-statistic	0.276957	Durbin-Watson stat	2.306374	
Prob(F-statistic)	0.608292			

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج E.views7 وبيانات الجدول (14) والجدول(15)

3- أثر التجارة الالكترونية في معدل التضخم

اوضحت نتائج التقدير للجدول (33) عدم المعنوية الاحصائية للمتغير المستقل اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (0,30) وهي أقل من قيمتها الجدولية، ومن ثم قبول فرضية العدم اي ان قيمة المعلمة تساوي صفر، كما ان الانموذج القياسي ككل كان غير معنوياً، اذ تشير قيمة (f) إلى إن النموذج المقدر ضعيف جداً من الناحية الإحصائية وإن قيمة البالغة (0,09) اقل من نظريتها الجدولية ، ومن ثم رفض العلاقة الدالية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. وتؤكد قيم (R^2) على رفض العلاقة بشكل كامل اذ إن هذا المتغير لا يؤثر في المتغير التابع ومن ثم نستنتج ان معدل التضخم في ماليزيا يتاثر بمتغيرات اخرى مستقلة ليس من ضمنها التجارة الالكترونية.

جدول (33) نتائج تقدير أثر التجارة الالكترونية (TRT) في معدل التضخم في ماليزيا للمدة (1999-2013)

Dependent Variable: INF			المتغير المعتمد : معدل التضخ	
Method: Least Squares			طريقة التقدير : المربعات الـ	
المتغير Variable	المعاملات Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	احصاءات t t-Statistic	Prob.
C	1.150028	8.450355	0.136092	0.8940
TRT	2.57E-05	8.39E-05	0.306725	0.7643

R-squared	0.007779	Mean dependent var	3.714286
Adjusted R-squared	-0.074906	S.D. dependent var	4.445024
S.E. of regression	4.608498	Akaike info criterion	6.025245
Sum squared resid	254.8590	Schwarz criterion	6.116539
Log likelihood	-40.17671	Hannan-Quinn criter.	6.016794
F-statistic	0.094080	Durbin-Watson stat	2.344670
Prob(F-statistic)	0.764310		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج E.views 7 وبيانات الجدول (14) والجدول(15)

4- أثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الموبايل، عدد مستخدمي الأنترنت، عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل التضخم

تم اجراء التحليل القياسي لاثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الموبايل MOB، عدد مستخدمي الأنترنت INT ، عدد براءات الاختراع المسجلة (PAT) في معدل التضخم (INF) من خلال المعادلة الاتية:

$$INF = f (MOB, INT, PAT)$$

$$INF = c + ß_1MOB + ß_2INT + ß_3PAT$$

تشير نتائج التقدير للمعادلة السابقة الجدول (34) عدم المعنوية الاحصائية لجميع المتغيرات المستقلة اذ كانت قيمة (t) المحسوبة اقل من الجدولية ، ما يستدعي قبول فرضية العدم اي ان قيم المعلمات مساوية او قريبة من الصفر، كما يؤكد اختبار (f) ان الانموذج القياسي ككل كان غير معنوياً من الناحية الإحصائية وإن قيمة (f) البالغة (0,37) اقل من نظريتها الجدولية ما يشكك بالعلاقة الدالية ككل.

واعطى معامل التحديد نتائج مشابه للاختبارات السابقة ، أي ان التغير في المتغير المستقل لا تؤثر بالمتغير التابع ومن ثم نستنتج ان التغير في معدل التضخم في ماليزيا لا يعزى الى التغيرات في المتغيرات المستقلة للمعادلة السابقة وانما لمتغيرات اخرى لم يشتمل عليها النموذج.

جدول (34) نتائج تقدير أثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الموبايل، عدد مستخدمي الأنترنت، عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل التضخم في ماليزيا للمدة (2013 -1999)

Dependent Variable: **INF**			المتغير المعتمد : معدل التضخم	
Method: Least Squares			طريقة التقدير : المربعات الصغرى **OLS**	
المتغير **Variable**	المعاملات **Coefficient**	الخطأ المعياري **Std. Error**	احصاءات t **t-Statistic**	**Prob.**
C	**2.418963**	**3.956570**	**0.611379**	**0.5524**
MOB	**-4.47E-07**	**4.83E-07**	**-0.925724**	**0.3728**
INT	**1.04E-06**	**1.26E-06**	**0.824686**	**0.4256**
PAT	**-0.000673**	**0.001027**	**-0.655611**	**0.5244**

R-squared	0.086412	Mean dependent var	3.750000
Adjusted R-squared	-0.141985	S.D. dependent var	4.389381
S.E. of regression	4.690654	Akaike info criterion	6.141339
Sum squared resid	264.0268	Schwarz criterion	6.334486
Log likelihood	-45.13071	Hannan-Quinn criter.	6.151230
F-statistic	0.378343	Durbin-Watson stat	2.487629
Prob(F-statistic)	0.770355		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج E.views 7 وبيانات الجدول (14) والجدول(15)

ثانياً: تقدير النماذج القياسية الخاصة بالأمارات العربية المتحدة وتحليل نتائجها

تم اجراء التحليل القياسي للنماذج الخاصة بالأمارات العربية المتحدة بالصيغة الخطية، وكما يأتي:

النموذج الاول : يمثل اثر متغير التجارة الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي.[1]

النموذج الثاني : يمثل اثر متغير التجارة الالكترونية في البطالة واثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الانترنت، عدد مستخدمي الموبايل، عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل البطالة.

النموذج الثالث : يمثل اثر متغيرات التجارة الالكترونية في التضخم واثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الانترنت، عدد مستخدمي الموبايل، عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل التضخم.

النموذج الاول:

من اجل تقدير اثر المتغيرات المستقلة التي تم الإشارة إليها آنفاً في الناتج المحلي الاجمالي وتم استخدام اسلوب الانحدار البسيط لكل متغير من المتغيرات المستقلة واثره في المتغير المعتمد بطريقة OLS وبرنامج (Eviews7) وكانت النتائج كما يأتي:

1- أثر التجارة الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي

تم اجراء التحليل القياسي لأثر التجارة الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي من خلال حساب حجم التجارة الالكترونية التي تساوي صادرات السلع الالكترونية مضاف لها استيرادات السلع الالكترونية وان مجمل الصادرات والاستيرادات الالكترونية يمثل التجارة الالكترونية للأمارات العربية المتحدة.

[1] لم يتم قياس اثر متغيرات المجموعة الثانية في الناتج المحلي الاجمالي بسبب استبعاد وجود اثر لهذه المتغيرات المستقلة في الناتج المحلي.

جدول (35) نتائج تقدير أثر التجارة الالكترونية (TRT) في الناتج المحلي الاجمالي في الامارات للمدة (1999- 2013)

Dependent Variable: **GDP**			المتغير المعتمد : الناتج المحلي الاجمالي	
Method: Least Squares			طريقة التقدير : المربعات الصغرى **OLS**	
المتغير **Variable**	المعاملات **Coefficient**	الخطأ المعياري **Std. Error**	احصاءات t **t-Statistic**	**Prob.**
C	100067.2	9649.164	10.37055	0.0000
TRT	14.89226	0.908708	16.38840	0.0000

R-squared	0.953832	Mean dependent var	221136.3
Adjusted R-squared	0.950280	S.D. dependent var	107817.5
S.E. of regression	24041.01	Akaike info criterion	23.13648
Sum squared resid	7.51E+09	Schwarz criterion	23.23088
Log likelihood	-171.5236	Hannan-Quinn criter.	23.13547
F-statistic	268.5795	Durbin-Watson stat	1.690820
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews7 وبيانات الجدول (21) والجدول(22)

وقد اجتاز النموذج المقدر للاختبارات الاحصائية والمتمثلة باختبار (t) ، اذ اجتازت المعلمة المقدرة لهذا الاختبار، إذ كانت قيمة (t) المحسوبة هي (16,38) وهي اكبر من القيمة الجدولية ما يعني رفض فرضية العدم أي ان قيمتها لا تساوي صفراً، وانما تساوي قيمها المقدرة وان هذه المعلمات المقدرة هي ذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية (1%) , كما اجتاز النموذج للاختبار الثاني اختبار (F)، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة هي (268,57) وهي ايضاً اكبر من نظيرتها الجدولية وعند مستوى معنوية (1%) ،ما يعني المعنوية الاحصائية للنموذج ككل.

واعطى معامل التحديد قيمة مقدارها (95 %) أي ان (95 %) من التغير في الناتج المحلي الاجمالي في الامارات العربية المتحدة، يعزى الى التجارة الالكترونية والتغيرات الحاصلة فيها ، خاصة وان الامارات العربية المتحدة تبنت التكنولوجيا في نهاية القرن العشرين القطاع العام والقطاع الخاص, وهذا ما اظهرته قيمة المعلمة الموجبة للمتغير المستقل مع المتغير المعتمد وهي علاقة طردية ، اذ زيادة التجارة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي لزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (14,89) اي ان زيادة في التجارة الالكترونية بمقدار مليون دولار ينتج عنه زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار اكثر من خمسة عشر مليون دولار تقريباً.

وان حجم التجارة الالكترونية ونسب نموها يؤثر في حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه. وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية , ويمكن صياغة المعادلة النهائية للعلاقة المقدرة لأثر التجارة الالكترونية في الناتج المحلي الاجمالي وكما يأتي:

GDP = 100067.2+ 14.89226*TRT

النموذج الثاني:

يمثل هذا النموذج اثر متغيرات التجارة الالكترونية في معدل البطالة، حيث تم استخدام اسلوب الانحدار البسيط للمتغير التجارة الالكترونية، بينما تم استخدام الانحدار المتعدد للمتغيرات (عدد مستخدمي الانترنت، عدد مستخدمي الموبايل، عدد براءات الاختراع المسجلة) واثره في المتغير المعتمد بطريقة (OLS) وبرنامج (Eviews 7) وكانت النتائج كما يأتي:

1- أثر التجارة الالكترونية في معدل البطالة

تشير نتائج التقدير الجدول (36) المعنوية الاحصائية للمتغير المستقل اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (6,19) عند مستوى معنوية (1%) ، كما ان الانموذج القياسي ككل كان معنوياً، اذ تشير قيمة (f) إلى إن النماذج المقدرة ذات جودة من الناحية الإحصائية وإن قيمة البالغة (83,3) اكبر من نظريتها الجدولية وعند مستوى معنوية (1%) وتبين قيم (R^2) إن هذا المتغير يفسر (76%) من التغير في المتغير التابع.

جدول (36) نتائج تقدير أثر التجارة الالكترونية (TRT) في معدل البطالة في الامارات للمدة (1999- 2013)

Dependent Variable: **UN**			المتغير المعتمد : معدل البطالة	
Method: Least Squares			طريقة التقدير : المربعات الصغرى S	
المتغير Variable	المعاملات Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	احصاءات t t-Statistic	Prob.
C	2.367273	0.163248	14.50105	0.0000
TRT	0.000108	1.75E-05	6.190041	0.0000

R-squared	0.761510	Mean dependent var	3.142857
Adjusted R-squared	0.741636	S.D. dependent var	0.770329
S.E. of regression	0.391554	Akaike info criterion	1.094179
Sum squared resid	1.839779	Schwarz criterion	1.185473
Log likelihood	-5.659255	Hannan-Quinn criter.	1.085728
F-statistic	38.31661	Durbin-Watson stat	1.133066
Prob(F-statistic)	0.000047		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج E.views7 وبيانات الجدول (21) والجدول(22)

كما اظهرت قيمة المعلمة الموجبة للمتغير المستقل ان العلاقة مع المتغير المعتمد هي علاقة طردية الا انها ضعيفة التأثير لانخفاض معدلات البطالة في الامارات العربية المتحدة وضعف اثر ودور التجارة الالكترونية عليها.

ويمكن صياغة المعادلة النهائية للعلاقة المقدرة لأثر التجارة الالكترونية في معدل البطالة

UN = 2.367273+ 0.000108*TRT

2- أثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الموبايل، عدد مستخدمي الأنترنت، عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل البطالة

تم اجراء التحليل القياسي لأثر متغيرات التجارة الالكترونية (عدد مستخدمي الموبايل MOB، عدد مستخدمي الأنترنت (INT) ، عدد براءات الاختراع المسجلة (PAT) في معدل البطالة (UN) من خلال المعادلة الاتية:

$$UN = f(MOB, INT, PAT)$$

$$UN = c + ß_1 MOB + ß_2 INT + ß_3 PAT$$

تشير نتائج التقدير للمعادلة السابقة الجدول (37) الى ضعف المعنوية الاحصائية للمتغيرات المستقلة عدا متغير عدد مستخدمي الموبايل اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (10,9) للمتغير (MOB) ، وعدم معنوية بقية المتغيرات فقد كانت قيمة المعنوية (0,38) للمتغير (INT) و(0,83) للمتغير (PAT)، كما ان الانموذج القياسي ككل كان معنوياً من الناحية الإحصائية وإن قيمة (f) البالغة (13,69) عند مستوى معنوية (1%) , واعطى معامل التحديد قيمة مقدارها (78 %) أي ان هذه النسبة من التغير في معدل البطالة في الامارات العربية المتحدة، يعزى الى المتغيرات المستقلة للمعادلة السابقة.

جدول (37) نتائج تقدير أثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الموبايل، عدد مستخدمي الأنترنت، عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل البطالة في الامارات للمدة (2013 -1999)

Dependent Variable: **UN** — **المتغير المعتمد : معدل البطالة**				
Method: Least Squares — **طريقة التقدير : المربعات الصغرى S**				
المتغير Variable	**المعاملات Coefficient**	**الخطأ المعياري Std. Error**	**احصاءات t t-Statistic**	**Prob.**
C	2.162930	0.198401	10.90179	0.0000
MOB	2.84E-07	1.33E-07	2.136716	0.0559
INT	-2.28E-07	2.51E-07	-0.910208	0.3822
PAT	-0.008701	0.041304	-0.210664	0.8370

R-squared	**0.788809**	**Mean dependent var**	**3.133333**
Adjusted R-squared	**0.731212**	**S.D. dependent var**	**0.743223**
S.E. of regression	**0.385323**	**Akaike info criterion**	**1.153708**
Sum squared resid	**1.633210**	**Schwarz criterion**	**1.342521**
Log likelihood	**-4.652808**	**Hannan-Quinn criter.**	**1.151696**
F-statistic	**13.69519**	**Durbin-Watson stat**	**1.740770**
Prob(F-statistic)	**0.000494**		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج E.views 7 وبيانات الجدول (21) والجدول(22)

كما توضح نتائج التقدير ان قيمة المعلمة المقدرة للمتغيرات المستقل (PAT، INT) سالبة، ما يدل على ان العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد هي علاقة عكسية وان زيادة عدد مستخدمي الانترنيت بمقدار وحدة واحدة ستؤدي لخفض معدل البطالة بمقدار (2,28E -07) وحدة ، كما ان زيادة براءات الاختراع بمقدار وحدة واحدة ستودي لخفض البطالة بمقدار (0,008) وحدة وتعكس قيمة المعلمة الى انخفاض اثر براءات الاختراع في اقتصاد البلد وبالتالي على البطالة بينما ان العلاقة بين عدد مستخدمي الموبايل ومعدل البطالة هي علاقة طردية وان زيادة مستخدمي الموبايل تودي لزيادة البطالة بمقدار (2,16) وحدة , كما اجتاز النموذج المقدر للاختبارات القياسية ومنها اختبار (D.W) المستخدمة للكشف عن الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة D.W (1,74) اي عدم وجود ارتباط ذاتي , ويمكن صياغة المعادلة النهائية للعلاقة المقدرة لأثر متغيرات التجارة الالكترونية (عدد مستخدمي الموبايل، عدد مستخدمي الأنترنت، عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل البطالة

UN=2.16292955453 + 2.8360934721e-07*MOB - 2.28438831106e-07*INT - 0.0087013569741*PAT

النموذج الثالث:

يمثل هذا النموذج اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي في معدل التضخم، حيث تم استخدام اسلوب الانحدار البسيط للمتغير التجارة الالكترونية، بينما تم استخدام الانحدار المتعدد للمتغيرات (عدد مستخدمي الانترنت، عدد مستخدمي الموبايل، عدد براءات الاختراع المسجلة) واثره في المتغير المعتمد بطريقة (OLS) وبرنامج (Eviews7) وكانت النتائج كما يأتي:

1- أثر التجارة الالكترونية في معدل التضخم

اوضحت نتائج التقدير الجدول (38) عدم المعنوية الاحصائية للمتغير المستقل اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (0,7) وهي أقل من قيمتها الجدولية، ومن ثم قبول فرضية العدم اي ان قيمة المعلمة تساوي صفر، كما ان الانموذج القياسي ككل كان غير معنوياً، اذ تشير قيمة (f) إلى إن النموذج المقدر ضعيف جداً من الناحية الإحصائية وإن قيمة البالغة (0,14) اقل من نظريتها الجدولية ، ومن ثم رفض العلاقة الدالية بين المتغير المستقل والمتغير التابع وتؤكد قيم (R^2) المنخفضة جدا والبالغ (0,01) على رفض العلاقة بشكل كامل اذ إن هذا المتغير لا يؤثر في المتغير التابع , ومن ثم نستنتج ان معدل التضخم في الامارات العربية المتحدة يتأثر بمتغيرات مستقلة اخرى.

جدول (38) نتائج تقدير أثر التجارة الالكترونية (TRT) في معدل التضخم في الامارات للمدة (2013 -1999)

Dependent Variable: **INF**			المتغير المعتمد : معدل التضخم	
Method: Least Squares			طريقة التقدير : المربعات الصغرى OLS	
المتغير Variable	المعاملات Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	احصاءات t t-Statistic	Prob.
C	6.952071	3.807293	1.825988	0.0928
TRT	0.000156	0.000409	0.383059	0.7084
R-squared	0.012080	Mean dependent var		8.071429
Adjusted R-squared	-0.070247	S.D. dependent var		8.827094
S.E. of regression	9.131868	Akaike info criterion		7.392981
Sum squared resid	1000.692	Schwarz criterion		7.484275
Log likelihood	-49.75087	Hannan-Quinn criter.		7.384530
F-statistic	0.146734	Durbin-Watson stat		2.358496
Prob(F-statistic)	0.708375			

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج E.views 7 وبيانات الجدول (21) والملحق(22)

2- أثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الموبايل، عدد مستخدمي الأنترنت، عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل التضخم

تم اجراء التحليل القياسي لأثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الموبايل MOB، عدد مستخدمي الأنترنت INT ، عدد براءات الاختراع المسجلة PAT) في معدل التضخم (INF) من خلال المعادلة الاتية:

$$INF = f (MOB, INT, PAT)$$

$$INF = c + ß_1MOB + ß_2INT + ß_3PAT$$

تشير نتائج التقدير للمعادلة السابقة للجدول (39) عدم المعنوية الاحصائية لجميع المتغيرات المستقلة اذ كانت قيمة (t) المحسوبة اقل من الجدولية ، ما يستدعي قبول فرضية العدم اي ان قيم المعلمات مساوية او قريبة من الصفر، كما يوكد اختبار (f) ان الانموذج القياسي ككل كان غير معنوياً من الناحية الإحصائية وإن قيمة f البالغة (0,14) اقل من نظريتها الجدولية، ما يشكك بالعلاقة الدالية ككل.

واعطى معامل التحديد نتائج مشابه للاختبارات السابقة، أي ان التغير في المتغير المستقل لا تؤثر بالمتغير التابع , ومن ثم نستنتج ان التغير في معدل التضخم في الامارات العربية المتحدة لا يعزى الى التغيرات في المتغيرات المستقلة للمعادلة السابقة وانما لمتغيرات اخرى لم يشتمل عليها النموذج.

جدول (39) نتائج تقدير أثر متغيرات الاقتصاد الرقمي (عدد مستخدمي الموبايل، عدد مستخدمي الأنترنت، عدد براءات الاختراع المسجلة) في معدل التضخم في الامارات للمدة (2013 -1999)

Dependent Variable: **INF**			المتغير المعتمد : معدل التضخم	
Method: Least Squares			طريقة التقدير : المربعات الصغرى **OLS**	
المتغير **Variable**	المعاملات **Coefficient**	الخطأ المعياري **Std. Error**	احصاءات t **t-Statistic**	**Prob.**
C	**6.008107**	**5.161340**	**1.164059**	**0.2690**
MOB	**-4.61E-07**	**3.45E-06**	**-0.133525**	**0.8962**
INT	**2.15E-06**	**6.53E-06**	**0.329631**	**0.7479**
PAT	**-0.424876**	**1.074518**	**-0.395411**	**0.7001**

R-squared	**0.037982**	**Mean dependent var**	**7.266667**
Adjusted R-squared	**-0.224386**	**S.D. dependent var**	**9.059065**
S.E. of regression	**10.02404**	**Akaike info criterion**	**7.671027**
Sum squared resid	**1105.294**	**Schwarz criterion**	**7.859840**
Log likelihood	**-53.53270**	**Hannan-Quinn criter.**	**7.669016**
F-statistic	**0.144767**	**Durbin-Watson stat**	**2.178704**
Prob(F-statistic)	**0.930894**		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews7 وبيانات الجدول (21) والملحق(22)

INF =6.0081067289 - 4.61055985474e-07*MOB + 2.15216118449e-06*INT - 0.424876353316*PAT

ونستنتج من ذلك بان للتجارة الالكترونية لها اثر كبير من خلال مساهمتها في تحقيق معدلات نمو اقتصادية وارتفاع نسبة مساهمتها في (GDP) ، ويعد اثرها اكبر في نموذج الامارات العربية المتحدة قياسا بماليزيا خلال مدة الدراسة وذلك لأهمية ودور التجارة الالكترونية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي والتي شهدتها الامارات العربية المتحدة خلال العقود الاخيرة مما ادى الى رفع مساهمة التجارة الالكترونية في (GDP) ، وكذلك لها اثر في انخفاض مؤشرات البطالة وخلق فرص عمل تنسجم والتحول نحو الاقتصاد الرقمي ،اذ ان مؤشرات الاقتصاد الرقمي من حيث عدد مستخدمي الانترنت وبراءات الاختراع لها اثر على خفض مؤشرات البطالة في ماليزيا بينما العلاقة طردية مع مستخدمي الانترنت اي كلما ازداد عدد مستخدمي الانترنت زادت البطالة والحالة العكس في نموذج الامارات العربية المتحدة فان عدد مستخدمي الموبايل له اثر معنوي في حين عدم معنوية متغيرات الانترنت وبراءات الاختراع مما يعكس ضعف حجم التجارة الالكترونية من خلال الانترنيت وانخفاض اثر براءات الاختراع على توفير فرص عمل جديدة ، وكذلك اثبت تحليل النتائج ضعف العلاقة الدالية بين التجارة الالكترونية ومعدلات التضخم وذلك بسبب استقرار المستوى العام للأسعار في بلدان العينة وعدم تأثر التجارة الالكترونية بشقيها الصادرات الالكترونية والاستيرادات الالكترونية بمعدلات التضخم المنخفضة والسائدة في تلك البلدان.

المبحث الثالث : الاقتصاد الرقمي في العراق

اولاً: قطاع الاتصالات في العراق

بقي قطاع الاتصالات في العراق دون المستوى المطلوب حتى عام 2003 اذ ان شبكة الاتصال الوحيدة العاملة في العراق قبل 2003 هي الشركة العراقية للاتصالات والبريد المملوكة للدولة التي انشأت في 1998 , وان الاستثمار في هذا المجال قليل جداً ومقتصر على مستوى الدولة بسبب الاوضاع السياسية التي كانت سائدة فالنظام السابق كان يسعى الى ابقاء هذا القطاع متخلف لقمع حرية التعبير لأي شخص , كذلك ما مر به العراق من حروب (الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي) والعقوبات المفروضة عليه , ودخول الاحتلال الامريكي في 2003 كل ذلك ادى الى سيادة الدمار والخراب فدمرت البنى التحتية لشبكة الاتصال بعد ذلك استلمت سلطة الائتلاف المؤقتة مسؤولية قطاع الاتصالات فأصدرت القرار (11) في (8 حزيران 2003) بإعطاء سلطة الائتلاف عن طريق وزارة النقل والمواصلات مسؤولية السيطرة والتخطيط والادارة والتنظيم ومنح تراخيص الطيف الراديوي واهملت شركات الخطوط الثابتة واصدرت هذه السلطة ثلاثة تراخيص اقليمية مؤقته للهواتف الخلوية في 2003 ولمدة سنتين , كل ذلك ترك اثر سلبي على العراق فبقي قطاع الاتصالات فيه متخلف.[1]

اضافة لذلك فان تدهور الوضع الامني واعمال التخريب التي تعرض لها البلد بعد 2003 ادت الى توقف اعمال الصيانة واعادة التأهيل للبنى التحتية المدمرة خاصة شبكة الهواتف الثابتة كذلك تم استحداث هيئة الاعلام والاتصالات وسحبت اغلب الصلاحيات والمسؤوليات من وزارة الاتصالات ومنحها الى هذه الهيئة ادى الى تلكؤ تنفيذ سياسة الاتصالات وقد كان العراق يمتلك (285) بدالة الكترونية عام 2002 موزعة على المحافظات وكان عدد خطوط الهاتف الثابت حوالي (1183,3) الف خط لكل (100) شخص لعموم العراق واصبح عدد البدالات في 2007 (292) بدالة وعدد خطوط الهاتف الثابت (1306,1) خط لكل (100) شخص , اما نشاط خدمات الانترنت بالرغم من انها تعد حركة حديثة العهد في العراق اذ بلغ عدد مراكز الخدمة المفتوحة (19) مركز عام 2001 و(55) مركز عام 2003 و(26) مركز عام 2006 اما عدد مراكز الخدمة المفتوحة للقطاع الخاص بلغ (30) مركز عام 2003 و(5) مراكز عام 2006 .[2]

---

[1] هيئة الاعلام والاتصالات , حالة قطاع الاتصالات في العراق لعام 2006 , بغداد , العراق , 2006 , ص(5).

[2] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , اللجنة الفنية لأعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014 , مسودة ورقة قطاع النقل والاتصالات , الاصدار الثاني , 2009, ص(107).

ثانياً: مجتمع المعرفة في العراق

بدأت ملامح مجتمع المعرفة بالظهور بشكل عام لمختلف الدول مع التقدم التكنولوجي وانتشار المعلومات عبر وسائل التكنولوجيا التي ادت الى توسع المعلومات بشكل كبير مما ادى الى تكوين بنية تحتية تقوم عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وان ابرز ملامح مجتمع المعرفة يمكن ايجازها بالنقاط التالية:[1]

1- ظهور عصر الانتاج المكثف للمعرفة.

2- وجود مجتمع المعرفة الذي يمتاز بوجود كم هائل من المعلومات.

3- التحول النوعي في تركيبة الموارد البشرية.

4- التراكم المعرفي اذ ان المعرفة لم تبقى تقتصر على الكتب الورقية.

5- التواصل بين فئات المجتمع الرقمي والانفتاح على عصر المعلومات.

لذا فان العراق شهد عصر الاتصالات والتكنولوجيا الا ان الخدمات التي تقدم له ليست بالمستوى المطلوب اذ ان الكثير من مدن العراق تعاني من نقص خدمات الاتصال (هاتف نقال , انترنت , الحاسوب ..الخ) وهذا الامر لا يشجع على دخول العراق الى العصر الرقمي لان البنى التحتية غير مهيئة امامه وما زال يعاني من ضعف التكنولوجيا والاتصالات بسبب ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما تقف عائق امامه , لكن ان سعى العراق بشكل جدي لتذليل العقبات فانه سيكون سوقاً واعداً للتجارة الالكترونية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة (اجهزة الحاسوب والانترنت والهواتف النقالة).[2]

في عام 2006 اقامت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تحالف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق وهي تعد مبادرة لخلق التعاون والشراكة بين القطاع العام والخاص الغاية منها تشجيع وتطوير (ICT) في العراق وهذا التحالف يضم المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص فضلاً عن الشركات المتعددة الجنسيات من اجل تحقيق بناء القدرات لهذا القطاع , إذ تقوم شركات خاصة بتوفير المختبرات والمعدات وتقديم الخدمات المجانية عبر شبكة الانترنت وبهذا الصدد اصدرت هيئة الاعلام والاتصالات العراقية عدد من التراخيص لشركات القطاع الخاص لتقديم الخدمات مثل

---

[1] بو يحياوي صبرينة , المعالم الاساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة , مجلة المفكر , العدد (11) , 2014, ص(528-529).

[2] ستار جبار خليل البياتي , الاهمية الاقتصادية للتجارة الالكترونية وامكانية تطبيقها في العراق , بدون سنة , ص(275).

(المحطات الطرفية , الطلب الهاتفي ونظام خطوط الاشتراك الرقمية اللامتناظرة) وكل ذلك سيسهم في تهيئة المجتمع العراقي معرفياً للرقي نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي والتقني بما يحقق النمو الاقتصادي واللحاق بركب الثورة الرقمية .

ثالثاً: مؤشرات الاقتصاد الرقمي في العراق

يمكن ان يبرز مجتمع المعرفة في العراق عبر مؤشرات الاقتصاد الرقمي ففي 2009 اعد تقرير للمؤشرات الوطنية لرصد الاهداف الانمائية للألفية الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء وتم اعتماد عدد من المؤشرات منها عدد خطوط الهاتف الثابت والنقال وعدد الحواسيب الشخصية لكل (100) شخص , وكانت الغاية من التقرير هو التعاون مع القطاع الخاص لزيادة الفوائد المتحققة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلص التقرير الى انه في 2007 كانت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق بان متوسط عدد الهواتف النقالة كان (1,56) هاتف لكل اسرة وبلغ عدد مستخدمي الانترنت (11,4) شخص لكل (100) من السكان حسب تقارير مديرية احصاءات النقل والمواصلات , كذلك بلغت نسبة الاسر التي تمتلك حاسبة شخصية (7,4) حسب نتائج المسح وكان التقرير يهدف الى تقديم رؤيا لنشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال العمل على تحقيق تحول نوعي في البنى التحتية لهذا القطاع باستخدام احدث التقنيات المتاحة عن طريق اعادة بناء وتأهيل المكونات الاساسية في عموم انحاء العراق وتسخيرها لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

[1] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , مصدر سابق , ص(44)

1- البحث والتطوير

ان ما يميز الاقتصاد الرقمي هو الابداع (Innovation) كونها تعبر عن الميزة النوعية للتطور الحضاري التي تساهم في بناء وتنظيم عناصر الهياكل للنظام الاقتصادي والاجتماعي وان الابداع يهتم بتحويل المعارف من النشاط التعليمي الذي يهتم بالبحث العلمي الى منتجات (سلع وخدمات) رقمية.[1]

وان الانفاق على البحث والتطوير يعد استثماراً يحقق عائدات كبيرة وبالإمكان لمس هذا الشيء من واقع المنشورات الرسمية في هذا المجال خاصة للدول المتقدمة التي تهتم بالبحث العلمي فما حققته من تقدم تقني كان نتيجة الانفاق على البحث والتطوير اذ تشكل نسبة الانفاق من الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة (2,7%) واليابان (3,1%) من , اما الدول النامية فيبلغ انفاقها (1%) للمدة من 2000-2005 ويعود السبب في انخفاض الانفاق للدول النامية ومنها العراق بصورة خاصة الى عدم توفر تخصيصات مستقلة للبحث العلمي من الموازنات , وعدم مشاركة القطاع الخاص في دعم مراكز البحث العلمي وعدم التنسيق بين القطاعات الانتاجية ومراكز البحث , وضعف البحث العلمي في الجامعات كونها تركز على التعليم اكثر من البحوث العلمية.[2]

اذ يعد التعليم بصورة عامة ذات اهمية كبيرة في صقل قدرات الافراد اذ يتم رفدهم بالمعلومات (عامة وعلمية) وما يلاحظ خاصة خلال الفترة الاخيرة تراجع مستوى التعليم وضعف المعرفة العلمية في العراق وهذا لا يرجع الى تخلف الافراد (تدني مستوى الذكاء) بل يرجع سببه الى ما عانه العراق من حروب وازمات دمرت البنى التحتية ومنها التعليم كذلك هجرة العلماء والكفاءات الى خارج وهذا ما انعكس في ضعف البحث والتطوير وتراجع مستوى الانفاق على البحث والتطوير خاصة في الجامعات والمعاهد اذ تعتبر هذه المرحلة مرحلة ابداع بالنسبة للطلبة لما لهذه المرحلة من دور في اعداد كوادر بشرية مؤهله علمياً ومعرفياً ليكونوا في موقع الريادة في مجال تخصصهم لرفد العلم والمعرفة من خلال ابداعاتهم وابتكاراتهم العلمية وبالتالي قيادة الدولة نحو التقدم والازدهار وتحقيق التنمية الشاملة داخل المجتمع (محلياً او عالمياً) ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية من خلال الاستثمار في البحث والتطوير.[3]

---

[1] جواد كاظم لفته , الادارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي , ط1 , دار الصفاء للنشر والتوزيع , عمان ,2010, ص (24-25).

[2] ربيع قاسم ثجيل , عدنان فرحان الجوارين , معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات والبحوث في جامعة البصرة دراسة ميدانية , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , ص(11-12)

[3] سهام كامل محمد , الاستثمار في التعليم العالي واثره في سوق العمل , بحث تطبيقي في الكليات الخاصة بحوث ودراسات في الاقتصاد العراقي , ط1 , بغداد , 2013 , ص(123).

فالتعليم العالي في العراق خاصة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي شهد توسع في الدراسات الاولية والعليا اذ تم فتح اقسام جديدة في الكليات والمعاهد لكن واجهة هذا التوسع مشاكل اجتماعية واقتصادية لأنه لم يصاحب هذا التوسع خلق بيئة ملائمة تحتويه ولو بالحد الادنى فلم يكن هنالك تناسب بين اعداد الخريجين وسوق العمل بسبب سوء التخطيط من قبل الدولة.[1]

ويتصف البحث العلمي في العراق بالمحدودية اذ احتل العراق المراتب الاخيرة على المستوى العالمي وفقاً للمؤشرات المستخدمة في قياس مدى تقدم الدول في مجال البحث العلمي مثل الانفاق على البحث والتطوير وعدد براءات الاختراع والمقالات المنشورة والجدول التالي يوضح مقدار الانفاق على البحث والتطوير.

جدول (40) الانفاق على البحث والتطوير

السنة	اجمالي الانفاق على البحث والتطوير (مليون دينار)	اجمالي الانفاق على البحث والتطوير (بالدولار)
2005	1167,2	0,803
2006	1425,4	0,966
2007	1639,8	1,294
2008	1577,3	1,311
2009	1339,9	1,133
2010	1782,7	10,503

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , دائرة الدراسات والبحوث والاحصاء

2- براءات الاختراع

بما انه البحث والتطوير يعد مدخل اساسي من مدخلات الاقتصاد الرقمي اذ من خلال بيانات البحث والتطوير يمكن معرفة مدى انفاق الدولة على البحث والتطوير وعلى الباحثين مما ينعكس على نمو الاقتصاد الكلي وكذلك تنمية وتطوير القطاعات الكترونياً , اما براءات تعد من مخرجات الاقتصاد الرقمي وهي نتاج البحث والتطوير كونها تساهم في انتاج سلع وخدمات متطورة تكنولوجيا والجدول (41) يوضح عدد براءات الاختراع في العراق الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين.[2]

[1] داخل حسن جريو , التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الاصلاح , مجلة المجمع العلمي العراقي ,ج(2), المجلد (57) 2010,ص(2).

[2] مرال توتليان , مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المراءة من تطورها , 2006, ص(21).

جدول (41) براءات الاختراع الصادرة من العراق والممنوحة للمقيمين وغير المقيمين (2000-2011)

السنة	براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين العراقيين	براءات الاختراع الممنوحة لغير المقيمين (الاجانب)	اجمالي براءات الاختراع
2000	50	7	57
2001	135	17	152
2002	143	6	149
2003	15	2	17
2004	13	1	14
2005	-	-	-
2006	14	-	14
2007	14	2	16
2008	28	1	29
2009	26	3	29
2010	13	1	14
2011	52	5	57

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية , قسم الملكية الصناعية.

في 2001 ازدادت براءات الاختراع بسبب تشجيع الدولة للإنتاج المحلي والاعتماد الكامل على الدعم المقدم من قبلها للمخترعين خاصة في مجال التصنيع العسكري برغم وقوع العراق تحت وطأة الحصار الاقتصادي , اما في عام 2003 تراجع عدد براءات الاختراع بسبب الاحتلال الامريكي للعراق وتدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستمر هذا الانخفاض لغاية 2005 بسبب هجرة الكثير من الكفاءات الى خارج القطر خاصة الاكاديميين لان احد افرازات الاحتلال هو قتل الأساتذة الجامعيين والعلماء لذا فقد قتل البعض وهاجر البعض الاخر,

3- عدد مستخدمي الانترنت

يوضح الجدول (42) زيادة عدد مستخدمي الانترنت ففي عام 2001 بلغ (12,500) شخص واستمرت الزيادة في اعداد المستخدمين حتى عام 2003 بالرغم من هذه الفترة شهدت حرب ودمار البنى التحتية خاصة في قطاع الاتصالات , اما في عام 2007 بلغ عدد المستخدمين (4,790,020) مستخدم وهذه الفترة تعد فترة اخرى انتقالية في مجال الاتصالات اذ شهد العراق في هذه الفترة تداول الهواتف النقالة في الاسواق المحلية على نطاق واسع ولكافة شرائح المجتمع وليس على مستوى فئة خاصة من المجتمع وتزايد الاقبال على شراء المنتجات الالكترونية , اما في عام 2010 بلغ عدد المستخدمين حوالي (9,980,769) وهذا ناجم عن تزايد اعداد مستخدمي الحواسيب الشخصية والهواتف النقالة.

جدول(42) عدد مستخدمي الانترنت في العراق للمدة (2001-2010)

السنة	العدد
2001	12,500
2002	25,000
2003	26,000
2004	990,000
2005	1,89,264
2006	2,035,932
2007	4,790,020
2008	5,100,271
2009	7,850,930
2010	9,980,769

المصدر: نادية صالح مهدي , المدن الالكترونية في الاقتصاد الفعال (دراسة في دول مختارة) , اطروحة دكتوراه , جامعة الكوفة , كلية الادارة والاقتصاد , قسم الاقتصاد , 2010, ص(197)

4- مؤشر الهواتف النقالة

تعد التكنولوجيا اللاسلكية جزء من البنى التحتية للاتصالات وهي احدى نتاجات الاقتصاد الرقمي وهي في بعض الاحيان تتنافس مع التكنولوجيا السلكية واحياناً اخرى تكون مكملة لها فالتكنولوجيا اللاسلكية تمارس دور مهم في مجال شبكات الاتصال لأنها تقدم مهمتين اساسيتين هما التنقلية والنفاذ والتنقلية تعني انه فيما اذا كانت الاتصالات غير المربوطة هل هي ساكنة او في طور الحركة , اما النفاذ يقصد

به خدمات الاتصالات (هاتف , انترنت ..الخ) فما حققته الهواتف النقالة وكذلك اعتماد البيانات المتنقلة من نجاح عالمي يعكس الرغبة في الاتصالات ذات التوجه المتنقل , فقد توقعت مؤسسة بورتيو (portio) في 2012 ان تكون ايرادات البيانات المتنقلة في جميع انحاء العالم تنمو بمعدل سنوي مركب قدره (13,2%) وستصل الى (539,9) مليار دولار في نهاية 2015 والجدول (43) يوضح عدد مشتركي الهواتف النقالة للسنوات من 2003 الى 2011 ونلاحظ ان الاعداد في تزايد مستمر وهذا ناجم عن رواج هذه السلع بشكل كبير داخل السوق الداخلية .[1]

جدول (43) عدد مشتركي الهاتف النقال لكل (100) من السكان في العراق

السنة	العدد
2003	0,3
2004	22
2005	5,6
2006	33,2
2007	48,4
2008	58,8
2009	64,2
2010	75,8
2011	78,1

المصدر: الاسكوا, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , 2012 , ص(280).

رابعاً: الرؤيا الاستشرافية للعراق في مجال الاقتصاد الرقمي

[1] الاتحاد الدولي للاتصالات , تكنولوجيا النفاذ الخاصة بالاتصالات عريضة النطاق بما في ذلك الاتصالات المتنقلة الدولية - من اجل البلدان النامية , 2014 , ص(23).

ان السعي لبلوغ منظومة اتصالات وتكنولوجيا المعلومات متطورة بشكل نوعي والارتقاء بمستوى متقدم ضمن المعايير الدولية بما يؤمن تقديم خدمات عالية الجودة بما يواكب التطورات العالمية لذا يجب السعي لتحقيق مجموعة من الاهداف منها:[1]

1- توسيع انتشار الهاتف النقال والثابت على نطاق واسع يشمل المدن والارياف.

2- توفير بنية اساسية جيدة لتطبيق خدمات الحكومة الالكترونية.

3- توسيع انتشار الانترنت والحاسوب وتحسين جودة خدماتها .

4- الاستغلال الامثل للترددات والسيطرة على تمرير مكالمات الهاتفية النقال وخدمات الانترنت من خلال بوابات النفوذ.

واستكمالاً للأهداف السابقة ومن اجل التحول الى الاقتصاد الرقمي يجب الاخذ بالاستراتيجيات الاتية:

1- تحقيق النفاذ الكامل وتحسين جودة الخدمات للمواطن من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصال وهذا سيرفع من الانتاجية ومعدلات النمو الاقتصادي.

2- تعميم استخدام الانترنت والتجارة الالكترونية بما يساهم في تخفيض كلفة التسويق والشراء وتامين فرص العمل.

3- زيادة الانفاق على التعليم والتدريب في مجال استخدام التكنولوجيا وبناء القدرات لجميع الافراد.

4- توفير نظام امن للدفع وتشجيع التبادلات الالكترونية في المصارف واستخدام طريقة الدفع الالكتروني.

5- الاستفادة من تجارب الدول النامية الصاعدة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.

6- دعم الاستثمار الاجنبي والمحلي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

7- توجيه جزء من العوائد النفطية باتجاه الصناعات التكنولوجية بما يوازي حجم الموارد في القطاعات الاخرى.

[1] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , مصدر سابق , ص(45)

8- السعي الى تحقيق مكانة ضمن مؤشر التنمية الانسانية لان المعرفة في الوقت الحالي اصبحت هي الاساس في التنمية البشرية لكونها اداة لتوسيع خيارات البشر وقدرتهم للتغلب على الحرمان.

9- زيادة ما يخصص لأغراض البحث العلمي الى ما يقارب (3% - 5%) من الناتج المحلي الاجمالي.

10- الحاجة الى تحسين موقع العراق ضمن مؤشرات التنافسية العالمية وهذا مرتبط بارتفاع مؤشر الابتكار والتعليم وهذا ما يبرر الحاجة الى تعزيز هذه المؤشرات من خلال زيادة حافز الابتكار وتنمية المهارات الفردية.

الاستنتاجات

والتوصيات

الاستنتاجات العامة

1- استمرار البلدان المتقدمة بالهيمنة على مؤشرات الاقتصاد الرقمي ويتضح ذلك من خلال الامكانات العلمية والتقنية المتمثلة بأعداد الباحثين وبراءات الاختراع وعدد مستخدمي الانترنت وحجم التجارة الالكترونية.

2- هناك سعي حثيث من البلدان النامية ومن ضمنها دول العينة لامتلاك واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها وهذا ما يتضح من خلال المؤشرات الرقمية المتمثلة بارتفاع عدد مستخدمي الانترنت والهواتف النقالة وبراءات الاختراع وحجم الانفاق على البحث والتطوير والسعي لأنشاء مدن الكترونية واتساع الربط الالكتروني وهذا ما انعكس على معدلات النمو المستدام والسير باتجاه تحقيق التنمية الخضراء على اعتبار ان التكنولوجيا تحسن من الكفاءة وتزيد الانتاجية.

3- تصاعد معدلات نمو التجارة الالكترونية في بلدان العينة وتراجع معدلات نمو التجارة التقليدية مما اسهم ايجاباً في تحسين ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

4- التسابق المحموم في بلدان العالم المختلفة ومنها دول العينة لبناء مجتمع المعرفة من خلال بناء استراتيجيات عملية لبلوغ مرحلة التحول لما لذلك من اثار مهمة على هيكل اقتصادات هذه البلدان في ظل التحديات التي فرضها الاقتصاد الجديد.

5- وجود اثر موجب ومعنوي لتكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي من خلال زيادة استخدام المؤشرات الرقمية وهذا ما اتضح من خلال القياس الاقتصادي وكل ذلك ساهم في توليد القيمة المضافة من خلال زيادة الانتاجية لعوائد الانتاج وخلق فرص عمل جديدة وكذلك فان انتشار المعرفة من خلال استخدام الانترنت سيساهم في تحسين المنتجات القائمة وانتاج منتجات جديدة.

6- على الرغم من اختلاف التسميات الخاصة بالاقتصاد الرقمي الا ان جميعها تؤكد على اهمية المعلومات والاتصالات في احداث التغييرات المطلوبة في الاقتصاد الرقمي فهو الغى الحواجز والمسافات من خلال المنتجات الرقمية وبذلك تحول النشاط الاقتصادي من تقليدي الى افتراضي.

7- احداث تحول كبير في الاقتصاد العالمي خلال الثلاثة عقود الماضية وتحوله من النمط التقليدي القائم على الموارد الناضبة الى الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة والتكنولوجيا اي تحوله من اقتصاد الندره الى اقتصاد الوفرة واتسامه بالتنافسية.

8- ان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات انعكس ايجاباً على ربحية المؤسسات من خلال تخفيض التكاليف الحدية على اعتبار ان التقنيات الجديدة لا تحتاج الى ايدي عاملة كثيرة وستصبح هذه التكنولوجيا محركاً حيوياً للنمو الاقتصادي العالمي.

9- احدث الاقتصاد الرقمي في بدايات تطبيقه بطاله هيكلية الا انها استوعبت لاحقاً من خلال زيادة فرص العمل التي وفرتها هذه التطبيقات.

10- تطبيق برامج الحكومات الالكترونية ادى الى تقليص الروتين والوقت والجهد وتقليص الفساد الاداري والمالي.

11- حدوث تغير في الستراتيجية الماليزية بعد ظهور عناصر المعرفة واتجاهها نحو تطبيق هذه المؤشرات مما جعلها تنتقل من القطاعات الوحيدة في تشكيل الناتج الى قطاعات متعددة من خلال اهتمامها بالجانب التقني.

12- سعت الامارات للتحول من اقتصاد احادي الجانب الى اقتصاد متنوع من خلال التحول الى الاقتصاد الرقمي وتوظيف العائدات النفطية في مشاريع تقنية تستخدم العلم والتكنولوجيا بمشاريعها الرائدة ورعايتها للبحث العلمي ودعم الابتكارات مما انعكس على تحسين مستوى الانتاجية وتحقيق معدلات نمو عالية.

الاستنتاجات التطبيقية

1- في ماليزيا حجم صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤثر في نمو (GDP) اي ان زيادة الصادرات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة (GDP) بمقدار (5,9) وحدات كما ان زيادة الاستيرادات بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة (GDP) بمقدار (7,9) وحدات وعند اخذ اجمالي التجارة الالكترونية نجدها تؤدي الى زيادة (GDP) بمقدار (3,4) وكل ذلك يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية.

2- وجود علاقة عكسية بين زيادة صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبطالة ولو بنسب منخفضه جداً وهذا يعني ان الصادرات ونسب نموها يؤثر في خفض البطالة بمقدار

(0,000032) عندما تزداد الصادرات بمقدار وحدة واحدة , وبجانب الاستيرادات من سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نجد الامر ذاته اي ان زيادة الاستيرادات بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى خفض معدل البطالة بمقدار (0,000041) وحدة , وعند اخذ اجمالي التجارة الالكترونية فان العلاقة عكسية بمعنى ان زيادة التجارة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى خفض البطالة بمقدار (0,000018) وحدة , وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية الذي يشير الى وجود علاقة عكسية مع معدل البطالة.

3- بالنسبة لمتغيرات الاقتصاد الرقمي الاخرى (مستخدمي الموبايل , براءات الاختراع) فالعلاقة عكسية لكليهما مع البطالة , اذ ان زيادتهما بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى خفض معدل البطالة بمقدار (1,31) و(0,0002) على التوالي بينما العلاقة طردية بين مستخدمي الانترنت والبطالة , اي ان زيادة عدد مستخدمي الانترنت بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة معدل البطالة بمقدار (3,2) وحدة.

4- اثبت النموذج ان جميع متغيرات الاقتصاد الرقمي سواء كانت التجارة الالكترونية (صادرات واستيرادات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وكذلك (عدد مستخدمي الموبايل , عدد مستخدمي الانترنت , براءات الاختراع) لا علاقة لها بمعدل التضخم من خلال عدم المعنوية الاحصائية لجميع المتغيرات وهذا يعني ان التضخم يمكن ان يتحدد بعوامل اخرى لم يشملها النموذج.

5- اما فيما يتعلق بالأمارات فقد اوضحت النماذج ان هناك علاقة ايجابية بين التجارة الالكترونية والناتج المحلي الاجمالي فعند زيادة التجارة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (15) وحدة وان زيادة حجم التجارة الالكترونية ومعدل نموها يؤثر في حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

6- اما عن اثر التجارة الالكترونية في معدل البطالة وجد ان هناك علاقة طردية الا انها ضعيفة وذلك لانخفاض معدلات البطالة في الامارات وضعف تأثير التجارة الالكترونية عليها. وعند الاشارة الى متغيرات الاقتصاد الرقمي الاخرى نجد ضعف المعنوية الاحصائية للمتغيرات المستقلة (PAT , INT) وكانت العلاقة سالبة , اي ان زيادة عدد مستخدمي الانترنت بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى خفض البطالة بمقدار (2,28) وحدة , وان زيادة براءات الاختراع سيؤدي الى خفض البطالة بمقدار (0,008) وحدة , بينما العلاقة بين عدد مستخدمي الموبايل

ومعدل البطالة كانت طردية اي ان زيادة مستخدمي الموبايل تؤدي الى زيادة البطالة بمقدار (2,16) وحدة.

7- اوضح النموذج انه لا علاقة معنوية بين متغيرات الاقتصاد الرقمي (التجارة الالكترونية , مستخدمي الانترنت , مستخدمي الموبايل , براءات الاختراع) والتضخم فهو يتأثر بمتغيرات مستقلة لم يشملها النموذج.

التوصيات

بما ان ماليزيا والامارات قطعا شوطاً في هذا المجال ومن اجل الاستفادة من هذه التجارب الناجحة نوصي بمجموعة من التوصيات الى العراق كونه حديث العهد في هذا التجربة.

1- اعطاء الاولوية لقطاع تقنية المعلومات في اعداد برامج التعليم وانشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات وتعزيز الاستثمار في هذا القطاع واعداد كوادر بشرية مؤهلة لإدارة هذه التقنيات الجديدة.

2- العمل باتجاه توفير بيئة استثمارية وتمويلية ملائمة ومناخ مناسب لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستوعب الكفاءات العلمية ويحفزها لبناء قدرات متجددة وانشاء مراكز بحوث متطورة تعزز المبادرات الوطنية من اجل اقامة مدن الكترونية ورعاية القدرات الابداعية.

3- اعداد مناهج اكاديمية على مستوى الجامعات ترعى عملية تطوير التقنيات الرقمية على ان تدخل ضمن المناهج الدراسية والتدريبية فضلاً عن دعم اسعار اجهزة الحاسب وتخفيض كلفة الاتصالات.

4- وضع ستراتيجية وطنية شاملة لتطوير تكنولوجيا المعلومات من خلال التعاون بين كل من الجهات ذات العلاقة لغرض اللحاق والولوج الى مجتمع المعرفة على ان يراعى الابداع والابتكار وتعزيز مراكز البحوث وتحسين البيئة التنظيمية لها.

5- تشريع القوانين الملائمة بما يتماشى مع التعاملات الالكترونية فيما يخص تحويل الاموال والضرائب الكمركية وجرائم الانترنت (القرصنة) وسرية المعلومات وخلق الاطر القانونية التي تعزز الثقة بالاقتصاد الرقمي من خلال حماية الملكية الفكرية .

6- السعي نحو ردم الفجوة الرقمية بين الدول المعنية والدول المتقدمة عبر الاهتمام بالبنى التحتية للقيام بعمليات الاتصال وزيادة الوعي بأهمية هذه التكنولوجيا.

7- تشجيع المشاركة في المحافل الدولية للاطلاع على اخر الابتكارات التكنولوجية والعلمية بما يساهم في تطوير قابليات الافراد في هذا المجال.

8- الاهتمام براس المال الفكري من اجل بناء مجتمع قائم على العلم والمعرفة.

المصادر العربية

اولاً : الكتب

1- القرآن الكريم.

2- ابدجمان , مايكل , الاقتصاد الكلي , ترجمة محمد ابراهيم , دار المريخ للنشر , الرياض , السعودية , 2010.

3- ابراهيم , خالد ممدوح , حماية المستهلك في المعاملات الالكترونية , الدار الجامعية , 2007.

4- التكريتي , هيفاء عبد الرحمن ياسين , اليات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي , دار الحامد للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , الاردن , 2010.

5- الرشيد , طارق محمد , ساميه حسن محمود , سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام E.views – نماذج المعادلات الانية , مطبعة جى تاون ,الخرطوم , 2010.

6- السالمي , علاء عبد الرزاق محمد , حسين علاء عبد الرزاق السالمي , شبكات الادارة الالكترونية , الطبعة الاولى , الاردن , 2005.

7- السيسي , ماهر عبد الخالق , صناعة السياحة الاساسيات والمبادئ , مطبعة الولاء , مصر , 2003.

8- الشريف , حسن , العرب وثورة المعلومات , سلسلة كتب المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد (44) , بيروت ,2005.

9- الطيطي , خضر مصباح , التجارة الالكترونية من منظور تقني وتجاري واداري , دار الحامد , عمان , 2008.

10- الغالبي , محمد رشيد , وسائل الائتمان التجاري وادوات الدفع , دار النهضة العربية , 2000.

11- المجالي , دميثان , اسامة عبد المنعم , التجارة الالكترونية , دار وائل للنشر , الطبعة الاولى , الاردن , عمان , 2013.

12- النجار , فريد راغب , التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة , الدار الجامعية للنشر والتوزيع , الاسكندرية , 2006.

13- الهادي , محمد , التعليم الالكتروني عبر شبكة الانترنت , الدار المصرية اللبنانية , الطبعة الاولى , القاهرة , 2005.

14- الهوش , ابو بكر محمود , مقدمة في اقتصاديات المعلومات والمعرفة , دار المريخ , المملكة العربية السعودية , الرياض , 2013.

15- بخاري , عبلة عبد الحميد , التنمية والتخطيط الاقتصادي : نظريات النمو والتنمية الاقتصادية , الجزء الثالث , بدون سنة.

16- بلقاسم , زايري, طوباش علي , طبيعة التجارة الالكترونية وتطبيقاتها المتعددة (العرب وثورة المعلومات) , الطبعة الاولى , مركز دراسات الوحدة العربية , 2005.

17- حسين , مجيد علي , عفاف عبد الجبار سعيد , الاقتصاد القياسي , النظرية والتطبيق , دار وائل , عمان , 1998.

18- حسن , علاء الدين , القياس الاقتصادي , مطبعة دار الشروق , الدوحة , 1988.

19- خليل , سامي , الاقتصاد الدولي (ملخص وتطبيقات) ,دار النهضة العربية , القاهرة , 2001.

20- رمضان , مدحت , الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية , دراسة مقارنة , دار النهضة العربية , القاهرة , 2001.

21- سالم , احمد , تكنولوجيا التعليم والعليم الالكتروني , مكتبة الرشد , الطبعة الاولى , الرياض , 2004.

22- سعادة , جودت , استخدام الحاسوب والانترنت في ميادين التربية والتعليم , الطبعة الاولى , رام الله , 2003.

23- سلمان , جمال داود , اقتصاد المعرفة , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان , الاردن , 2009.

24- سليمان , عبد العزيز الرحيم , التبادل التجاري (الاسس : العولمة والتجارة الالكترونية) , دائرة المكتبة الوطنية , الطبعة الاولى , عمان , الاردن , 2004.

25- شنايدر , جاري , التجارة الالكترونية , ترجمة د.م سرور علي ابراهيم , دار المريخ , المملكة العربية السعودية , الرياض , 2008.

26- شرر , فردريك , نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي , ترجمة د. علي ابو عيشه , دار العبيكان للنشر , الطبعة الاولى , المملكة العربية السعودية, 2002.

27- شربجي , عبد الرزاق , الاقتصاد القياسي التطبيقي , بدون سنه.

28- صالح , محمد نور , سناء جودت خلف , تجارة الكترونية , الطبعة الاولى , عمان , 2009.

29- عباس , بدران , الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2004.

30- عبد العزيز , محمد عادل , التجارة الالكترونية والفكر المحاسبي , الطبعة الاولى , 2005.

31- عبد الحميد , محمد, فلسفة التعليم الالكتروني عبر الشبكات محرر في : منظومة التعليم عبر الشبكات , عالم الكتب , القاهرة , 2005.

32- غدير , باسم غدير , اقتصاد المعرفة , دار الشعاع للنشر والعلوم , سوريا ,حلب , 2010.

33 - لفته , جواد كاظم , الادارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي , دار الصفاء للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان , 2010.

34- مطر , عصام عبد الفتاح , الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق , دار الجامعية الجديدة , الاسكندرية , 2008.

35- هندسون , جون , مارك هرندر , العلاقات الاقتصادية الدولية , ترجمة طه عبد الله منصور , محمد عبد الصبور محمد على , دار المريخ , المملكة العربية السعودية , 1987.

ثانياً : البحوث والدراسات

36- ال سلطان , نصر بن , اتجاهات ومؤشرات التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة , مصرف الامارات العربية المركزي , 2004.

37- ابو عيد , عماد , تبني مبادئ ادارة المعرفة في القطاع الحكومي في دول الخليج , 2007.

38- احمد بن عيشاوي , اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الاعمال , مجلة الباحث , العدد (7) , 2010.

39- احمد , رشا علي الدين , السياحة الالكترونية حلم دبي القادم نظرة قانونية , 2014.

40- البياتي , فارس رشيد , اقتصاديات برمجيات نظم المعلومات , الاكاديمية العربية في الدنمارك , 2008.

41- الانصاري , اسعد , صالح مهدي , منظور الفجوة التكنولوجية في بيئة اقتصاد المعرفة , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية , جامعة واسط , المجلد الاول , العدد (3) , 2010.

42- البياتي , ستار جبار خليل , الاهمية الاقتصادية للتجارة الالكترونية وامكانية تطبيقها في العراق , 2013.

43- السيف , منال بنت سليمان , مدى توافر كفايات التعليم الالكتروني ومعوقات واساليب تنميتها من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود , السعودية , 2009.

44- الشمري , محمد جبار طاهر , دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي مصر انموذجاً , جامعة الكوفة , كلية الادارة والاقتصاد , بدون سنه.

45- الصرايره, اكثم عبد المجيد , سمير سليمان طراونه , واقع الهدم الخلاق في المنظمات العربية الرؤية للقياس والتطوير الاستكشافي كمدخل عملياتي , جامعة الجنان , طرابلس , 2012.

46- العبدلي , عابد بن عابد , التجارة الالكترونية في الدول الاسلامية (الواقع – التحديات – الآمال) , جامعة ام القرى , 2005.

47- العاني , ثائر محمود رشيد , ميس صاحب عبد الوهاب , التجارة الالكترونية اداة للمنافسة الدولية في الاسواق العالمية , مجلة دراسات اقتصادية , بيت الحكمة , العدد (15), السنة الرابعة , 2002.

48- الفنتوخ , عبد القادر , اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي : ماذا تقول المؤشرات , 2014.

49- الفردان , جعفر , التعاون والتنسيق الصناعي ضرورة قومية للخروج من حالة التخلف , مجلة التنمية الصناعية العربية , المنظمة العربية للتنمية الصناعية , بغداد 1989.

50- المنصوري , كمال, عيسى خليفي , اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة والعوائق , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , العدد (4) , 2014.

51- المنجد , محمد بشير , استعراض استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ماليزيا , دليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , الامم المتحدة , 2007.

52- المرياتي , محمد , توظيف المعلوماتية في خدمة التنمية العربية , 2014.

53- المبيريك , هيفاء , التعليم الالكتروني : تطوير طريقة المحاضرة في التعليم الجامعي باستخدام التعليم الالكتروني مع نموذج مقترح , السعودية , 2002.

54- الهادي , محمد محمد , نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير التعليم في مصر , ابحاث المؤتمر العلمي الثاني لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات , مصر , 1994.

55- بن بوزيان , محمد , عائشة بلحرش , التجارة الالكترونية في الجزائر الفرص والتحديات , الجزائر , 2013.

56- توتليان , مرال , مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المراءة من تطورها , المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية , 2006.

57- ثجيل , ربيع قاسم , عدنان فرحان الجوارين , معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات والبحوث في جامعة البصرة , دراسة ميدانية , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , 2014.

58- جريو , داخل حسن , التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الاصلاح , مجلة المجمع العلمي العراقي , الجزء الثاني , المجلد (57) , 2010.

59- جواد , شوقي ناجي واخرون , الابعاد المستقبلية للحكومة الالكترونية في الاردن – متطلبات النجاح , المجلة الاردنية في ادارة الاعمال , العدد (3) , 2007.

60- حدة , رايس واخرون , السياحة الالكترونية ودورها في تنشيط القطاع السياحي , مؤتمر اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة , الجزائر, 2010.

61- حسن , محمد ناجي , زينب محمد الجوادي , الاقتصاد الرقمي والتجارة في البرامج , ,2004.

62- حامد , هند محمد , التجارة الالكترونية في المجال السياحي , القاهرة , 2003.

63- رضوان , رأفت , الحكومة الالكترونية , سلسلة مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة , المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية , العدد (5) , 2005.

64- زرزاره , العياشي , الاقتصاد والمجتمع , تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واثرها في النشاط الاقتصادي وظهور الاقتصاد الرقمي , 2015.

65- سميره , مرقاش , خلوف زهره , التجارة الالكترونية : الفرص والتحديات , جامعة الشلف , 2014.

66- سالم , محمد سالم , صناعة المعلومات دراسة في المفهوم والنشأة والتطور , مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية , مجلد (11) , العدد (1) ,2005.

67- سلمان , هيثم عبد الله , اقتصاديات التجارة الالكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة الامارات العربية المتحدة) , مجلة العلوم الاقتصادية , البصرة , العدد (15) , 2005.

68- سعاد , بومايله , فارس بوباكور , اثر التكنولوجيا الحديثة للأعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية , مجلة الاقتصاد , العدد (3) , 2004.

69- شمدين , عفاف , استخدامات تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على قوانين وانظمة العمل , دمشق , سوريا , 2015.

70- شلهوب , زينب كركي , الشيخة لبنى القاسمي , انتشار التجارة الالكترونية في الاقتصادات النامية اسلوب قائم على الموارد , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , دراسات مترجمة (32) , 2009.

71- صالح , محمد عبد العال , منظمة الخليج للاستشارات الصناعية , موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد , مسقط , 2005.

72- صبرينه , بو يحياوي , المعالم الاساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة , مجلة المفكر , العدد (11) , 2014.

73- عمار , عماري واخرون , الاقتصاد الجديد : المخاطر والمشاكل , مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسٌيير, العدد (5) , 2005 , متاح على الموقع http://www.univ-ecosetif.com.

74- عباس , بشار , دور الاقتصاد الالكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي , بدون سنه.

75- عبد الخالق , احمد , التجارة الالكترونية والعولمة , منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية (بحوث ودراسات) , القاهرة , مصر , 2000.

76- عوض , جابر , دور الدولة بين الاستمرار والتغيير في الخبرة الاسيوية , مركز الدراسات الاسيوية , جامعة القاهرة , 2009.

77- عبد الرحمن , سهام حسين واخرون , تجربة ماليزيا التنموية (معجزة اسيا) احد نماذج التنمية الرائدة في الدول النامية – دراسة تحليله , مجلة دراسات اقتصادية , العدد (26) , بيت الحكمة , بغداد , 2011.

78- عميره , محمد سعد , اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة : الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية , مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية ، 2002.

79- عبد الوهاب , بن بريكه , ابن التركي زينب , اثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية , مجلة الباحث , 2010.

80- منصور , اشرف , الفكر الاقتصادي لثورشتاين فبلن , الحوار المتمدن , العدد (2809) , 2009.

81- منصف , تطار محمد , النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية , مجلة العلوم الانسانية , بسكرة , العدد (2) , 2002.

82- مجاهدي , فاتح , الاقتصاد الرقمي ومتطلباته , الجزائر , 2013.

83- محبوب , عبد الحفيظ عبد الرحيم , اثر التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات على النمو الاقتصادي , 2014.

84- محمد , سهام كامل , الاستثمار في التعليم العالي واثره في سوق العمل , بحث تطبيقي في الكليات الخاصة , بحوث ودراسات في الاقتصاد العراقي , الطبعة الاولى , بغداد , 2013.

85- مازن الديراني , معلومات حول واحة دبي للسليكون , سلطة واحة دبي للسليكون , دبي , 2010.

86- مشيط , عمر بن سعيد , التحديات الادارية والانسانية في تطبيق الحكومة الالكترونية , ندوة الحكومة الالكترونية .. الواقع والتحديات , مسقط , 2003.

87- منير , نوري واخرون , تكنولوجيا المعلومات والاتصال واهميتها في اقتصاديات الدول العربية لمسايرة تحديات الاقتصاد العالمي الجديد , الجزائر , 2013.

88- محمد , عز الدين ابراهيم , التعليم الالكتروني مفهومة وفوائده ومعوقاته , 2013.

89- محمد , تقرورت , اهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الخدمات السياحية , 2009.

90- محمد , تقرورت , متناوي محمد , الاقتصاد الرقمي واشكالية التجارة الالكترونية في الدول الدول العربية , 2013.

91- مجلة الاقتصادي الخليجي , العدد(24) , 2013.

92- كمال , ضلوش , كياس عبد الرحمن الرشيد , قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة , 2014.

93- لال , زكريا بن يحيى , الاتجاه نحو التعليم الالكتروني لدى معلمي ومعلمات المدارس الثانوية , مكة المكرمة , 2014.

94- ورداني , يوسف محمد , كيفية تنظيم السياحة الالكترونية ومردودها على صناعة السياحة , 2008.

95- يوسف , محمد محمود , اقتصاد مدن المعرفة : خصائص وتحديات التجربة المصرية نموذجاً , الشبكة العربية العالمية , 2013.

96- يونس , فاروق احمد , تطور التجارة الالكترونية اليوم .. وغداً , مجلة دراسات اقتصادية , بيت الحكمة , بغداد , العدد (14) , 2002.

ثالثاً : الرسائل والاطاريح

97- ابو رغيف , فاطمة فرج سعد , التجارة الالكترونية والعولمة دول مجلس التعاون الخليجي والعراق حالة دراسية , رسالة ماجستير , جامعة واسط , كلية الادارة والاقتصاد , قسم الاقتصاد , 2012.

98- الجبوري , بتول مطر , تحليل مصادر النمو والاحلال بين عوامل الانتاج في الاقتصاد الاردني للمدة 1970- 1997 , رسالة ماجستير , جامعة القادسية , كلية الادارة والاقتصاد , 2000.

99- الدعمي , عباس , تقييم السياسة النقدية في بلدان عربية , رسالة ماجستير , جامعة كربلاء , كلية الادارة والاقتصاد , 2005.

100- الوائلي , نادية صالح مهدي , المدن الالكترونية في الاقتصاد الفعال (دراسة في دول مختارة) ,اطروحة دكتوراه , جامعة الكوفة , كلية الادارة والاقتصاد , قسم الاقتصاد , 2010.

101- الهيتي , نوزاد عبد الرحمن محمد صالح , الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي , اطروحة دكتوراه , جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد , 1993.

102- عبد الرضا , نبيل جعفر, تقييم التجربة التنموية اقتصاديات النمور , اطروحة دكتوراه , جامعة البصرة , كلية الادارة والاقتصاد , 2002.

103- عواطف , عيشوش , اقتصاد المعلومة , اطروحة دكتوراه , جامعة محمد خيضر- بسكره , كلية الاقتصاد وعلوم التسيير وعلوم التجارة , 2009.

104- هاشم , احمد احمد , دور الحكومة الالكترونية وادواتها في تطوير سياحة الامارات الدروس والاستفادة , رسالة ماجستير , 2013.

رابعاً المنظمات والتقارير

105- السياسات العليا لقطاع الاتصالات في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة (2006- 2010) , 2010.

106- المعهد العربي للتخطيط , الامكانات التكنولوجية والنمو الاقتصادي , الكويت , السنة التاسعة , العدد (95) , 2010.

107- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , المجموعة الاحصائية للمنطقة العربية , العدد (32) , الامم المتحدة , نيويورك , 2012.

108- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , مؤشرات العلم والتكنولوجيا في المجتمع المبني على المعرفة , الامم المتحدة , نيويورك , 2003

109- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , المؤشرات الاساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات , 2010.

110- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , اقامة شبكات البحث والتطوير والابتكار في البلدان العربية , الامم المتحدة , نيويورك , 2005.

111- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , الامم المتحدة , نيويورك , 2003.

112- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربي , الامم المتحدة , نيويورك , العدد (19) , 2011.

113- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربي , الامم المتحدة , نيويورك , العدد (20) , 2012.

114- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , مؤشرات مجتمع المعلومات , الامم المتحدة , نيويورك , 2005.

115- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , سياسات جذب الاستثمار الاجنبي والبيني في منطقة الاسكوا : تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الاردن والبحرين واليمن , الامم المتحدة , نيويورك , 2003.

116- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , الشركات عبر الوطنية في الدول الاعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الامارات العربية المتحدة , جمهورية مصر العربية , الامم المتحدة , نيويورك , 2005.

117- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , تحسين البنية الاساسية للاتصالات وخدمات سياساتها في بلدان الاسكوا , الامم المتحدة , نيويورك , 2005.

118- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , الحلقة المفقودة بين الجامعات والبحوث والمجتمع في المنطقة العربية مقترحات للتغيير , 2014.

119- الاتحاد الدولي للاتصالات , تكنولوجيا النفاذ الخاصة بالاتصالات عريضة النطاق بما في ذلك الاتصالات المتنقلة الدولية من اجل البلدان النامية , 2014.

120- الاتحاد الدولي للاتصالات , اتجاهات الاصلاح في الاتصالات , تفعيل عالم الغد الرقمي , 2011.

121- تقرير اليونسكو مؤشرات العلم والتكنولوجيا ,2013.

122- تقرير المعرفة العربي للعام 2014, الشباب وتوطين المعرفة – دولة الامارات العربية المتحدة , برنامج الامم المتحدة الانمائي , دار الغرير للطباعة والنشر, الامارات العربية المتحدة , دبي , 2014.

123- تقرير اليونسكو للعلوم , الدول العربية الاقل انفاقاً على البحث العلمي في العالم , 2014.

124- تقرير اليونسكو عن العلوم , الوضع الحالي للعلوم في مختلف انحاء العالم – الموجز التنفيذي , منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة ,2014.

125- تقرير مؤسسة (اي دي سي) , (56,5) انفاق الامارات على الاتصالات وتقنيات المعلومات , 2014. www.alittihad.ae/mobile/details.php

126- سلسلة تقارير سامبا , دولة الامارات العربية المتحدة : اقتصاد مستدام في مواجهة ركود عالمي خطير , 2009 .

127- صندوق النقد العربي ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,ابو ظبي , 2002.

128- صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , ابو ظبي , 1996.

129- صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , ابو ظبي ,2012.

130- معهد البحوث والاستشارات , الحكومة الالكترونية , نحو مجتمع المعرفة , سلسلة دراسات , جامعة الملك عبد العزيز , الاصدار التاسع , 2014.

131- منظمة العمل الدولية , وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي , المؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب , الجزائر ,2009.

132- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) , 2012.

133- مركز دراسات الخليج العربي ,2015. متاح على الموقع http://www.cgaps.kuiv.edu

134- مجلس الامارات للتنافسية , التنافسية سياسات وممارسات النمو الاقتصادي والانتاجية , 2011.

135- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية , تعزيز التنمية الصناعية لعام 2013, النمو المستدام للتشغيل : دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي , 2013.

136- هيئة الاعلام والاتصالات , حالة قطاع الاتصالات في العراق لعام 2006, بغداد , العراق , 2006.

137- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات , ملخص حول تقرير التنافسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعام 2008-2009 , الاردن , 2010.

138- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , دائرة الدراسات والبحوث والاحصاء , 2014. متاح على الموقع http://www. www.rddiraq.com

139- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية , قسم الملكية الصناعية ,

140- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات , الاردن في التقرير العالمي للتنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2008- 2009.

141- وزارة التخطيط , التحول الى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية , المملكة العربية السعودية ,2014.

142- وزارة الاقتصاد , التحول الى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية , تقرير يرصد المعرفة , المملكة العربية السعودية , 2014,

143- وزارة الاعلام والثقافة , الكتاب السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة , ابو ظبي , 2009.

144- وزارة الاقتصاد , الامارات العربية المتحدة , التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة (2005- 2010) , الامارات , 2012.

145- وزارة الاقتصاد , الامارات العربية المتحدة , التقرير الاقتصادي السنوي 2012, الاصدار العشرون , 2012.

146- وزارة الاقتصاد , الامارات العربية المتحدة , التقرير الاقتصادي السنوي 2013, الاصدار العشرون , 2013.

147- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , اللجنة الفنية لأعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014 , مسودة ورقة قطاع النقل والاتصالات , الاصدار الثاني , 2009.

148- وزارة التجارة الخارجية , دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة مع كوريا الجنوبية , ادارة التحليل والمعلومات التجارية , ابو ظبي , 2010.

149- A country Report, The Impact Of Afta Malaysian Economy And Small Scale

150- Producers, Prepared By Chubashin Suntharalingam And Charles Santiago , 2006.

151- AL-Tamimi & Company ,Media Query , Setting Up In Dubai Media City , Internet City Office , Dubai, 2009.

152- Bloomberg, Chine ,Overtakes , U.S,,AS , Biggest Economy When Measured By Purchasing Power , 2014.

153- D.Buhalis , E- Tourism ,Information Technology For Strategic Tourism Management ,Prentice Hall , Harlow, 2013.

154- Department Of Statistics Malaysia : Total Economy Database , The Conference Board,2013.

155- Don Tap Scott , The Digital Economy: Promise And Peril in The Age Of Net worked Intelligence ,2014.

156-Economic Developments in 2006-2007.

157- Economic Developments in 2012-2013.

158- Efraim Turban , and Others , In Formation Technology For Management : Transforming Organizations In The Digital Economy , 2006.

159- Hussien ALasrag ,Foregin Direct Investment Development Policies In Arab Countries , 2005.

160- Har Wun , Malaysia Economic Development Issues And Debates, 2007.

161-King Group , Digital Economy And Tourism Impact , Influences And Challenges , 2004.

162- Lester Henry , PhD , The Digital Divide , Economic Growth And Potential Poverty Reduction , The Case Of The English Caribbean ,University Of The West Indies , St.Augustine , 2013.

163-Malaysia Investment Performance For TransFormation , 2012.

164-Market Watch ,Electrical & Electronic Industry In Malaysia , 2012.

165- Malaysia External Trade Development Coporation (MATRADE) Electrical And Electronics Directory , 2012-2013.

166- Malaysia Investment Development Authority (MIDA) 2011.

167- Malaysian Economic Development : Some Lessons For Tanzania , Bartholomew M.Nyagetera , Special Issue, Vol (4), 1998- 2001.

168- Malaysia Productivity Corporation , Productivity Report 2012-2013.

169- Muhammad Jehangir, Towards Digital Economy : The Development Of ICT Published By Canadian Center Of Science And Education, Vol(5)No(2),2011.

170- Nirvikar Singh , The Digital Economy: An Overview , 2004.

171- Ng Tak wa, Current Situation Of Agriculture In Malaysia Third County Training on Agriculture Finance , Bank Pertanian Malaysia, Hanoi (Vietnam) , 2004.

172-Sue Willis & Bruce Tranter , Beyond The Digital Divide : Socio-Economic Dimensions Of Internet Diffusion In Australia , University Of Tasmania , Australia , 2002.

173-Structural Policy Challenges For South East Asian Countries , 2013.

174- Understanding The Challenges Of The Digital Economy: The Nature Of Digital Goods , Imperial College London,2013.

175- Wanda J. Orlikowski And C. Suzanne Iacono, The Truth is Out There : An Enacted View of The Digital Economy ,2011.

176- Wan Fairuz Wan Chik , S -selvadurai & A. C .History Of Industrial Development Strategies In Penang Since, Independence : A study Of The SME_S Institute Of Malaysian And International Stud , 2013 .

177- Wan Fairuz Wan Chik, History Of Industrial Development Strategies In Since Independence : A study Of The SME_S University Kebangsaan Malaysia, 2013.

178- Woon Tai Aai , productivity Report 2013-2014.

179- Zainal Aznam Yousf , Economic Growth And Development In Malaysia: Policy Making And Leadership, Deepak Bhattasali , Working Paper No (27) , 2008.

Reports

180- The Global Competitiveness Report , 2013- 2014.

181- Regional Profile Of The Information Society In Western Asia , United Nation , New York , 2005.

182- OECD , Measuring The Internet Economy A contribution To The Research Agenda , 2013.

183- OECD ,Ensuring The Global Participation In The Internet Economy For Development , 2013.

رابعاً : الانترنت

184- المدير الاقليمي لمجلس النرويج الهندي للإلكترونيات في الشرق الاوسط : دبي برزت مركزاً لجميع القطاعات في المنطقة ,2015. http://www.argaam.com

185- السياحة الالكترونية في المنطقة العربية ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة , 2014. http://www.mogtamaa.ning.com

186- معجم المعاني الجامع , 2014 متاح على الموقع http://www.almaany.com

187- رحيم حسين , مناصريه رشيد , واقع الاقتصاد المعرفي والرقمي وتأثيراته على تنافسية المؤسسة , موقع مدار على الخط , 2007. http://www.madarre.search.com

188- ويكيبيديا الموسوعة الحرة , متاح على الموقع http://www.ar.wikipedi

189- وسائل الدفع الالكتروني , 2014. متاح على الموقع http://www.forum.stop55

190- الحكومة الالكترونية , متاح على الموقع http://www.elmaghrby.netmoalaft78.pdf

191- ماليزيا – المنظور الاقتصادي الواسع النطاق – هنا ماليزيا , 2014 متاح على الموقع http://www.arab.malasiabiz.com

192- ويكيبيديا الموسوعة الحرة , الامارات العربية المتحدة
http://www.ar.wikipedia.org/wiki.

193- الموسوعة الالكترونية لدولة الامارات , متاح على الموقع
http://www.uaepedia.ae/index.php

194- هافيات , ديفيد , سياسة المنافسة في الاقتصاد الرقمي , 2011, متاح على الموقع

http://www.digecon.info

195- المنيع , فياض عبد الله , مجالات تطبيقات التعليم الالكتروني في الادارة والاشراف التربوي , 1429. متاح على الموقع http://www.eqra.cam.sa/data/dt

196- مجلة المعلوماتية , البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وامال المستقبل , العدد (9) , 2013 , متاح على الموقع http://www.infomage.news.sy/index

197- البنك الدولي , بيانات ماليزيا , 2013. متاح على الموقع
http://www.data.albankaldawli.org/country/malaysia

دائرة الاحصاء العامة لماليزيا 2013-2014 https://www.statistics.gov.my

198- http://www.psso.org.sa/arabic/pssolibrary/nadwaol/pdf

199- http://www.escwa.un.org/divisions/ictd/work

200 - UNDP , 2013 , http://www.hdr.undp.org/en/2013

201- http://www.dspace.univ-tlemcen.dz

Abstract

The Intrinsic changes in structure of The global economy ,It was based on information and communication technology (ICT) , and produced a new kind of economy has become known as the digital economy as it has become the main engine of global economic growth because it is based on the scientific knowledge that led to increased production efficiencies , which led to the intensify of economic struggle and win the bet and achieve competitive to those who have become elements of scientific progress.

The problem of the research is trying to answer the questions derived.

1- This is based on what the new economy.

2- What are the indicators that the economy.

Which represented a new thesis in growth and development.

The hypothesis is also trying to answer the important question is that the digital economy traces task on economic growth in the countries of the sample the aim of research is to provide a comprehensive vision for the digital economy in term of features and indicators and its impact on some macro-economic variable , as well as, The definition experiences are rising, experience Malaysian , UAE , to reach the goal of research and achieve his hypothesis was divided in to three classes I deal with the conceptual and theoretical frame work for the digital economy ,chapter II discussed the relationship between indicators of the digital economy and macroeconomic variables while the study ended last chapter measuring what has been analyzed in chapter II.

The study reached several conclusions : including the digital economy is the latest change in the economic life and change the economy from scarcity economy to abundance economy.

Also found that e-commerce an important role in promoting economic growth and increase in GDP, The study recommended the need to prepare the national strategy for the development of information technology communication and access to the knowledge society to catch up with global development.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Administration and Economics

Department of Economic

Analysis of the Relationship Between The Digital Economy and Some Macroeconomic Variables in Malaysia and the United Arab Emirates for A Period 1999-2013 With Reference To Iraq

A Thesis

Submitted To The Council Of The College Of Administration And Economics , University Of Karbala In Partial Fulfillment Of The Requirement For The Ph.D.Degree In Economics

By

Zainab Hadi Nehmaa AL kafaghi

Supervisor
Ass.prof. Dr
Safaa Abd AL Jabar Ali
AL- Mosawi

Supervisor
Ass.prof. Dr
Kadhim Saad Abd AL ridha
AL- Aaraji

2015 A.D

1436 A.H